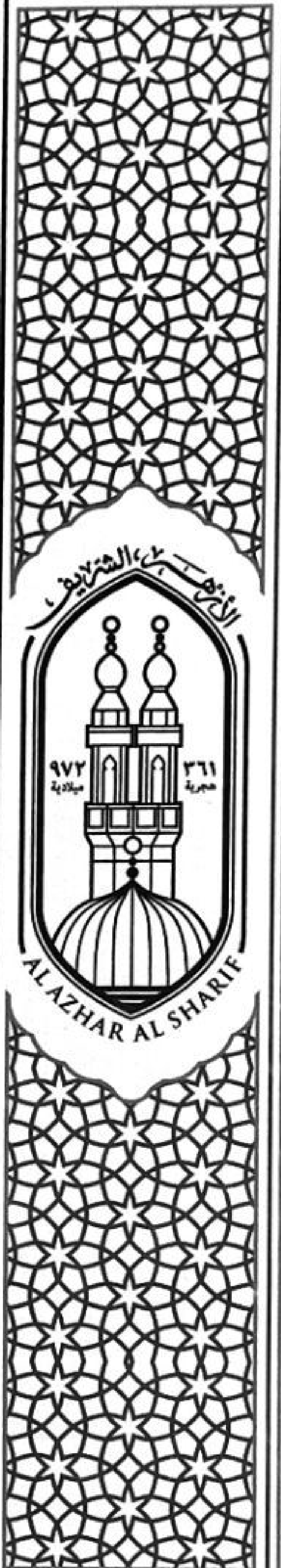


مشيخة الأزهر الشريف
مكتب إحياء التراث الإسلامي



المواقف

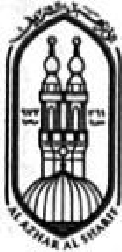
للعلامة النظار المتكلم

عضد الدين الإيجي

المتوفى سنة ٧٥٦هـ

تحقيق

مكتب إحياء التراث الإسلامي



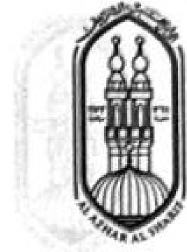
مشيخة الأزهر الشريف
مكتب إحياء التراث الإسلامي

المواقف

للعلامة النظار المتكلم
عضد الدين الإيجي
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

مكتب إحياء التراث الإسلامي



مشيخة الأزهر الشريف
مكتب إحياء التراث الإسلامي

فهرست الهيئة المصرية العامة
لدار الكتب والوثائق القومية:
الإيجي، عضد الدين
المواقف

١٤٤٦هـ-٢٠٢٥م

الناشر:
الأزهر الشريف

تخريج الأحاديث:
حسام صلاح الضّرغامي

ترجم للمؤلف:
محمد نصر حسن

التنسيق الطباعي وتصميم الغلاف:
حسام صلاح الضّرغامي

الإعداد والمراجعة العلمية:
محمد محمود فكري
صهيب حسن محمد حسن
السيد عبد الله لطفي أبو الغيط

المراجعة اللغوية:
جمال حسن شحاتة هديهد
عمرو محمد بكري
محمد حسن بركات
محمد محروس فتحي
محمد محمود إبراهيم عزام

المشرف العام على مكتب إحياء التراث الإسلامي:

د. محمد أحمد معبد



المواقف

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله فاطر السماوات والأرض وبديعهما، صنع الموجودات فظهرت متلألئة بآلاء ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وبرأ العالم بما حوى من جواهر وأعراض؛ فله يسبح ما في السماوات وما في الأرض من شيء.

اللهم صل على عبدك الدال بك إليك، رسولك محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه ملء السماوات والأرض وملء ما بينهما من شيء.

أمّا بعدُ:

فإن علم الكلام لما كان معنيًّا بالدفاع عن العقائد الدينية اهتم العلماء بالتصنيف فيه أيما اهتمام، وكان من هؤلاء المساهمين العلامة الصدِّيقي؛ عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، ذائع الصيت، فوضع فيه المختصر الكلاميَّ الموسوم بـ«**المواقف**» وأورد فيه شبه الطاعنين على عقائد الإسلام وأهل السنة، ووضعها في ميزان العقل المؤيد بالنقل، فقرر العقائد تقريرًا دقيقًا لا تبقى معه شبهة لمستشبه، وفق ضوابط حاكمة، وقواعد مرعية ظهرت فيها براعة المؤلف وغزارة ملكاته ومعارفه.

ولأهمية «**المواقف**» عكف عليه المحصِّلون عكوفًا توقَّفت عنده مدارسُ التأريخِ للدَّرسِ الكلاميِّ من لدن تأليفه إلى عصرنا هذا، وقد كان هذا داعيًا لنا إلى النَّظرِ في إعادةِ نشرِ الكتابِ محقَّقًا على أصولٍ خطيَّةٍ، تنتشلُ النَّصَّ من محيطِ التَّحريفِ الذي اعترى طبعاته السابقة، فجاءت نشرتُنا هذه معتمِدةً على أوثقِ النُّسخِ وأدقِّها، منتقاة من بين عدد غيرِ قليل؛ وفاءً بحق هذا الكتابِ واهتمامًا به.

كما كان من أهم الدواعي الباعثة على إعادة نشر هذا السفر الإسهام في إعادة نشر أمهات كتب المذهب الأشعري، الذي «هو أحوج ما يحتاج المسلمون معرفتَه اليوم؛ للخروج من هذه الفتنة الملعونة التي انزلق إليها المسلمون وهم لا يشعرون، وأعني بها «فتنة التكفير» الذي هو بريد الدماء واستحلال الأموال والأعراض، ولا يوجد مذهب من المذاهب العقدية التي نزلت إلى واقع الأمة وتحركت على أرضها، سلم من الإقدام على تكفير المسلمين غير مذهب الإمام الأشعري الذي أحيا به ما كان عليه رسول الله ﷺ»[1].

(١) من مقدمة فضيلة الإمام الأكبر لكتاب «**اللمع**» لأبي الحسن الأشعري رضي الله عنه (ط. مجلس حكماء المسلمين: ٢٠٢١م).

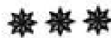
هـذا، وقـد قدَّمنا للنَّصِّ بكلمةٍ كاشـفةٍ تناولنا فيها الإبانةَ عن سـيرةِ المؤلِّف ومسـيرتِه، مع بيانٍ لأهمِّ مـا ينبغـي الكلامُ عنـه حول الكتاب؛ ليكـون الجميعُ بمثابـةِ الدِّهليزِ الذي يدلِـفُ منه القارئُ إلى الكتاب.

ولا يفوتنـا هنـا أن نتوجه بخالص الشـكر للجنـة العلمية التي قامت بتحكيـم الكتاب في طبعته الأولى، والمكونة من كلٍّ من:

- أ.د/ محمد يسري جعفر، الأستاذ المتفرغ بقسم العقيدة والفلسفة، بكلية أصول الدين القاهرة.
- أ.د/ محمود محمد حسين علي، الأستاذ بقسم العقيدة والفلسفة، بكلية أصول الدين القاهرة.
- أ.م/ عرفة عبد الرحمن أحمد، الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والفلسفة، بكلية أصول الدين القاهرة.

واللـهَ نرجـو أن يجعل عملنـا هذا في فلك القبـول، إنه أكرم جواد وأجود مسـئول، وصلى الله وسـلم وبارك على سـيدنا ومولانا محمـد النبي الأمي وعلى آله وصحبـه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مكتب إحياء التراث الإسلامي
بمشيخة الأزهر الشريف



المدخل إلى كتاب «المواقف»

ترجمة المؤلِّف(*)

❏ اسمُه، ولقبُه، وكُنيتُه:

هو عبدُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفَّارِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ: البكريُّ التَّيميُّ القُرشـيُّ(٢) نسبًا،

(*) استقَينا هـذه الترجمـة مـن المصـادر الآتيـة: «مجمـع الآداب» لابـن الفُوَطـي: ١/ ٤١١، ٤١٢ (٦٣٤)، «مسـالك الأبصـار» لابـن فضل اللـه العُمَـري: ٦/ ٢٤٨، ٢٤٩، «طبقات الفقهاء الشـافعية» (الترجمة رقـم ٥٥)، «ذيل طبقات الفقهاء الشـافعية» للمطري: [٢٤٢]، «طبقات الشـافعية الكُبرى» للتاج السُّـبكي: ١٠/ ٤٦- ٧٨ (١٣٦٩)، «طبقات الشـافعية» للأسـنوي: ٢/ ٢٣٨ (٨٥٧)، «تعريف ذوي العُلا» للتقي الفاسي: ٩٤ (٣٢٨)؛ ما كتبه تقي الدين يحيى بن محمد الكِرْماني (ت. ٨٣٣هـ) على غلاف «تحقيق الفوائد الغياثية» لأبيه الشـمس (نسـخة الداماد)، «كتاب السلوك» للمقريزي: ٢/ ٨٨٥ (سنة ثلاث وخمسـين وسـبع مئة)، ٣/ ١٦ (سـنة خمس وخمسين وسـبع مئة)، «التاريخ» لابن قاضي شهبة: ٢/ ٤٠، ٤١ (سنة ثلاث وخمسين وسبع مئة)، «طبقات الشافعية» له أيضًا: ٣/ ٣٣- ٣٥ (٥٩٤)، «الدُّرر الكامنة» لابن حجر العسـقلاني: ٢/ ٣٢٢، ٣٢٣ (٢٢٧٨)، «الدليل الشـافي» لابـن تغري بردي: ١/ ٣٩٧ (١٣٦٦)، «المنهـل الصافـي» لنفس المؤلِّف: ٧/ ١٥٨ (١٣٦٩)، «النُّجوم الزاهرة» له أيضًا: ١٠/ ٢٨٨ (سـنة ثلاثٍ وخمسـين وسـبع مئة)، «وجيز الكلام» للسـخاوي: ١/ ٨٢، ٨٣ (١٤٧)، «بُغية الوعاة» للسـيوطي: ٢/ ٧٥، ٧٦ (١٤٧٦)، «نَيل الأمـل» للزيـن الظاهري: ١/ ٢٤٧ (١٥٩)، «مفتاح السـعادة» لطاشـكُبري زاده: ١/ ١٩٠، ١٩١ (١٨- علم البديع)، «طبقـات الحنفيـة» لابـن الحنّائـي: ٣/ ٣٦، ٣٧ (٢٣٢)، «دُرَّة الحِجال» لابـن القاضي المِكناسـي: ٣/ ١٠٢، ١٠٣ (١٠٣٦)، «سُـلَّم الوصـول» لحاجـي خليفـة: ٢/ ٢٤٩، ٢٥٠ (٢٤٨٤)، ٤/ ٢٢٠، «كنـز الـرواة المجموع» لعيسـى الثعالبي: ٢٦٠- ٢٦٢ (٣٨)، وقد نقلها من مؤلَّف السخاوي المفقود «القَول المبين في ترجمة القاضي عضُد الدين»، «شذرات الذهب» لابن العِماد: ٨/ ٢٩٨ (سنة ثلاثٍ وخمسين وسبع مئة)، «أسهل المقاصد» لمحمد الطيِّب الفاسي: ٤٤٩، ٤٥٠ (٨١)، «ديوان الإسلام» للشمس ابن الغزِّي: ٣/ ٢٨٨، ٢٨٩ (١٤٤٢)، «البدر الطالع» للشَّوكاني: ٣٣٥، ٣٣٦ (٢٢٥)، «أبجـد العلـوم» للقِنَّوجـي: ٣/ ٧٣٧، ٧٣٨، «التـاج المكلَّـل» لنفس المؤلِّـف: ٢٥٦، ٢٥٧ (٤٠٨)، «رَوضـات الجنَّـات» للخوانسـاري: ٥/ ٤٩- ٥٣ (٤٣٨)، «هديـة العارفين» لإسـماعيل البغـدادي: ١/ ٥٢٧ (باب العَين)، «معجَم المطبوعات العربية والمعرَّبة» ليوسُـف سـركيس: ٢/ ١٣٣١، ١٣٣٢ (حرف العَين)، «تاريخ الأدب العربـي» لبروكلمـان: ٧/ ٢٦٠- ٢٨١ [الترجمة العربية]، «الفِكر السـامي» للحجَـوي: ٤/ ١٧٣ (٩١٠)، «الأعلام» للزِّركلي: ٣/ ٢٩٥ (حرف العَين)، «معجم المؤلِّفين» لعمر كحَّالة: ٢/ ٧٦ (٦٧٥٦)، الترجمة التي كتبها المستشـرق الألماني يوسف ڤان إس Josef van Ess (ت. ٢٠٢١م) في «دائرة المعارف الإسلامية» The Encyclopaedia of Islam: ٣/ ١٠٢٢، الترجمـة التي كتبها في «دائرة المعارف الإيرانية» Encyclopaedia Iranica (٣/ ٢٦٩- ٢٧١)؛ وهي أكثر تفصيلًا ومعلوماتٍ من سـابقتها، «معجم تاريخ التراث الإسـلامي» لعلي الرضا وأحمد طوران قره بلُـوط: ٣/ ١٦٣١- ١٦٣٤ (٤٣٦٥) الترجمـة التي كتبها الباحـث التركي Tahsin Görgün فـي «دائرة المعارف الإسلامية التركية» Türkiye Diyanet Vakfı İslam Ansiklopedisi: ٢١/ ٤١٠- ٤١٤.

(٢) إذ إنـه من نسـل أبي بكر الصِّدِّيق ﷺ كما ذكره بخطِّه في ختام النسـخة التي فيها خطُّه مـن كتابنا هذا -يُنظر الحديث =

الشِّيرازيُّ[١] أصلًا، الإيجيُّ[٢] مولدًا ونشأة ومدفنًا...

عنها في موضعها- وذلك ما ذكره ابنُ فضل الله العُمَري في «مسالك الأبصار» (٦/ ٢٤٨)، والمطري -الذي كانت بينه وبين المترجَم مراسَلات- في ذَيله [٢٤٢/ أ]، والسُّبكي في طبقاته الكبرى (١٠/ ٤٦)؛ ومن المعروف أن الصِّدِّيق من تَيم بن غالب بن فِهر -الذي هو قُرَيش، ويُنظر في تفصيل نسب تَيم: «جمهرة الأنساب» لابن الكلبي (٧٩- ٨٤). وجدير بالذكر أن فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت. ٦٠٦هـ/ ١٢١٠م) إمام الشافعية والأشعرية في خُراسان وما حولها -قبل مترجَمنا- كان بكريًّا كذلك، وهذا -لعمري- من عجائب الموافقات: أن يأتي إمامان في مذهب فقهي وعقدي واحد -بمنطقة واحدة- يشتركان معًا في الجدِّ الأعلى، ويزيدهما شرفًا كون هذا الجدِّ صفيَّ رسول الله ﷺ، وخليفته من بعده على المسلمين.

(١) نسبة إلى «شيراز» إحدى المُدن الشهيرة في التاريخ الإسلامي، وهي الآن قاعدة لمقاطعة مسمَّاة باسمها، وعاصمة محافظة فارس إحدى المحافظات الجنوبية لدولة إيران، وسادسة أكبر المدن مساحةً في هذه الدَّولة، وهي العاصمة الثقافية لها- يُنظر عنها: «مُعجم البلدان» لياقوت الحَموي: ٣/ ٣٤٨- ٣٥٠ (كتاب الشين: باب الشين والياء وما يليهما)، «بلدان الخلافة الشرقية» لگي لاسترنگ: ٢٨٤- ٢٨٨ (الفصل السابع عشر: فارس)، «حافظ الشيرازي شاعر الغناء والغزل في إيران» لإبراهيم أمين الشواربي: ٩- ٣٢، ما كتبته المؤرخة الإنگليزية آن لامتون Ann Lambton (ت. ٢٠٠٨م) في «دائرة المعارف الإسلامية» (٩/ ٤٧٢- ٤٧٩)؛ ومن شيراز وإيج -الآتي ذكرها؛ الموجودتَين في إقليم فارس تأتي النسبة إلى واحدة منهما -أو كليهما معًا- في اسم مؤلِّفنا.

(٢) نسبة إلى «إيج» التي يقول عنها ياقوت في معجمه: ١/ ٤١٥ (كتاب الهمزة: باب الهمزة والياء وما يليهما) أنها بلدة كثيرة البساتين والخيرات في أقصى بلاد فارس تتبع كورة دارابْجِرْد، وأهل فارس يسمُّونها «إيك» بالكاف، وهي الآن إحدى مُدن المنطقة المركزية لمقاطعة إستهبان التابعة لمحافظة فارس إلى الشرق من شيراز، ويُنظر أيضًا عن المدينة: «بلدان الخلافة الشرقية»: ٣٢٦، ٣٢٧ (الفصل العشرون: فارس- تتمَّة)، وقد تأتي في اسم مؤلِّفنا نسبةٌ أُخرى هي «الشوانكاري» بالواو بَين الشين والألف، وقد أضافها إليه قديمًا: ابن بطُّوطة في رحلته «تُحفة النُّظَّار» (٣/ ١٧٠، ١٧٢)، وحديثًا: يوسُف ڤان إس في «دائرة المعارف الإسلامية» (٣/ ١٠٢٢) ومثيلتها الإيرانية (٣/ ٢٦٩) نسبةً إلى «الشوانكارة»؛ وهم جيل من جنس الأكراد في جانب بلاد فارس كما أخبر عنهم العماد الأصبهاني في «نُصرة الفترة» (٢/ ١٧)، وكان أول ظهورهم في منتصف القرن الخامس الهجري على يد أبي العبَّاس فضلويه بن علويه (ت. ٤٦٢هـ) متَّخذين مدينة إيج عاصمة لهم، ولانتشارهم في كورة دارابْجِرْد سُمِّيت الكورة باسمهم، وظلَّ حكمهم فيها حتَّى انتهى في (٧٥٦هـ) على يد دَولة المظفَّريِّين التي سيرد ذكرها في هذه الترجمة، ولم يتبقَّ ممَّا يسمَّى باسمهم -من البلاد التي كانوا فيها- سوى مدينة هي اليوم قاعدة ناحية مسمَّاة باسمها ضمن مقاطعة دشتستان التابعة لمحافظة بوشهر الإيرانية الواقعة على الخليج العربي والمجاورة لمحافظة فارس، وحاليًّا يكتب اسم هذه المدينة في الفارسية: «شبانكاره» بوضع الباء محلَّ الواو -وعلى هذا الوضع كُتبت في «دائرة المعارف الإسلامية» عند الحديث عنها، وقبل ذلك في ترجمة يوسُف ڤان إس لمؤلفنا، حيث كتب النسبة: «الشبانكاري» بالباء، وعن هذه القبيلة وما سُمِّي باسمها من إقليم ومدينة يُنظر «فارس نامه» لابن البلخي: ١٥٠- ١٥٤، «بلدان الخلافة الشرقية»: ٣٢٥ (الفصل العشرون: فارس- تتمَّة)، ما كتبه المستشرق الألماني ڤيكتور بوخنر V. F. Büchner (ت. ١٩٢٨م)، ونقَّحه المستشرق الإنگليزي كليفورد بوزورث Clifford E. Bosworth (ت. ٢٠١٥م) في «دائرة المعارف الإسلامية»: ٩/ ١٥٦- ١٥٨.

=

الشَّافعيُّ[١] مذهبًا، الأشعريُّ اعتقادًا- يلقَّب بعَضُدِ الدِّينِ[٢]، ويُكنَى بأبي الفضلِ[٣].

❑ مولدُه، وأسرتُه:

وُلِد مؤلِّفنا بإيج بعد (٦٨٠هـ/ ١٢٨١م)[٤] في «بيت مؤسَّس على العلم والفضل والفُتيا»[٥]؛ إذ كان والده رُكنَ الدين أحمد (ت. بعد ٧٠٦هـ/ ١٣٠٦م) قاضيَ مدينة إيج، ثم صار لاحقًا قاضي إقليم «شبانكاره» التي تقع فيه هذه المدينة[٦]، كما أنَّ جدَّه عماد الدين أبا محمد عبد الغفَّار كان

وقد جعل المقريزي في «كتاب السلوك» (٢/ ٨٨٥) نسبته إلى العراق، وكان ينقص هذه النسبة التخصيص بأن يقول بعدها: «العجمي»؛ فالعراق كان قديمًا عراقين: عراق العرب الذي هو دولة العراق الحالية، وعِراق العجم الذي كان امتدادًا لسابقه من ناحية الشرق في دولة إيران، وكان يسمَّى سابقًا «إقليم الجبال». ويُنظر في ذلك: «بلدان الخلافة الشرقية»: ٢٢٠، ٢٢١ (الفصل الثالث عشر: الجبال).

(١) وشذَّ ابنُ تغري بردي فجعله في «المنهل الصافي» (٧/ ١٥٨) و«النجوم الزاهرة» (١٠/ ٢٨٨) حنفيَّ المذهب! وتبعه في ذلك ابن الحنَّائي في «طبقاته» (٣/ ٣٦)، وصاحبنا من أعلام الشافعية في عصره ببلاده، وإلَّا ما ترجَمَه المطري والسُّبكي والأسنوي -والثلاثة شافعية معاصرون زمنًا له- ضمنَ طبقات علماء مذهبهم، ولو كان حنفيًّا لوجدنا له ترجمة في «الجواهر المُضيَّة في طبقات الحنفية» لمحيي الدين عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي (ت. ٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م) المعاصر لهؤلاء جميعًا، ولكنَّا لم نجد ترجمة له في هذا الكتاب ولا إشارة، فدلَّ ذلك على تهافت ما ذكره صاحبُ «المنهل» و«النجوم»، ومَن تبعه في ذلك.

(٢) وشذَّ ابنُ تغري بردي أيضًا فجعل له لقبًا ثانيًا مع لقبه المعروف في «المنهل الصافي» (٧/ ١٥٨) و«النجوم الزاهرة» (١٠/ ٢٨٨) هو «زَين الدين»! ولا ندري ما دليله على ذلك؟

(٣) وأوردها المطري في ذَيله [٢٤٢/ أ] على الجمع: «أبي الفضائل»، ولعلَّ هذا من باب التعظيم.

(٤) كذا ذكر السُّبكي في طبقاته (١٠/ ٤٦)، ووهم ابن قاضي شُهبة في النقل عن السُّبكي، فجعل التاريخ في طبقاته (٣/ ٣٤) بعد (٧٠٨هـ)، وجعله ابن حجر العسقلاني في دُرره (٢/ ٣٢٢) بعد (٧٠٠هـ)؛ وكأنه استشكل ما أورده ابن قاضي شُهبة، ولأنه سيأتينا لاحقًا ذكر ذهاب مؤلفنا إلى مدينة السُّلطانية، وتعرُّفه على الرشيد الهمَذاني في (٧٠٦هـ) فالقَول بميلاده في بداية القرن الثامن قَول فاسد.

(٥) هذه عبارة ابن الفوطي في ترجمته لمؤلِّفنا بكتابه «مجمع الآداب»: ٢/ ٤١٢.

(٦) المصدر نفسه: ٢/ ٤١٢، وغالب الظنِّ أن له ترجمة في «مجمع الآداب» مفقودة ضمن ما فُقد من هذا الكتاب الذي طُبع ناقصًا، ولقَّبه المطري في ذَيله [٢٤٢/ أ] بقاضي القُضاة، ولعلَّ ذلك من باب التعظيم منه كما فعل مع مؤلِّفنا عندما كنَّاه بأبي الفضائل، وقد وصفه الكِرْماني في «الكواشف» [٢/ أ] (نسخة حسين عموجه زاده) بأنه «الإمام ابن الإمام».

وقد وجدنا لوالد المؤلِّف تقريظًا على «التوضيحات الرشيدية» للوزير الرشيد الهمَذاني الآتي ذكره، وهذا التقريظ منقول من خطِّه في بدايات نسخة مجموع مؤلفات الوزير المحفوظ في المكتبة الوطنية الفرنسية برقم (Arabe ٢٣٢٤): [٧/ ب]، وقد وُصف قبل ورود نصِّ التقريظ بأنه «مولانا المعظَّم، ملك القُضاة والحكَّام: رُكن الملَّة والدِّين المطرِّزي قاضي شبانكاره -دام معظَّمًا»، والتقريظ غير مؤرَّخ- لكنه كُتب تقديرًا بين سنتَي (٧٠٦، ٧٠٧هـ) كما يلاحظ من تواريخ ما أُرِّخ من بقية التقريظات الموجودة في ذلك المجموع، ولذا جعلنا وفاته تقديرًا بعد السنة الأولى =

عالِمًا أديبًا محدِّثًا[١]، ومن جهة والدته فإن والدها برهان الدين أبا حامد محمد بن محمد المطرِّزي (ت. ٦٧١هـ/ ١٢٧٢م)[٢] كان عالمًا متكلِّمًا، وكان والدُه -جدُّ والدة مؤلِّفنا- فخر الدين أبو الفضل محمد بن محمد المطرِّزي (ت. في حدود ٦٥٠هـ/ ١٢٥٢م)[٣] أديبًا مهندسًا عالمًا أتى إلى إيج من نَيسابور واستوطنها، وتحت رعاية هذا الأب القاضي القادم من شيراز والأُمِّ الإيجية ذات الأصل النيسابوري -وكلاهما من أسرة علمية- كانت نشأة مؤلِّفنا موزَّعةً بين إيج مسقط رأسه ومحلِّ عمل أبيه ومستقرِّ أهل والدته، وشيراز بلد أبيه وجدِّه؛ فحفظ القرآن الكريم، وتعلَّم الفقه على مذهب الشافعي، والعقيدة على مذهب أبي الحسن الأشعري، «وتقدَّم في العقليات، وعُرِف بإتقان الأصلَين والمعاني والبيان والنحو، وشارك في غَيرها»[٤]، وعندما بلغ أشدَّه سنًّا وعلمًا قرر الذهاب إلى مدينة «السلطانية»[٥] ....

المذكورة، وسيأتي أن ابنه مؤلفنا من ضمن المقرِّظين على «التوضيحات الرشيدية» في موضعه.

وكأنَّ نسبة «المطرِّزي» أتت لوالد المؤلِّف من زواج أبيه عبد الغفار -وعلى خطاه نسج ابنه- بواحدة من الأسرة التي منها البرهان المطرِّزي وأبوه الفخر، وإذا صحَّ هذا الاستنتاج فتكون أسرة «المطرِّزي» قد ولدت مؤلفنا مرَّتَين.

(١) ترجم له ابن الفُوَطي في «مجمع الآداب»: ٢/ ٩٨، ٩٩ (١١١٤) وذكر هذه الأوصاف، وفي الصفحة الأخيرة من الترجمة أنه قرأ في مجموعة شيخه البرهان المطرِّزي -جدِّ المؤلِّف لأُمِّه الآتي ذكره- شعرًا الجدِّ مؤلفنا يرثي به الفخر المطرِّزي والد البُرهان الذي سيأتي ذكره أيضًا، ثم أورد من القصيدة البائية أربعة أبيات، وقال: إنها طويلة.

(٢) ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام»: ١٥/ ٢٣١ (٦٨: ٣٥) وقد توفِّي بتبريز، وهو من شيوخ ابن الفُوَطي الذي ذكره على نحو عارض أكثر من مرَّة في «مجمع الآداب» (١/ ٣٦٠، ٢/ ٩٩، ٣/ ١٧٢، ٤/ ١٢٧) واصفًا إيَّاه بـ «شيخنا» و«مولانا العلَّامة»، وغالب الظَّنِّ أنه ترجمه في كتابه هذا- لكن الترجمة فُقِدت مع ما فُقِد منه، ومن هذا الجدِّ أتت نسبةُ «المطرِّزي» في اسم مؤلِّفنا؛ حيث أضافها إلَيه ابن الفوَطي في مجمعه: ١/ ٤١١، والسُّبكي في طبقاته الكبرى: ١٠/ ٤٦. وجعل السخاوي في «القَول المبين» كما نقله عنه عيسى الثعالبي في «كنز الرواة المسموع» (٢٥٩) لقب «برهان الدين» لجدِّ مؤلِّفنا لأبيه عبد الغفَّار، والصحيح أنه لقب المطرِّزي جدِّه لأمِّه كما نصَّ على ذلك المطري في ذيله [٢٤٢/ أ]، وهو مصدر السخاوي فيما يتعلَّق بكتابة اسم مؤلِّفنا ولقبه وكُنيته.

(٣) ترجمه ابن الفوَطي في «مجمع الآداب»: ٣/ ١٧٢ (٢٤١٧) وقد أطنب في مدحه فوصفه بأنَّه «من كُبَراء الفضلاء وأُدَباء الفُقهاء، كان آية في المعاني والبيان والأُصول والخلاف والهندسة والحساب».

(٤) من كلام السخاوي في «القَول المبين» كما ينقله عنه الثعالبي في «كنز الرواة المجموع»: ٢٦١.

(٥) تقع هذه المدينة على بعد خمسين كيلومترًا إلى الجنوب الشرقي من مدينة زَنجان، وقد بدأ إنشاءها أرغون بن أباقا (ت. ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م) سادس ملوك المغول الإيلخانيِّين، وأتمَّها من بعده ابنُه ثامن ملوكهم غياث الدين محمد خُدابنده- المعروف بأولجايتو (ت. ٧١٦هـ/ ١٣١٦م)، وجعلها عاصمة الدَّولة محلَّ تبريز التي تقع إلى الشمال الشرقي منها بمسافة ٣٣٠ كيلومترًا، وبعد وفاته بها ودفنه فيها تراجعت في عهد ابنه ملكهم التاسع بوسعيد (ت. ٧٣٦هـ/ ١٣٣٥م) إلى كونها العاصمة الصيفية للدَّولة، وبعد وفاة الأخير وسقوط الدولة بعده خرُبت ولم يتبقَّ من مبانيها سوى ضريح أولجايتو الذي تُعتبر قبتُه أكبر قُبَّة أثرية في إيران وأطول قبَّة من الطوب في العالم -وقد وضعتها اليونسكو على قائمة =

العاصمة الجديدة لدولة المغول الإيلخانيِّين(١) -التي أُنشئت حديثًا- يحدوه طموحه في الشهرة وشغل المناصب العالية؛ فدخلها في (٧٠٦هـ).

❑ **شيوخُه:**

لم تفدنا المصادرُ التي بين أيدينا بأساتذة كثيرين لمؤلِّفنا، وهذه أسماء مَن وجدناه منهم:

١- عليُّ بن مُحمَّدٍ الدُّونيُّ، مجدُ الدِّين (ت. بعد ٧٠٤هـ/ ١٣٠٥م)(٢) من أفاضل زمانه

التراث العالمي في (٢٠٠٥م)، وفيما بعدُ بُنيت مدينة أخرى حديثة بجانب القديمة هي اليوم عاصمة مقاطعة مسمَّاة باسمها تتبع محافظة زنجان الإيرانية، ويُنظر عنها «مسالك الأبصار»: ٣/ ١٦٠، «بلدان الخلافة الشرقية»: ٢٥٧، ٢٥٨ (الفصل الخامس عشر: الجبال- تتمَّة)؛ ما كتبه عن تاريخها المستشرق الروسي ڤلاديمير مينورسكي Vladimir Minorsky (ت. ١٩٦٦م) ونقَّحه بوزورث -السابق ذكره، وما كتبته عن آثارها المستشرقة الأمريكية ذات الأصل الكندي شيلا بلير Sheila S. Blair- كلاهما في «دائرة المعارف الإسلامية»: ٩/ ٨٥٩- ٨٦١.

(١) هي الدولة التي تشكَّلت من الأراضي التي كانت تقع تحت حكم هولاكو بن تولوي (ت. ٦٦٣هـ) حفيد جنگيز خان (ت. ٦٢٤هـ) ثم ذريَّته من بعده حتى (٧٥٦هـ)، وشملت أراضي دولة إيران الحالية وأجزاء واسعة من البلدان المجاورة لها: كالعراق، وتركيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وأفغانستان، وبعض پاكستان وتركمانستان.

ويُطلق على حاكم هذه الدولة «الإيلخان»، التي تعني في اللغة المغولية «المطيع للملك» لكون هولاكو يحكم هذه البلاد نيابة عن رأس الأسرة المغولية بالصين -أخيه منكوقا (ت. ٦٥٥هـ) ثم أخيه الآخر قوبيلاي (ت. ٦٩٣هـ)- الذي كان يدين بالطاعة والولاء لكلَيهما الواحد بعد الآخر، لكنه كان مستقِلًّا بإدارة هذه البلاد وسيادتها.

ويُنظر عن هذه الدولة: «تاريخ إيران بعد الإسلام» لعبَّاس إقبال: ٤٤٣- ٥٠٦ (القسم الثاني: الفصلان الخامس والسادس)، ما كتبه عن تاريخها المستشرق الألماني برتولد شپولر Bertold Spuler (ت. ١٩٩٠م)، وما كتبه عن عمارتها وفنِّها المستشرق الألماني ذو الجنسية الأمريكية ريتشارد إيتينگهاوزن Richard Ettinghausen (ت. ١٩٧٩م)- كلاهما في «دائرة المعارف الإسلامية»: ٣/ ١١٢٠- ١١٢٧، «الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيِّين (أسرة هولاكو خان)» لفؤاد عبد المعطي الصَّيَّاد (ت. ١٩٩٩م) جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية- الدَّوحة: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٢) لم نجد لهذا الشيخ ترجمة سوى في «مجمع الآداب»: ٤/ ٤٧٠ (٤٢٤٢)، ٤٧٥ (٤٢٥٣)، ٥١٧ (٤٣٥١)، ومن الترجمة الوسطى أتَينا بوصفه، وتاريخ وفاته هذا تقديريٌّ؛ حيث إن ابن الفُوَطي عندما سافر للقاء السلطان أولجايتو بصُحبة نقيب الطالبيِّين بالعراق رضيِّ الدين علي بن عليٍّ الحُسَيني- المعروف بابن طاوُس (ت. ٧١١هـ/ ١٣١٢م) في شوَّال (٧٠٤هـ)/ مايو (١٣٠٥م) -كما في ترجمة النقيب بـ«مجمع الآداب»: ٥/ ١٨٣ (٤٨٩٣)- نزلَا بمدينة أسد آباذ الإيرانية التي كان يسكن بها الدُّوني شيخ مؤلفنا- لكن ابن الفُوَطي لم يجتمع به هناك ولا رآه، وقد أخبر بكونه حيًّا وقت كتابته لترجمته، ولكوننا لا نعرف هذا الوقت -حيث إن ابن الفوَطي استمرَّ يضيف إلى تراجم «مجمع الآداب» حتَّى (٧٢٢هـ) قبل وفاته بسنة واحدة، ويُنظر: ٢/ ٤٤٣، ٥/ ٦٨٨- فقد جعلنا وفاة الدُّوني بعد السنة المذكورة، وقد عرفنا تلمذة المؤلِّف عليه من «مسالك الأبصار» (٦/ ٢٤٩)؛ وقد تحرَّفت نسبتُه في هذا المطبوع إلى «الدُّوري» بالراء محلَّ النون.

وعلمائه وأُدبائه: كان واسطة مؤلِّفنا في الرواية عن رضيِّ الدين الحسن بن محمد الصَّغاني الحنفي (ت. ٦٥٠هـ/ ١٢٥٢م) إمام عصره في اللُّغة.

٢- عليُّ بن روزبهانَ الخُنجيُّ، زَينُ الدِّين (ت. ٧٠٧هـ/ ١٣٠٧م)(١) القاضي، قُدوة أرباب العلم والتقوى، وأُسوة أصحاب الدرس والفتوى: اشتغل عليه بشيراز التي عاش بها ودُفن فيها.

٣- فضلُ اللهِ بنُ أبي الخَيرِ الهمَذانيُّ، رشيدُ الدِّين والدَّولة (ت. ٧١٨هـ/ ١٣١٨م)(٢) الطبيب الحكيم، وزيرُ المغول ومؤرِّخهم: لازمه منذ وصل إلى مدينة «السلطانية»، واقترب منه واختصَّ به، وقد أخذ منه فنونَ العلم والحكمة والآداب، واقتدى به في بُعد الهمَّة، وقد أقام في مخيَّم رشيد الدين بالمدينة المذكورة، ينزل بنزوله، ويرحل برحيله؛ وكان مؤلِّفنا أثيرًا لدَيه -كما سنرى في السطور القادمة.

٤- محمَّدُ بنُ مسعودٍ الفاليُّ السيرافيُّ، قطبُ الدِّين- المعروف بالشَّفَّار (ت. ٧٢١هـ/ ١٣٢١م)(٣)

(١) لم نجد لهذا الشيخ ترجمة سوى في «شدِّ الإزار» للمعين الشيرازي: ٢١٢، ٢١٣ (١٥٢)، وقد عرفنا اشتغال المؤلِّف عليه من «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٤٦) لكن تحرَّفت النسبة فيها من «الخُنجي» إلى «الهنكي» بالهاء محلَّ الخاء المعجمة، والكاف محلَّ الجيم، ومنها سرى إلى مَن نقلوا عنها -كابن قاضي شُهبة في طبقاته: ٣/ ٣٤، وابن حجر العسقلاني في دُرره: ٢/ ٣٢٢، والسخاوي في «القول المبين» كما هو عند الثعالبي في «كنز الرواة المجموع»: ٢٦١- وهذا التحريف هو في تحويل الجيم إلى كاف فقط؛ لأن ابن بطُّوطة الذي زار المدينةَ التي يُنسب إليها هذا الشيخ «خُنجُ بال» قال في رحلته «تُحفة النُّظَّار» (٢/ ١٤٦): «وضبط اسمها بضمِّ الخاء المُعجَم -وقد يعوَّض منه هاء، وإسكان النون، وضمِّ الجيم، وباء معقودة، وألف، ولام». و«پال» كما قال عبد الهادي التازي (ت. ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م) محقِّق الرحلة (في الجزء والصفحة السابقَين، الحاشية ١٣٦): مدينة تقع إلى الغرب منها، وقد قال عنها الذهبي في «المشتبِه» (٢/ ٤٩٦): «مدينة فال -ويُقال: بال- لها قلعة، وهي كثيرة الفواكه الطيِّبة بين شيراز وهُرمز».

و«خُنج» الآن هي قاعدة مقاطعة مسمَّاة باسمها تتبع محافظة فارس الإيرانية، أمَّا «پال» أو «فال» فقد أصبحت قرية تتبع مقاطعة موهر في نفس المحافظة.

وشرح الخُنجي المسمَّى «إيضاح الأسرار» على «منهاج الوصول في علم الأصول» لأستاذه البَيضاوي- هو من الشروح السبعة السيَّارة التي ضمَّنها الكِرْماني تلميذ المؤلف كتابه «النُّقود والردود» الذي جعل فيه شرح أستاذه -مؤلفنا- على «مختصر منتهى السُّول والأمل» محور هذا الكتاب ولسان ميزانه كما في مقدِّمة كتابه: [٢/ أ].

(٢) من مصادر ترجمته: «المقتفي لتاريخ أبي شامة» للبِرزالي: ٥/ ٣٠٩، ٣١٠ (٤٠٥٥)، «أعيان العصر» للصفدي: ٤/ ٤١- ٤٤ (١٣٤٧)، «الدرر الكامنة»: ٣/ ٢٣٢، ٢٣٣ (الترجمة ٥٩٠ من المجلَّد)، «الأعلام»: ٥/ ١٥٢ (حرف الفاء)، «مؤرِّخ المغول الكبير رشيد الدين فضل الله الهمَذاني» لفؤاد عبد المعطي الصيَّاد: ٨٧- ١٨٨، وقد عرفنا تلمذة المؤلِّف عليه من «مجمع الآداب»: ٢/ ٤١٢.

(٣) من مصادر ترجمته: «مجمع الآداب»: ٣/ ٤٣٥ (٢٩١٤)، «شد الإزار»: ٤٣٢- ٤٣٥ (٢٩٩) ومنه سنة الوفاة، وينظر تعليق محقِّقي الكتاب في الصفحة الأخيرة المذكورة (الحاشية ٣)، «بُغية الوعاة»: ١/ ١١٢ (١٨٦) وقد جعل =

الأديب، القاضي، العالم الوحيد المُشار إليه، والحبر الفريد المُدار عليه: اشتغل عليه بشيراز التي أقام بها ودُفن فيها.

وممَّن لم نعرف وفاته منهم حقيقةً أو تقديرًا:

٥- جمالُ الدِّين الدِّمشقيُّ[1].

❑ حياتُه ومسيرتُه منذ وصوله للسُّلطانية إلى وفاته:

أقام مؤلِّفُنا في مدينة السلطانية ملازمًا للوزير الرشيد الهمَذاني -كما ذكرنا، وبتزكية الوزير له صار من علماء بلاط السلطان الإيلخاني أولجايتو[2]، ولكن حدث -بعد ثلاث سنوات من وصوله إليها (٧٠٩هـ)- أن تحوَّل أولجايتو من التسنُّن على المذهب الحنفيِّ إلى التشيُّع بشكل كامل نتيجة خلاف علماء المذهبَين الحنفي والشافعي في بلاطه، وخروجهم عن قواعد الحوار العلمي في المناظَرات التي تنعقد في حضرته إلى المهاترة والهزل -كان هذا الخلاف في (٧٠٧هـ) بعد مجيء مؤلِّفنا إلى السلطانية بسنة واحدة فقط- الأمر الذي كاد يحمل أولجايتو ومعظم أمرائه على الارتداد عن الإسلام بالجملة والرجوع إلى ديانة أسلافهم الوثنية.

وهنا انتهز علماءُ الشيعة -وعلى رأسهم علَّامتهم جمال الدين الحسن بن يوسُف الحِلِّي (ت. ٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م) المعروف بابن المطهَّر- تلك الفرصةَ؛ فجعلوا أحدَ هؤلاء الأمراء -وكان متشيِّعًا مثلهم- يُزيِّن لأولجايتو اتِّباع مذهبهم مزهِّدًا له في التسنُّن ومذاهبه؛ فانتهض علماءُ المذهب الشافعي في بلاط أولجايتو -ومنهم مؤلِّفنا رَحِمَهُ اللهُ- لمناظرة علماء الشيعة ومجادلتهم أمامه -طبقًا لقواعد

السيوطي اسمه «محمد بن سعيد»، وقال: إنه لم يقف له على ترجمة، «سلَّم الوصول»: ٣/ ٢٦٧ (٤٦٦٠)، ٥/ ١٧٥ -وقد جعل حاجي خليفة سنة وفاته بعد (٧٢٠هـ)، «الأعلام»: ٧/ ٩٦ (حرف الميم) ونسبته إلى مدينة «فال» السابق ذكرها آنفًا، وقد عرفنا مشيخته للمؤلِّف من «مسالك الأبصار» (٦/ ٢٤٩)، وتصحَّفت النسبة في المطبوع إلى «القالي» بالقاف محلَّ النون، «كنز الرواة المجموع» (٢٦١) نقلًا عن «القَول المبين» للسخاوي.

(١) لم نجد له ترجمة في المصادر التي بين أيدينا، وأفاد بذكر اسمه وتلمذة المؤلِّف عليه -وكذلك الشيخ الذي قبله- ابن فضل الله العمري في «مسالك الأبصار» (٦/ ٢٤٨) نقلًا عن نجم الدين سعيد بن عبد الله الذّهلي الحنبلي (ت. ٧٤٩هـ/ ١٣٤٩م) الذي كتب ترجمة لمؤلِّفنا ضمن مجموع تراجمه لبعض أعيان دمشق وبغداد كما في «الأعلام»: ٣/ ٩٨ (حرف السين) احتفظ بها ابن فضل الله في مسالكه.

(٢) من مصادر ترجمته: «مجمع الآداب»: ٢/ ٤٣٣ (١٧٥٨)، «المقتفي لتاريخ أبي شامة»: ٥/ ٢٢٧ (٣٩٤٢)، «أعيان العصر»: ٤/ ٣١٤- ٣١٦ (١٤٩٠)، «الدرر الكامنة»: ٣/ ٣٧٨، ٣٧٩ (الترجمة ١٠٠٣ من المجلَّد)، «الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين»: ٣٤٣- ٤٠٥ (الفصل السابع).

الجدل والخلاف- وكثيرًا ما كانوا يظهرون عليهم، ولكن ثابر الشّيعةُ حتَّى تحقَّق لهم ما أرادوا من تشيُّع أولجايتو الذي اقتدى به معظمُ أمرائه فتشيَّعوا معه -عدا اثنَين منهم ثبتا على عقيدة أهل السنة، ولم يستطع أئمَّةُ الشيعة التأثيرَ علَيهما واستمالتهما إلى مذهبهم[١]- وعلى أثر تشيُّعه أصدر أولجايتو أمرًا بإسقاط ذكر الخلفاء الثلاثة الأول-أبي بكر، وعمر، وعثمان- من الخطبة، والإبقاء على ذكر الخليفة عليّ بن أبي طالب مع إضافة بقيَّة الأئمة الاثنَي عشر عند الشيعة، وكتابة أسمائهم على السَّكة، وإضافة عبارة «حيَّ على خير العمل» إلى الأذان، وتنفيذ هذا كلِّه في جميع مدُن مملكته[٢].

ولكن فوجئ -ومَن في بلاطه من الشيعة- بامتناع أهل شيراز -مدينة مؤلِّفنا- وأهل أصبهان من فعل ذلك، إضافةً إلى أهل الأزَج ببغداد -الذين كان أكثرهم على المذهب الحنبلي- وقد دخلوا جميعًا مساجدهم بالسلاح مهدِّدين بقتل الخطباء ورُسل السلطان إن حدث تغيير في الخطبة -مع الخروج على السلطان ومقاتلته- فخاف المهدَّدون مغبَّة ذلك وآثروا السلامة، ورجع الرُّسل إلى أولجايتو، وأخبروه بما جرى في المدن الثلاث؛ فأمر أن يؤتى بقضاتها إلى مصيفه بقراباغ[٣]، فكان أول مَن جيء به منهم قاضي شيرازَ مجدُ الدِّين إسماعيلُ بنُ يحيى التَّميميُّ الفاليُّ الشَّافعيُّ (ت. ٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م)[٤]، فلما مثُل القاضي أمامه أمر بإلقائه طعامًا لكلابه الضخمة المسعورة، فلمَّا أُرسِلت على القاضي -ووصلت إليه- بصبصت إلَيه، وحرَّكت أذنابها بين يدَيه، ولم تهجم عليه بشيء! فلمَّا بلغت أولجايتو هذه الكرامة لهذا القاضي الصالح خرج إليه من داره حافيَ القدمَين، وأكبَّ على رِجلَي القاضي يقبِّلهما -خالعًا عليه جميع ما كان علَيه من الثياب، وأدخله إلى داره، وأمر نساءه بتعظيمه والتبرُّك به، وكتب إلى بلاده بإقرار أهل السنة والجماعة على مذهبهم -أينما كانوا بمملكته- وأجزل العطاء للقاضي، وصرفه إلى بلاده مكرَّمًا معظَّمًا.

---

(١) للتفصيل في هذا الموضوع يُنظر: «الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين»: ٣٦٧- ٣٧١، ويُنظر نموذج من مناظرات مؤلِّفنا مع الشيعة عند الخوانساري في «رَوضات الجنَّات» (٥/ ٥٠) نقلًا عن «مجالس المؤمنين» للنور المرعشي: ٣/ ٢٠٠ [الترجمة العربية]؛ والذي نقله عن «لطائف الطوائف» للفخر الكاشفي: ١٧٧.

(٢) «الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين»: ٣٧٣.

(٣) هي كلمة تركية معناها «البستان الأسود»، وتُعرف هذه المنطقة الآن باسم «ناگورنو كاراباخ»؛ وهي المنطقة الأذربيجانية الشهيرة المتنازع عليها بين أذربيجان وأرمينيا، ومعنى اسمها الحالي في اللغة الأذربيجانية: «جبال الحديقة السوداء»، ويُنظر عنها في المصادر العربية: «مسالك الأبصار»: ٣/ ١٦١، «تُحفة النُّظَّار»: ١/ ٢٨٨، ٢/ ٣٨.

(٤) من مصادر ترجمته: «مجمع الآداب»: ٤/ ٤٠٦ (٤٠٨٣)، «طبقات الشافعية الكبرى»: ٩/ ٤٠٠- ٤٠٣ (١٣٤٤)، «تحفة النُّظَّار»: ٢/ ٣٦- ٣٩؛ (وهو مصدرنا في هذه الفقرة إلى نهايتها)، «شدُّ الإزار» لتلميذه المعين الشيرازي: ٤٢٣- ٤٢٦ (٢٩٣) وقصَّة نجاته من الكلاب موجودة في المصادر الثلاثة الأخيرة بما يدلُّ على تواترها وشيوعها.

ونعود إلى مؤلِّفنا الذي ناله في هذه المحنة من الشيعة ما ناله؛ فقد شنَّعوا عليه بإدمانه شُرب الخمر والتَّفلسُفِ، وعدم القول بالشريعة المحمدية، وعقوقه لوالده؛ بسبب هذا السلوك الذي نسبوه إليه، واتَّهموه بالفسق والفجور، ومفارَقة اعتقاد الجمهور! وقد حاول أستاذُه الرشيد الهمَذاني حمايتَه من هذه الاتِّهامات الباطلة فاتَّهموه أيضًا في اعتقاده، وهنا رأى الرشيدُ ليسلم من كلامهم إبعادَ مؤلِّفنا إلى كَرمان[1].

ويبدو أن محنة المؤلِّف لم تطُلْ كثيرًا بعد حادثة بلديِّه المجد قاضي شيراز، وهنا جعله الرشيدُ شيخُه ضمن طائفة العلماء الذين يرافقون أولجايتو -الذي لم يرجع عن اعتناق مذهب الشيعة، لكنه صار أكثر تسامحًا مع أهل السُّنة- في حلِّه وترحاله فيما يعرف بـ«المدرسة السَّيَّارة»[2] حيث يكون مع هؤلاء العلماء والمدرِّسين فقهاءُ وطلبةٌ يرتحلون معهم، ويعقدون لهم مجالس التدريس

(١) وردت هذه الافتراءات لدى ابن الفُوَطي في «مجمع الآداب» (٢/ ٤١٢) ولم ترد في غيره من المصادر التي ترجمت لمؤلِّفنا، وورود تلك الافتراءات عنده يدلُّ على كون مُطلقيها على مؤلِّفنا هم الشيعة الذين كان ابن الفوَطي واحدًا منهم -بحكم تتلمذه على أشهر علمائهم في وقته نصير الدين محمد بن محمد الطوسي (ت. ٦٧٢هـ/ ١٢٧٤م)، وعمله معه في خزانة كتب مرصد مدينة مراغة- بل من سوء رأي ابن الفُوَطي في مؤلفنا هجاه في بداية ترجمته له (٢/ ٤١١) ببيت أبي عبد الله شريك بن عبد الله النخعي القاضي (ت. ١٧٧هـ):

لئن فخرت بآباءٍ مضَوا كرمًا قالوا: صدقتَ، ولكن بئس ما وَلَدوا!

والعجيب أن ابن الفوَطي الذي يورد هذه الافتراءات على مؤلِّفنا كان متصفًا ببعضها فعلًا، وتُنظَر في ذلك ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي [الجزء المفقود]: ٤٧١ (٦٦٧٧)، وكأن ابن الفُوَطي -والشيعة من ورائه- اعتمدوا في افتراءاتهم تلك -إضافةً إلى الضغينة والبغض- على شعر مؤلِّفنا الذي سنورد ما وجدناه من نماذج منه فيما سيأتي، والشعراء دائمًا يقولون ما لا يفعلون -كما قال الله تعالى في كتابه- والأمر لله مِن قبلُ ومِن بعدُ.

أمَّا «كَرمان» فهي مدينة شهيرة في التاريخ الإسلامي، وهي الآن قاعدة لمقاطعة مسمَّاة باسمها، وعاصمة محافظة مسمَّاة باسمها تقع جنوب شرق إيران -وهي ثاني أكبر محافظة في الدَّولة- وثامنة أكبر المدن مساحةً فيها- يُنظر عنها: «مُعجم البلدان»: ٤/ ٢٦٣- ٢٦٧ (كتاب الكاف: باب الكاف والراء وما يليهما)، «بلدان الخلافة الشرقية»: ٣٣٧- ٣٤٨ (الفصل الحادي والعشرون: كرمان)، ما كتبته آن لامتون في «دائرة المعارف الإسلامية»: ٥/ ١٤٧- ١٦٦.

(٢) يُنظر عن هذه المدرسة ما كتبه ابنُ فضل الله العُمَري في «مسالك الأبصار»: ٣/ ١٧٠، وينسب الخوانساري في «روضات الجنَّات» (٢/ ٢٨١، ٢٨٢) اقتراحَ فكرةِ هذه المدرسة على أولجايتو إلى ابن المطهَّر الحِلِّي.

ويوجد أكثر من عالم كُتِب في ترجمته أنه كان مدرسًا بهذه المدرسة: كقُطب الدين محمود بن أسعد اليمني التُّستَري الشافعي -أخي بدر الدين محمد بن أسعد (ت. بعد ٧٣٣هـ/ ١٣٣٣م)- كما في «مجمع الآداب»: ٣/ ٤٣٩ (٢٩٢٤)، وشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني الشافعي (ت. ٧٤٩هـ/ ١٣٤٩م) كما في «مسالك الأبصار»: ٩/ ١٣٤ (الحكماء: الترجمة ٣٨)، وبهذا صار مؤلِّفنا زميلًا لهما ولآخرين غيرهما في التدريس بهذه المدرسة.

ويُنظر للاستزادة: «المدرسة السيَّارة» لماجد عبد زيد أحمد: بحث علمي منشور في «مجلَّة العلوم الإنسانية» الصادرة عن جامعة بابل العراقية: المجلَّد (١) العدد (١٠) (٢٠١٢م، الصفحات: ١٠٠- ١٠٨).

والمناظرة، والكلُّ تجري عليه الرواتب من السلطان، واستمرَّ هذا الوضع إلى موت الوزير الرشيد -محكومًا عليه بالإعدام- بعد اتِّهامه بقتل أولجايتو عن طريق تشخيص دواء خطأٍ له أثناء مرضه زاد من سوء حالته الصحية ممَّا أودى بحياته؛ فكتب وصيةً ذكر فيها مؤلِّفنا وعهد إليه القيام بأمر مدرستَين بناهما في شبانكاره، وأوصى بأن يكون ريع أوقاف هاتَين المدرستين وقفًا على مؤلِّفنا وذريَّته[1]، وتغيب أخبار مؤلفنا مدَّة بعد مقتل أستاذه الرشيد تقترب من عشر سنين (٧١٨- ٧٢٧هـ) نظنُّه أقام فيها في إقليمه يقوم بأمر المدرستَين، وربَّما يكون قد تولَّى منصب القضاء في الإقليم خلفًا لأبيه[2] حتَّى قام السلطانُ بهادر خان بوسعيد بن أولجايتو[3] في (٧٢٧هـ) بتعيين تلميذ المؤلِّف وابن أستاذه غياث الدين محمد بن فضل الله الهمذاني الشافعي (ت. ٧٣٦هـ/ ١٣٣٦م)[4] وزيرًا له -وكان الغياث كأبيه الرشيد في محبَّة العلم والعلماء وتعظيم قدرهم- فكان سببًا في تعيين مؤلِّفنا قاضيًا لقضاة المملكة الإيلخانية، وهنا طارت شهرةُ مؤلِّفنا خارج حدود هذه المملكة إلى البلاد التي حولها كمصر والشام والهند ونحوها، وصار أكثر ثراءً ومالًا حتَّى صارت جُلُّ بلده «إيج» أو كلُّها مِلكَه[5]، وأصبحت له -بحكم منصبه- كلمة نافذة في أمور المملكة، واستمرَّ على هذا الوضع مدَّة تسع سنوات حتَّى تُوفِّي السلطان بو سعيد وبدأ تفكُّك الدَّولة الإيلخانية من بعده، ثم قُتل الوزير الرشيد الهمَذاني بعد أشهُر من وفاة السلطان بعد أن أدخل نفسَه في النزاعات على مَن يولَّى مكانه، وفي ظلِّ هذه التوتُّرات يبدو لنا أن مؤلِّفنا انتقل إلى إيج، وأقام بها عددًا من السنوات قبل أن ينتقل منها إلى شيراز التي استقلَّ بحكمها الأميرُ جمالُ الدِّين أبو إسحاق بن محمود شاه الأنصاري- المعروف والده بإينجو (ت. ٧٥٨هـ/ ١٣٥٧م)[6] وجعلها عاصمةً لما وقع تحت

---

(١) نقله يوسف فان إس في «دائرة المعارف الإيرانية» (٣/ ٢٦٩) عن الرشيد نفسه في مجموع مكاتباته باللغة الفارسية الذي طبع في لاهور (١٩٤٧م)، ولم يتسنَّ لنا الوقوف على هذا المجموع.

(٢) حيث إن ابن الفوطي في «مجمع الآداب» (٢/ ٤١١) نعته بالقاضي، وكما رأينا لم نطلع في المصادر التي بين أيدينا على تعيُّن مؤلِّفنا قاضيًا منذ مجيئه إلى السلطانية في (٧٠٦هـ) -كما أسلفنا- حتَّى مقتل أستاذه الرشيد في (٧١٨هـ).

(٣) من مصادر ترجمته: «أعيان العصر»: ٢/ ٦٨- ٧٠ (٤٨٦)، «تحفة النظَّار»: ٢/ ٦٧- ٧٢، «الدرر الكامنة»: ١/ ٥٠١ (١٣٧٠)، «الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين»: ٤٠٧- ٤٨٥ (الفصل الثامن).

(٤) من مصادر ترجمته: «مجمع الآداب»: ٢/ ٤٥٦، ٤٥٧ (١٨٠٣)، «مسالك الأبصار»: ١١/ ١٩٥- ١٩٧ (الترجمة رقم ٧٥ من المجلَّد)، «أعيان العصر»: ٥/ ٥٨- ٦٠ (١٧١٥)، «الدرر الكامنة»: ٤/ ١٣٥ (الترجمة ٣٥٨ من المجلَّد)، «مؤرِّخ المغول الكبير رشيد الدين فضل الله الهمَذاني»: ١٩٢- ٢١٠ (الباب الرابع: الفصلان الأول والثاني).

(٥) نقل ذلك ابنُ فضل الله العُمَري في «مسالك الأبصار» (٦/ ٢٤٩) عن النجم الدِّهلي.

(٦) من مصادر ترجمته: «تُحفة النُّظار» (٢/ ٤١- ٤٥) حيث التقاه ابن بطُّوطة بعاصمة مُلكه شيراز في (٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، =

سلطته من إقليم فارس في (٧٤٤هـ)، وقد تمتَّع مؤلِّفُنا في شيراز -بحكم شهرته العلمية ومنصبه السابق- بمنزلة رفيعة عند هذا الحاكم مكَّنته من أن يكون له نفوذ أكبر من ذي قبل، وأصبح يُنظَر إليه داخل بلاده وخارجها على أنه «رئيس الشافعية على الإطلاق بتلك الديار»(١)، وسمِّي في بلاده باللغة الفارسية: «پادشاه علما خسرو دانشمندان»(٢) أي: ملك العلماء وسلطان الأُدباء، بل إن بعض معاصريه رجَّحوه في معرفة المعقول على الفخر الرازي(٣)، وتزايدت شُهرَتُه إلى درجة أن أوفد له ملكُ الهند والسند أبو المجاهد محمد شاه بن تغلق شاه (ت. ٧٥٢هـ/ ١٣٥١م)(٤) العالِمَ الهنديَّ معين الدين العمراني الدَّهلوي في شيراز بعشرة آلاف دينار دراهم وهدايا لا تُعدُّ ولا تُحصى طالبًا منه القدوم إلى بلاطه، فلمَّا سمع أبو إسحاق ذلك منع مؤلِّفَنا من الرحلة إلى الهند، وأكرم المعينَ العمراني، وردَّه ردًّا جميلًا(٥).

وتظهر منزلةُ مؤلِّفنا لدى أهل بلاده، وأنه عندهم كلمة إجماع -حتَّى للمتعادين منهم- عندما يرسله أبو إسحاق سفيرًا من قِبَله إلى عدُوِّه اللدود حاكم كرمان ومؤسِّس الدولة المظفَّرية مبارز الدين

وكلمة «إينجو» التي لُقِّب بها أبوه شرف الدين محمود شاه (ت. ٧٣٦هـ/ ١٣٣٥م) تعني باللُّغة المغولية «الضياع والأملاك الخاصَّة» حيث كان يتولَّى ماليَّات إقليمَي فارس وكرمان في عهدَي أولجايتو وابنه بوسعيد، وعن أبي إسحاق وأسرته يُنظر: «تاريخ إيران بعد الإسلام»: ٥٢٣- ٥٢٥، ٥٢٩- ٥٣٣، «حافظ الشيرازي شاعر الغناء والغزل في إيران»: ١١٣- ١١٧، ١٨٤- ١٩٠، ما كتبه المستشرق البريطاني جون آندرو بويل **John Andrew Boyle** (ت. ١٩٧٨م) في «دائرة المعارف الإسلامية»: ٣/ ١٢٠٨.

وفي آخر ختام النسخة (أ) التي كانت جديرة لتكون أصلًا أصيلًا لا يشاركه غيره في نشر نصِّ هذا الكتاب -لولا ما أضافه المؤلِّف عليه من تعديلات قبل وفاته استدعت الاستعانة بأُصول أخرى- زخرفة نباتية بديعة كُتِب عليها بالخطِّ الديواني والحبر الأحمر تملُّك أبي إسحاق لهذه النسخة، وقد أوصل نسبه إلى أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي (ت. ٤٨١هـ) العالِم والحافظ الشهير، ثم إلى أبي أيُّوب خالد بن زيد الأنصاري (ت. ٥١هـ) صاحب رسول الله ﷺ ومضيفه في بيته لمَّا قَدِم المدينة المنوَّرة مهاجرًا.

(١) من كلام المطري عنه في «ذَيل طبقات الفقهاء الشافعية»: [٢٤٢/ أ].

(٢) نقله يوسُف ڤان إس في «دائرة المعارف الإيرانية» (٣/ ٢٦٩) عن «تاريخ گزيده» [التاريخ المختار] لحمد الله المستوفي (ت. ٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م).

(٣) هذا ما نقله المطري في ذيله: [٢٤٢/ أ]، ونقل الذَّهلي هذا الرأي ثم قال -كما نقل عنه ابن فضل الله العُمَري في «مسالك الأبصار»: ٦/ ٢٤٩-: «وإنَّما هو متشرِّع [أي: فقيه] لا يُعرَف إلَّا بهذا».

(٤) من مصادر ترجمته: «أعيان العصر»: ٤/ ٤٨١- ٤٨٥ (١٦٠٠)، «تحفة النظَّار»: ٣/ ١٤٩- ٢٤٩، «نُزهة الخواطر» لعبد الحي الحسني: ٢/ ١٩٦- ١٩٩ (٨: ٢٢٠).

(٥) ذكر ذلك عبد الحي الحسني في «نُزهة الخواطر»: ٢/ ٢١٢ (٨: ٢٦٢) نقلاً عن «سُبحة المرجان» للبلگرامي (٨٦) كلاهما في ترجمة العمراني، وذكر ذلك قبلهما دون تفصيل ابن بطُّوطة في «تُحفة النُّظَّار»: ٣/ ١٧٠.

محمـد بن المظفَّـر اليزديِّ (ت. ٧٦٥هـ/ ١٣٦٤م)[1] الذي أراد وضع حدٍّ للمعارك المستمرَّة التي بينه وبين أبي إسحاق منذ عقد من الزمان بالقضاء عليه والاستيلاء على شيراز؛ فاستشار أبو إسحاق أركانَ دولته وأعيانها -ومنهم مؤلِّفنا- وتشاور معهم في هذا الأمر، واستقرَّ رأيُهم على إرسال مؤلِّفنا إلى المبارز في كرمان لطلب الصلح في المحرَّم (٧٥٤هـ)/ فبراير، مارس (١٣٥٣م)، وعندما وصل مؤلِّفُنا إلى مدينة السِّيرجان[2] وجد بها شاه مظفَّر (ت. ٧٥٤هـ/ ١٣٥٣م) ابن المبارز قادمًا بالجنود من مدينة يزد[3] فتوجَّها معًا إلى كِرمان حيث وجدا المبارز معسكرًا بظاهرها في الصحراء، فاستقبل المبارزُ مؤلِّفَنا بالاحترام والتعظيم، وأعطاه وحده خمسين ألف دينار، أمَّا مرافقوه من شيراز فأعطاهم عشرة آلاف دينار، وكلَّف مؤلِّفَنا بتدريس شرحه على مختصر ابن الحاجب لابنه -وولي عهده لاحقًا بعد وفاة شاه مظفَّر، ثم المتولِّي بعده- جلال الدين شاه شُجاع (ت. ٧٨٦هـ/ ١٣٨٤م)[4] الذي كان مهتمًّا بالعلم، وبالرغم من حفاوة المبارز بمؤلِّفنا فقد رفض وساطته للصلح بينه وبين أبي إسحاق؛ لأنه عاهده ثمانيَ مراتٍ ونقض هذه العهود جميعًا، وعندما رأى مؤلِّفُنا تصميمَه على ذلك قرَّر العودة إلى شيراز، وهنا أمره المبارزُ -حرصًا على سلامته- بالذهاب إلى بلدته إيج مرورًا بطريق مدينة نيريز[5] بينما هو سيذهب من طريق آخر، وامتثل مؤلِّفُنا لأمره- لكنه عاد إلى المبارز عارضًا عليه أمرَ الصلح ثانيةً في شكل نصيحة، ورفض المبارزُ ذلك أيضًا، وهنا ذهبا معًا إلى إيج

---

(١) من مصادر ترجمته: «الدرر الكامنة»: ٤/ ٢٦٠، ٢٦١ (الترجمة رقم ٧١٩ من المجلَّد)، «حافظ الشيرازي شاعر الغناء والغزل في إيران»: ١٢١- ١٣٣، ١٩١- ١٩٩، «الدولة المظفَّرية» لأمل محمد حلقها: ٥٧- ٨٠، ١٢٧- ١٣٢.

وعن هذه الدولة يُنظر -بالإضافة إلى المرجعَين السابقَين: «تاريخ إيران بعد الإسلام»: ٥٢٦- ٥٤٤، ما كتبه المؤرخ البريطاني پيتر جاكسون Peter Jackson في «دائرة المعارف الإسلامية»: ٧/ ٨٢٠- ٨٢٢.

(٢) هي اليوم قاعدة مقاطعة مسمَّاة باسمها تتبع محافظة كَرمان الإيرانية، وينظر عنها: «معجم البلدان»: ٣/ ٢١٣، ٢١٤ (كتاب السين: باب السين والياء وما يليهما)، «بلدان الخلافة الشرقية»: ٣٣٨- ٣٤٠ (الفصل الحادي والعشرون: كرمان).

(٣) هي الآن قاعدة لمقاطعة مسمَّاة باسمها، وعاصمة محافظة مسمَّاة باسمها تقع في وسط إيران، وينظر عنها: «معجم البلدان»: ٤/ ١٠١٧، ١٠١٨ (كتاب الياء: باب الياء والزاي وما يليهما)، «بلدان الخلافة الشرقية»: ٣٢١، ٣٢٢ (الفصل التاسع عشر: فارس- تابع)، ما كتبته آن لامتون في «دائرة المعارف الإسلامية»: ١١/ ٣٠٢- ٣٠٩.

(٤) من مصادر ترجمته: «شدُّ الإزار»: ٤٥٦- ٤٥٩ (٣١٣)، «المغانم المطابة» للفيروز آبادي: ٣/ ١٩٧- ١٩٩ (٤٨٢) وقد التقاه بقاعدة ملكه شيراز، «الدُّرر الكامنة»: ٢/ ١٨٧، ١٨٨ (١٩٢٧) وفيه وفاته في (٧٨٧هـ)، «حافظ الشيرازي شاعر الغناء والغزل في إيران»: ١٣٤- ١٥٥، ٢٠٠- ٢٢١، «الدَّولة المظفَّرية»: ١٣٢- ١٦٥، «معجم المفسرين»: ١/ ٢٢٥ (حرف الشين).

(٥) هي اليوم قاعدة مقاطعة مسمَّاة باسمها تتبع محافظة فارس الإيرانية، وينظر عنها: «معجم البلدان»: ٤/ ٨٥٦، ٨٥٧ (كتاب النون: باب النون والياء وما يليهما)، «بلدان الخلافة الشرقية»: ٣٢٧ (الفصل العشرون: فارس- تتمَّة).

حيث أقام المبارزُ وجيشه ثلاثة أيام في ضيافة مؤلِّفنا، ثم توجَّها معًا إلى شيراز التي وصلاها في شهر صفر (٧٥٤هـ)/ مارس، أبريل (١٣٥٣م) حيث دخل مؤلِّفنا المدينةَ يُبلغ أبا إسحاق بعدم قبول رسالته وفشل سفارته، وفرض المبارزُ على المدينة حصارًا خانقًا استمرَّ حتى دخوله لها في أوائل شوَّال من السنة المذكورة/ الأسبوع الثاني من نوفمبر (١٣٥٣م).

وكان مؤلِّفنا قد وجد بعد إقامته في شيراز لستَّة أشهر منذ بدء الحصار أن أبا إسحاق أصابه اليأسُ الذي دفعه إلى ممارسة اللهو وشرب الخمر وملازمة الجميلات، ولم تُجدِ معه نصائحُ مؤلِّفنا وغيره من العقلاء؛ فأدرك أن سقوط المدينة نتيجة محتومة، وهنا التمس من مسئولي أحد أبوابها أن يجعله يخرج منها؛ فوافق وأخرجه، وتوجَّه مؤلِّفنا إلى معسكر المبارز الذي فرح بقدومه واستبشر[1] وسمح له بالذهاب إلى حيثُ يريد، فاختار الذَّهابَ إلى بلدته إيج التي زاره فيها شاه شُجاع في السنة التالية (٧٥٥هـ/ ١٣٥٤م)[2]، ولعلَّه صار قاضيًا بنيريز[3] منذ خروجه من شيراز مباشَرةً أو بعد ذلك بقليل، واستمرَّ يتنقَّل بين نيريز وإيج حتَّى أتاه أجلُه بنيريز، ونُقِل جثمانه إلى إيج ليُدفن في إحدى مدرستَيه هناك كما سيأتي عند الحديث عن وفاته.

❑ تلاميذُه:

تتلمذ على مؤلِّفنا أكثر فضلاء بلاده، وأكثر هؤلاء التلاميذ شافعيةٌ وأقلهم حنفيُّون -وسنميِّز الأخيرين منهم بالنسبة إلى مذهبهم الفقهي- وهذه أسماء مَن عرفنا منهم مرتَّبين على تواريخ وفياتهم:

١- الغِياث الهمَذاني، الرئيس العالِم الفاضل الحكيم: قرأ على مؤلِّفنا «مفتاح العلوم» لسراج الدين يوسُف بن أبي بكر السكَّاكي الحنَفي (ت. ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م) ولهذا ألَّف له مؤلِّفنا كتابَه «الفوائد الغِياثية» الآتي ذكره ضمن مؤلَّفاته؛ فقد كان يفيد عند الدرس فوائدَ زوائد على «مفتاح العلوم»، فسأله الغياث أن يجمع تلك الفوائد مفرَدة؛ فامتثل رغبته[4]، وهذا ما يظهر في مقدِّمة «الفوائد الغِياثية»[5]؛ حيث يقول مؤلِّفنا: «فهذا مختصَر في علم المعاني والبيان يتضمَّن مقاصد

(١) «الدولة المظفَّرية»: ٨٨- ٩٢.

(٢) «دائرة المعارف الإيرانية»: ٣/ ٢٦٩.

(٣) «كنز الرواة المجموع» (٢٦٢) نقلًا عن «القول المبين» للسخاوي.

(٤) هذه المعلومات مأخوذة ممَّا كتبه التقي الكرماني على نسخته من «تحقيق الفوائد الغياثية» لأبيه: [١/أ] ويعلِّق على ذلك بقوله: «فلزمه أن يجعلها باسمه؛ وإنما هي -بالحقيقة- العضُدية».

(٥) ١٠٩، ١١٠.

«مفتاح العلوم»، وسمَّيته بـ«الفوائد الغِياثية» تيمُّنًا باسم مَن ألقى إليه الدهر قيادَه، وقام بأمر المُلك فأقامه وما آدَه[١] بابه قبلة الحاجات يُطوى إلَيه كلُّ فجٍّ عميق، ويُلوى إليه أعناق الآمال من كلِّ بلد سحيق؛ يُعفَّر في فنائه جباه الصِّيد، وتتزاحم لاستلام عتبته شفاه الصناديد؛ وامتثالًا له حين أمر بتلخيص مستودَعاته وتجريدها عن فضفاض عباراته المنمنَمة التي تستميل النفوس بحُسنها، وتشغل[٢] -بريق شفيفها، ومؤنق تفويفها- عن مشاهدة محاسن الخرائد المتجلبِبة[٣] بها؛ والتمتُّع بلطائف خِلَقهنَّ وشمائلهنَّ ليجتليَها -وهي غوانٍ- مرفوضةَ السِّتر مرفوعةَ الحجاب، مماطةَ اللِّثام[٤] منضوةَ الجلباب؛ فيقضي منها وطرَه، في أقصر مُدَّة؛ ولا يُعرِّج عليها إلَّا إناخة راحل مشمِّر عن ساق الجِدِّ لتدبُّر لطائف كتاب الله وفوائدِه، والغَوص في تيَّار بحار عويصاته لاستخراج فرائدِه»، ويبدو أن تأليف مؤلِّفنا لمؤلَّفه «جواهر الكلام» كان برغبة من الغياث أيضًا، ويدلُّ على ذلك قولُ مؤلِّفنا في مقدمتها[٥]: «هذه «جواهر الكلام» نظمتها في سلك الاختصار، ليسهُل الحفظ والاستظهار، والضبط والاستحضار؛ فمَن أراد أن يكون ذا حظٍّ وافر من الصناعة كانَه، ومَن رام الارتقاء إلى ذروتها العُليا أعانَه؛ وخدمتُ بها حضرةَ مَن أحاط من الكمال بشطرَيه، وحاز المجدَ من طرفَيه؛ قُلَّة[٦] الطَّود الأشمِّ الذي يُناطِح قمَّة الجَوزاء، والشجرة الطيِّبة التي أصلها ثابت وفرعها في السماء؛ سلطان الوزراء في العالَم مستخدِم أرباب السَّيف والقلم غياث الدنيا والدين وابن رشيدِهما، محمد المحمود سرُّه وعلنُه في الملأين وابن حميدِهما -لا زالت الأفلاكُ متابعةً لهواه، والأقدار متحرِّيةً لرضاه».

وكما كان الغياثُ أثيرًا لدى مؤلِّفنا فقد كان مؤلِّفنا أثيرًا لدى الغياث، ويظهر ذلك عندما كان أبو إسحاق يتحدَّث في بلاطه بشيراز مع مؤلِّفنا فسأله هذا السؤال: «هل لقي أهل الفضل والفضيلة في عهد السلطان أبي سعيد بهادر خان رعايةً واهتمامًا أكثر أم في عهدي؟» فتبسَّم مؤلِّفُنا وأجاب: «سوف أقصُّ لك حالي -أنا العبد الفقير- وهو أن غياث الدين محمد وزير السلطان أبي سعيد بهادر خان حينما أنعم عليَّ بعطاياه ثلاث مرَّات خلال مجلس واحد تحقَّق لي هذا القدر من المال الذي

---

(١) في المطبوع (١٠٩): «وما آداه»، والتصويب من مطبوع «تحقيق الفوائد الغياثية»: ١/ ٢١٢.

(٢) في المطبوع (١٠٩): «وتشتغل»، والتصويب من مطبوع «تحقيق الفوائد الغياثية»: ١/ ٢١٤.

(٣) في المطبوع (١١٠): «الخرائط المتحلِّية»، والتصويب من مطبوع «تحقيق الفوائد الغياثية»: ١/ ٢١٤، ٢١٥.

(٤) في المطبوع (١١٠): «ومرفوعة الجمال، مماطة اللثان»، والتصويب من مطبوع «تحقيق الفوائد الغياثية»: ١/ ٢١٥.

(٥) «جواهر الكلام»: ٢١

(٦) في المطبوع (٢١): «فله»، والتصويب من نسخة أحمد الثالث (١٨٠١/ ١) التي مع النسخة (خ) لكتابنا هذا.

يأخذ عنه نوَّاب ديوانكم الآن سنويًا مبلغ ثلاثين ألف دينار عراقي، وهو ما يوازي عُشر أملاكي!» ولمَّا طلب منه أبو إسحاق توضيحًا لهذا الكلام أجاب مؤلِّفنا: «كان من عادة الوزير السعيد أن يلتقي مساء كلِّ جُمعة بالعلماء والفضلاء، ويحكي لهم من عنده أربعَ مسائل ويجلس، ثم يعطي الفرصة لتلك الجماعة يتحدَّثون -على اختلاف مشاربهم، وبعد عمل المناظرة العلمية كان يُقرِّب إليه الشخص الذي يستحسن كلامه، وفي أحد مجالس المناظَرة هذه لقيَ كلامي قبولًا لدى ذلك الراعي لأهل الفضل والكمال، وناداني للجلوس بالقرب منه ثلاث مرَّات، وأجلسني بجانبه مباشَرةً، ولمَّا علم أركانُ الدَّولة بهذا الاهتمام بي من جانب الوزير شملوني هم أيضًا برعايتهم»، فلمَّا سمع أبو إسحاق هذه الحكاية أهدى صاحبنا الأموال التي كان يأخذها عمَّالُ ديوانه منه كلَّ عام؛ وذلك في صورة هدية من أملاكه[1].

٢- عليُّ بنُ محمَّدٍ الحمُّوِيُّ الجوَينيُّ، صدرُ الدِّين (ت. ٧٣٩هـ/ ١٣٣٨م)[2] العالِم، الطالب: قرأ على مؤلِّفنا نسخته -التي نسخها بخطِّه- من كتاب «لُباب الأربعين في أصول الدين» لسراج الدين محمود بن أبي بكر الأُرموي (ت. ٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م)، وقد فرغ من قراءته عليه -سوى الوجوه المغالطية- يوم الخميس التاسع عشر من المحرَّم (٧٣٤هـ)/ الثامن من أكتوبر (١٣٣٣م).

وقد كتب له مؤلِّفنا بخطِّه في آخر هذه النسخة إجازةً نصُّها:

«الحمد لله على آلائه المتواترة، ونعمائه الباطنة والظاهرة، والصلاة والسلام على محمد المبعوث بالآيات الظاهرة، والمعجزات المتظاهرة، وعلى آله وأصحابه وعترته الطاهرة.

صاحب الكتاب -وهو المَولى العلَّامة، فرع دَوحة الإمامة؛ أسدُّ الناظرين، وأسد المناظِرين، صدر المِلَّة والدين: علي بن محمد بن أبي الحسن الحمُّوِيُّ، أفاض الله عليه سِجالَ إنعامه- قرأ عليَّ كتاب «لُباب الأربعين» -من مفتتحه إلى مختتمه- قراءة كشف بها عن وجه مقاصده القناعَ، وميَّز فيه

(١) «مؤرخ المغول الكبير رشيد الدين فضل الله الهمَذاني» (٢٠٢، ٢٠٣) نقلاً من «دستور الوزراء» لخواندمير كما في «المؤرِّخ الإيراني الكبير غياث الدين خواندمير كما يبدو في كتابه «دستور الوزراء»» لحربي أمين سليمان: ٣٨٢، ٣٨٣.

(٢) من مصادر ترجمته: «المعجم المختصُّ» للذهبي: ١٧٠ (٢٠٨) ومنه الوصف؛ «الوفيات» لابن رافع السلَّامي: ١/ ٢٦٢ (١٣٦) حيث إن هذا التلميذ هاجر إلى دمشق، وتوفِّي بها.

وهذه النسخة موجودة حاليًا في المكتبة السليمانية بإسطنبول (مجموعة جار الله) رقم (١٢٥٢)، وقد فرغ الجُوَيني من كتابتها يوم الاثنَين الخامس والعشرين من ذي الحجَّة (٧٣٣هـ)/ الرابع عشر من سبتمبر (١٣٣٣م) بتبريز -في الزاوية المنسوبة إلى عالم عصره في المعقول قطب الدين محمود بن مسعود الشيرازي (ت. ٧١٠هـ/ ١٣١١م) من نسخة مصحَّحة عليها خطُّه- وعدد أوراقها (٨٢) ورقة، وإجازة مؤلِّفنا بخطِّه في الورقة [٨٢/ب] منها.

القشـرَ من اللُّباب والبُرهانَ من الإقناع؛ وجرَّ به ذيلَ التَّبريز ساحبُه، وبان له من نهج التحقيق لاحبُه؛ فأجزتُ له أن يرويَه عنِّي، بما سـمعه من الفوائد الزوائد منِّي - بعد رعاية ما تجب رعايتُه، والمأمول من سجاياه أن لا يخلِّيني عن دُعاء يُسمع في مظانِّه، وبالله العَون والقوَّة.

كتبه عبد الرحمن بن أحمد الإيجيُّ -أحمدَ اللهُ عواقبَه- في محرَّم سـنة أربعٍ وثلاثين وسبع مئة بمدينة تِبريز[1]».

٣- محمَّدُ بنُ محمَّدٍ الرَّازيُّ، قُطبُ الدِّين - المعروف بالقُطبِ التَّحتانيِّ (ت. ٧٦٦هـ/ ١٣٦٥م)[2] العلَّامة، أوحد المحقِّقين في عصره: جالَسَ مؤلِّفَنا وأخذ عنه.

٤- أحمدُ بن عبدِ العزيزِ الأبهريُّ، سَيفُ الدِّين (ت. بعد ٧٦٧هـ/ ١٣٦٥م)[3] قدوة المحقِّقين،

---

(١) هـي إحدى شـهيرات المدن في التاريخ الإسـلامي، وقـد اختارها أباقا بن هولاكـو (ت. ٦٨٠هـ/ ١٢٨٢م) لتكون عاصمـةً للدولة الإيلخانية محلَّ مراغة التي تقع جنوبها، واسـتمرَّت عاصمة لها حتَّى كمُل إنشـاء السُّـلطانية في عهد أولجايتو، وبعد وفاته أصبحت إدارة شـئون الدولة في عهد ابنه بوسـعيد موزَّعة بين السلطانية وتبريز، وهي الآن ثالث أكبر مدينة في إيران بعد طهران ومشهد، وقاعدة لمقاطعة مسمَّاة باسمها، وعاصمة محافظة أذربيجان الشرقية التي تقع شـمال غـرب الدولة، ويُنظر عنها «معجم البلدان»: ١/ ٨٣٢، ٨٣٣ (كتاب التاء: بـاب التاء والباء وما يليهما)، «بلدان الخلافة الشـرقية»: ١٩٥-١٩٨ (الفصل الحادي عشـر: أذربيجان)، ما كتبه عن تاريخها ڤلاديمير مينورسكي ونقَّحه بوزورث، وما كتبته عن آثارها شيلا بلير في «دائرة المعارف الإسلامية»: ١٠/ ٤١- ٥٠.

(٢) مـن مصـادر ترجمته: «طبقات الشـافعية الكبـرى»: ٩/ ٢٧٤، ٢٧٥ (١٣٣٤)، «الوفيـات»: ٢/ ٢٩٩، ٣٠٠ (٨٣١)، «الـدُّرر الكامنـة»: ٤/ ٣٣٩ (الترجمـة ٩٢٣ من المجلَّد) ومنه عرفنـا تلمذته على العضد، وفيه أن اسـمه: «محمود»، والراجح ما أثبتناه؛ لكون التاج السُّبكي وآخرين ممَّن عاصروا القطب قالوا به. «الأعلام»: ٧/ ٣٨ (حرف الميم).

[فائدة:] وقد لُقِّب بـ«التحتاني»؛ لأنه كان يُدرِّس بالقاعة التحتانية بالمدرسـة الملحقة بمسـجد قلاوون بشـارع المعزِّ لدين الله بالقاهرة، وكان سـميٌّ له يُعرَف بالقطب الرازي «الفوقاني» يُدرِّس بالقاعة العليا من المدرسـة نفسـها، ومن أشهر أعمال التحتاني: «كتاب المحاكمات بين شُرَّاح الإشارات» وقد كان موضعَ دراسة جامعية -مع نظائر له- بكلية «دار العلوم» جامعة القاهرة، قام بها د. محمود حميدة الأستاذ بالكلية.

(٣) جعلنا تاريخ وفاته بعد السـنة التي ألَّف فيها شـرحه على كتابنا هذا «المواقف»، وقد أنهاه في شـهر ربيع الأول منها/ ديسـمبر من العام المذكور -كما في ختام نسـخة فيض الله- وكان التقيُّ ابن الشـمس الكرماني أولَ من ذكره ضمن تلامذة المؤلف فيما كتبه على غلاف نسخته «تحقيق الفوائد الغياثية»، ولهذا ذكره السخاوي عرَضًا ضمن شيوخه عندما ترجم له في «الضَّوء اللَّامع»: ١٠/ ٢٥٩ (الترجمة ١٠٤٠ من المجلَّد)، وقال بأنه تلقَّى عنه في صغره -كان ميلاد التقي فـي (٧٦٢هـ/ ١٣٦١م)- ولم نجـد له ترجمة في أيٍّ من المصادر المتاحة التي بين أيدينا، وبخلت عليه هذه المصادر حتَّى بذكر اسمه، فلا تذكره إلَّا بلقبه ونسبه، ولم نجد اسمه سوى في «مفتاح السعادة» لطاشكبرى زاده (١/ ١٧٠) في ترجمة علاء الدين علي بن محمد الشـاهرودي الحنفي الشـافعي - المعروف بمصنِّفك (ت. ٨٧٥هـ) حيث ينقل من كتابه الفارسي «التحفة المحمودية» أنه قرأ الفقه الشافعي على عماد الدين عبد العزيز بن السيف الأبهري (ت. النصف =

٧- محمَّـدُ بنُ نصرِ اللـهِ الدَّامغانـيُّ الحنفيُّ، افتخارُ الدِّيـن (ت. ٧٧٥هـ/ ١٣٧٤م)[١] العالِم العامـل الكبير، الفاضـل الكامل النِّحرير: كان من أعيان مجلسـه، وقد ألَّف شـروحًا على مؤلَّفاته: «الفوائـد الغياثيـة»، و«المواقف»، و«العيون»، و«العقائد» المسـمَّى: «القواعد الشمسية في شرح العقائد العضدية».

٨- عُبَيـدُ اللهِ بنُ سـعدِ اللهِ القَزوينيُّ الحنفيُّ الشَّـافعيُّ، ضياءُ الدِّيـن- المعروف بقاضي القِرم (ت. ٧٨٠هـ/ ١٣٧٩م)[٢] العلَّامة، المفنِّن، مفتي المسلمين: أخذ عنه.

٩- محمَّدُ بنُ يوسُـفَ الكِرْمانيُّ، شـمسُ الدِّين (ت. ٧٨٦هـ/ ١٣٨٤م)[٣] الإمام، عالم بغداد، صاحب «الكواكب الدراري في شـرح صحيح البُخاري»: أخذ عنه ولازمه اثنتَيْ عَشْـرة سنة، وقرأ علَيـه تصانيفه وأوَّلُها كتابنا هذا «المواقف» الذي شـرحه الكِرْماني في كتابه «الكواشـف» وهو أوَّل شـرح له علـى الإطلاق، ولنتـرك الكِرْماني يحكي لنـا عن التقائـه بمؤلِّفنا؛ إذ يقول فـي مقدِّمة هذا الشـرح[٤]: «ولمَّـا لم يُمكن حل عُقَد تعقيداتـه، وفتح حُبُك تعويصاته؛ ولم تَلِن عريكة استقصائه،

بنسـخة قرئت على المؤلـف، كما ذاكـر «المواقف» مرَّتَيـن: انتهت الأولـى منهما يـوم الاثنَين الخامس من شـعبان (٧٦٣هـ)/ السـابع مـن يونيو (١٣٦٢م) وكانت كتابة الحواشـي منه في هـذه المرَّة، وانتهت الأخرى في ذي القعدة (٧٧٣هـ)/ مايو (١٣٧٢م)، وهذه النسخة من «المواقف» هي النسخة (خ) إحدى الأصول المعتمدة في هذه النشرة.
وقد قام الخالدي باستنسـاخ نسـخة أخرى من هذه النسـخة محفوظة في مكتبة يوسـف أغا الوطنية بقونية برقم (٢٠) انتهى نسخها يوم السبت التاسع عشر من جُمادى الآخرة (٧٦٨هـ)/ الثامن والعشرين من فبراير (١٣٦٧م)، وقد قابلها علي بن حمد ابن هذا التلميذ على نسخة مصحَّحة في (٧٩٨هـ/ ١٣٩٦م).

(١) من مصادر ترجمته: «شـدُّ الإزار»: ٦٦- ٦٨ (١٥) ومنه هذه المعلومات كلها، «الأعلام»: ٢/ ٥ (حرف الألف) ومنه عرفنا أخذه عن مؤلفنا. «معجم المفسِّرين» لعادل نويهض: ٢/ ٦٤٣ (حرف الميم).

(٢) مـن مصادر ترجمته: «الذَّيل على العبر» لتلميذه الولوي العراقي: ٢/ ٤٧٩- ٤٨٢ (سـنة ثمانين وسـبع مئة) ومنه هذا الوصـف، «درر العقود الفريـدة» لتلميذه المقريـزي: ٢/ ٤١١- ٤١٣ (٧٢١)، «إنباء الغُمر» لابن حجر العسـقلاني: ١/ ١٨٣، ١٨٤ (سـنة ثمانيـن وسـبع مئة، رقم ١٧) ومـن الأخيرَين عرفنا أخـذه عن المؤلف، «معجم المفسِّـرين»: ١/ ٢٣٨ (حرف الضاد).

ولا نعلـم تلميـذًا لمؤلفنا خدم كتبـه -فيما وصلنا- كخدمـة الكِرْماني لها، ولا بـدَّ لمَن يحقِّق هـذه الكتب المذكورة لمؤلفنا من الاعتماد على شروح الكِرْماني لها؛ لضمان التوصُّل إلى نصوصها على أقرب ما يكون لمراد أستاذه، وهذا ما حاولنا الالتزام به في تحقيق كتابنا هذا.

(٣) مـن مصادر ترجمته: «كتاب السـلوك»: ٣/ ٥٢٧ (سـنة سـتٍّ وثمانين وسـبع مئـة)، «الطبقات» لابن قاضي شُـهبة: ٣/ ٢٤٥- ٢٤٧ (٧٠٧)، «إنباء الغُمر»: ١/ ٢٩٩ (سنة سـتٍّ وثمانين وسـبع مئة، رقم ٢٧) وفيه أخذه عن المؤلف، «الأعلام»: ٧/ ١٥٣ (حرف الميم).

(٤) [٢/ ب] (نسخة حسين عموجه زاده) = [٢/ أ] (نسخة عارف حكمت).

ولم يتمكَّن من العِناق إلَّا بإبائه: من غَير الاستفادة من مؤلِّفه، والاستفاضة من مصنِّفه- توجَّهتُ من مسقط رأسي، وما به إِلْفي واستيناسي: بلدة كِرمان -حُمِيَت عن طوارق الحَدَثان- تِلقاءَ مَدينِ إفادتِه الذي تُشَدُّ الركائب إلَيه من كلِّ فجٍّ عميق، ولازمتُ مجلسَ درسِه الذي تُجتذب منه بضائع العلوم إلى كلِّ مرمًى سحيق؛ فقرأتُ علَيه، واشتغلتُ واستمعتُ منه مرَّةً بعد أُخرى، واقتبستُ من أشعَّة أنوار فرائده بمقدار مقدرتي القُصْرى».

وممَّا شرحه الكِرْماني من كتب مؤلفنا أيضًا: «جواهر الكلام» في كتابه «الزواهر»[1]، و«الفوائد الغياثية» في كتابه «تحقيق الفوائد»، و«رسالة الأخلاق» في كتابه «شرح رسالة الأخلاق»، كما أنَّه جعل شرح مؤلفنا على مختصر ابن الحاجب محور كتابه «النقود والردود» ولسان ميزانه.

١٠- شاه شُجاع المظفَّري: سبق القول بتدريس مؤلِّفنا له «شرحه على مختصر ابن الحاجب» عندما جاء لمعسكر والده المبارز سفيرًا عن أبي إسحاق، وقد كتب تملُّكه بخطِّه على غِلاف النسخة (أ) من كتابنا هذا التي عليها خطُّ مؤلفنا، ويأتي تفصيل ذلك في وصفها.

١١- فضلُ اللهِ بنُ إبراهيمَ السامكاريُّ، سعدُ الدِّين (ت. ٧٨٧هـ/ ١٣٨٥م)[2] الفقيه: قرأ علَيه، وحدَّث عنه بكتابنا هذا و«شرحه على مختصر ابن الحاجب».

١٢- مسعودُ بن عُمرَ التَّفتازانيُّ الحنفيُّ الشَّافعيُّ، سعدُ الدِّين (ت. ٧٩٢هـ/ ١٣٩٠م)[3] العلَّامة

(١) ذكره السخاوي في «الضوء اللامع»: ١٠/ ٢٦٠ (الترجمة رقم ١٠٥٧ من المجلَّد) عندما ترجم للتقيِّ الكِرْماني الذي سمع على أبيه الشمس شرحَيه: «الكواشف» و«الزواهر».

(٢) من مصادر ترجمته: «إنباء الغُمر»: ١/ ٣٠٩ (سنة سبع وثمانين وسبع مئة، رقم ٢٣) ومنه عرفنا أخذه عن المؤلف، ومنه نقلها السيوطي في «بُغية الوعاة»: ٢/ ٢٤٤ (١٨٩٩) وفي مطبوعه كُتِبت النسبة: «الساركاري» بالراء محلَّ الميم، «معجم المؤلفين»: ٢/ ٦٢٥ (١٠٨٥٤) وفيه كُتِبت: «الشامكاني» (بالشين محلَّ السين، والنون محلَّ الراء) تبعًا لكتابتها في «شذرات الذهب»: ٨/ ٥١١ (سنة سبع وثمانين وسبع مئة) الذي قال صاحبها ابن العماد بأنها نسبة إلى «شامَكان» من قرى نَيسابور تبعًا لياقوت في معجمه: ٣/ ٢٤٤ (كتاب الشين: باب الشين والألف وما يليهما)، وما كتبه ابن حجر أولى، لأنه مصدر من أتى بعده.

(٣) من مصادر ترجمته: «دُرر العقود الفريدة»: ٣/ ٤٧١ (١٤٠١) وفيه أخذه عن مؤلفنا، «الدُّرر الكامنة»: ٤/ ٣٥٠ (الترجمة ٩٥٣ من المجلَّد)، «بُغية الوعاة»: ٢/ ٢٨٥ (١٩٩٢)، «الأعلام»: ٧/ ٢١٩ (حرف الميم).
وقد ذكر السخاوي في «القَول المبين» -كما في «كنز الرواة المسموع»: ٢٦١- نقلًا عن بعض فُضلاء الإيجيِّين -عن مشايخهم- أن السعد لم يجتمع بمؤلِّفنا، وإنَّما وصل إلَيه «شرحه للمختصر» عن الكرماني، كما ذكر حاجي خليفة في ترجمة مؤلِّفنا من «سُلَّم الوصول» (٢/ ٢٥٠) نقلًا عن ابن الحِنَّائي في «طبقاته» (ولم نجد ذلك في طبعتها المحقَّقة التي بين أيدينا) أن غالب الظنِّ -بل اليقين لدَيه- عدم تتلمذ السعد على مؤلِّفنا؛ لكونه لم يأتِ في حاشيته على شرح مؤلِّفنا لـ«مختصر ابن الحاجب» بعبارة تُشعر بأنه أستاذه، ونرى من وجهة نظرنا أن هذا كلَّه مردود علَيه بكَون المقريزي =

المحقِّق، معقوليُّ عصره وبلاغيُّه: أخذ عنه، وقد عمل «حاشية على شرحه لمختصر ابن الحاجب».

١٣- يوسُفُ بنُ الحسَنِ التّبريزيُّ، عزُّ الدّين- المعروف بالحَلْوائيّ (ت. ٨٠٢أ، ٨٠٤هـ/ ١٤٠٠م أ، ١٤٠٢م)[(١)]: قرأ علَيه.

١٤- عبدُ الرَّحيم بنُ عبدِ الكريمِ الجِرهيُّ، شـرفُ الدِّين البكريُّ التَّيميُّ كمؤلِّفنا (ت. ٨٢٨هـ/ ١٤٢٥م)[(٢)]: سمع علَيه «الكشَّاف» للزمخشري، والحديث النبوي في شيراز التي وُلد بها.

١٥- نعمـةُ اللـهِ بنُ عبدِ اللـهِ الإيجيُّ، نـورُ الدِّين الحُسَـينيُّ (ت. ٨٣٤هـ/ ١٤٣١م)[(٣)] الولي الصالح: صحب مؤلِّفنا وتلقّى عنه.

◻ صفاته الخِلقيَّة والخُلقيَّة:

رزَقَ الله مؤلِّفنا بسـطة في الجسـم كما آتاه بسـطة في العلم؛ فقد كان «ذا بدن جسيم، وجسد سمين فخيم»[(٤)].

كمـا أُوتيَ بسـطة في المال والجاه لـم يُعلَم من معاصريه أحد بلغ ما بلغ منهـا[(٥)]، وكان له إنعام

وابن حجر العسقلاني -ومعهما ابن قاضي شُهبة- قد قالوا بتلمذة السعد للمؤلف، وهم أقرب زمنًا لهما، بل إنهم رأوا بعض تلاميذهما ومعاصريهما وتتلمذوا علَيهم، وبالتالي فهم أعلم بما قالوه من غيرهم، فضلًا عن أن مؤلِّفنا قد شاع صيته في إقليمه وما حَوله وسعى كثيرون للتتلمذ علَيه، ومحال أن يترك السعد -وهو الفتى الذكي اللّماح وقتها- هذه الفرصة، وينظر -للاستئناس في ذلك- ما كتبه ابن العماد في «شذرات الذهب» في هذه المسألة: ٨/ ٥٤٨، ٥٤٩ (سنة إحدى وتسعين وسبع مئة) والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء.

(١) مـن مصادر ترجمته: «الدُّرُّ المنتخَـب» لابن خطيب الناصريـة: ٦/ ٢٦٤١- ٢٦٤٤ (١٦٤٦) ومنه عرفنا تلمذته على العضُـد، «الضَّـوء اللّامـع»: ١٠/ ٣٠٩، ٣١٠ (الترجمـة ١١٨٣ مـن المجلَّـد)، «بُغيـة الوعـاة»: ٢/ ٣٥٦ (٢١٧٦)، «الأعلام»: ٨/ ٢٢٤، ٢٢٥ (حرف الياء)، وله شـرح على «منهاج الوصول» للبَيضاوي، طُبع في المكتبة العُمَرية ودار الذخائر بالقاهرة (١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م) بتحقيق: وائل محمد بكر زهران.

(٢) من مصادر ترجمته: «درر العقود الفريدة»: ٢/ ٢٣٩، ٢٤٠ (٥٦٧)، «الضَّوء اللّامع»: ٤/ ١٨٠- ١٨٢ (الترجمة ٤٥٨ من المجلَّد).

(٣) من مصادر ترجمته: «الضَّوء اللّامع»: ١٠/ ٢٠١ (الترجمة ٨٦٠ من المجلَّد).

(٤) هـذا لفظ الخوانسـاري في «رَوضات الجنَّات» (٥/ ٥٠) نقـلاً عن «مجالس المؤمنيـن»: ٣/ ٢٠٠ [الترجمة العربية] والـذي نقله عـن «لطائف الطوائف»: ١٧٧، وأكَّد ذلك إبراهيم بن أحمد الجارَبـرْدي (ت. قبل ٧٧١هـ) في ردِّه على مؤلفنا المسمَّى بـ«السَّيف الصارم» الآتي ذكره: ١٠/ ٧٥ (ضمن «طبقات الشافعية الكبرى» لشيخه التاج السُّبكي).
والعجيـب ورود هـذه الصفات الخلقية لمؤلفنا في هذه المصادر على سـبيل الذم والتهكم! وربَّما يفسَّـر ذلك بشدَّة مؤلفنا في المناظرة والردِّ فيُقابَل بمثلها أو بأعظم منها.

(٥) اقتبسنا ذلك ممَّا كتبه التقي الكرماني في نسخته من «تحقيق الفوائد الغياثية»: [١/ أ].

على طلبة العلم يدُلُّ على شِدَّة كرمه؛ فقد كان يقوم بثلاث مئة طالب أو نحوهم من ماله[١].

□ مؤلَّفاته[٢]:

كان الإيجيُّ مكثرًا من التأليف، وقد رُزِقت مؤلَّفاته انتشارًا في المدارس العلمية بالعالَم الإسلامي، فكانت محورًا للأعمال العلمية المرتبطة بها من التدريس والشرح والتحشية والاستدراك؛ فممَّا عرفنا تاريخ تأليفه تحقيقًا أو تقريبًا:

١- «تقريظ»[٣] كتبه على «التوضيحات الرشيدية» لأستاذه الوزير الرشيد الهَمَذاني بين سنتَي (٧٠٦، ٧٠٧هـ/ ١٣٠٧، ١٣٠٨م).

٢- «أسئلة»[٤] وجَّهها لأستاذه الرشيد أيضًا، وقد كتبها باللغة الفارسية بين سنتَي (٧١٠، ٧١١هـ/ ١٣١١م).

٣- «إجازة»[٥] كتبها لتلميذه الصدر الجُوَيني -السابق ذكره- بخطِّه في آخر كتاب «لُباب الأربعين» للسراج الأُرْمَوي، وقد كتبها بتِبريز -بعد انتهاء قراءة الكتاب علَيه- في المحرَّم (٧٣٤هـ)/ أكتوبر (١٣٣٣م).

---

(١) «مسالك الأبصار»: ٦/ ٢٤٩، «طبقات الشافعية الكُبرى»: ١٠/ ٤٦.

(٢) جمعنا عناوين هذه المؤلَّفات من «ذيل طبقات الفقهاء الشافعية»: [٢٤٢/ أ]، ما كتبه التقي الكرماني على غلاف «تحقيق الفوائد الغياثية»، «كنز الرواة المجموع» (٢٦٢) نقلًا عن «القول المبين» للسخاوي، «هدية العارفين»: ١/ ٥٢٧، «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان: ٧/ ٢٦٠- ٢٨١ [الترجمة العربية].

(٣) لم يذكره أحد ممَّن ترجم له من قبل، ويوجد نصُّه -منقولاً من خطِّ مؤلفنا- في مجموع مؤلفات الرشيد (نسخة باريس Arabe ٣٤٢٤): [٢٤]، وتوجد نسخة أخرى من هذا المجموع ناقصة الأول والآخر -لكن توجد بها جميع التقريظات بنصوصها، ومنها تقريظ مؤلفنا وأبيه- في مكتبة مانيسا العامة التركية برقم (٦٠٦٥) وتوجد مصوَّرة منها في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدُبَي رقمها (١١١٥٣٨٥).

(٤) كان أول من أشار إلى هذه الأسئلة هو فؤاد عبد المعطي الصيَّاد في كتابه «مؤرِّخ المغول الكبير رشيد الدين فضل الله الهمَذاني» (٤١٤) ضمن حديثه عن مؤلَّف الرشيد «الأسولة والأجوبة» الذي اطلع على نسخة منه في مكتبة الباحث الإيراني جعفر سلطان القرائي (ت. ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م) وذكر عناوين الرسائل بها في كتابه المذكور (٤١٣- ٤١٦) وقد أشار إلى وجود نسختَين منها بإسطنبول: إحداهما في المكتبة السليمانية (مجموعة مسجد آياصوفيا) برقم (٢١٨٠)، وأخرى في قصر طوپقاپي (مجموعة أحمد الثالث) برقم (١٩٣٠)، وبمطالعة نسخة آياصوفيا تبيَّن وجود أسئلة مؤلفنا وجواب الرشيد عليها بين الأوراق [١١٤- ١٢٠، ٣١٣/ ب- ٣١٥/ ب]، وتوجد نسخة رابعة لمؤلَّف الرشيد بإسطنبول أيضًا في المكتبة السليمية العامَّة برقم (٤٦٨٣/ ١) وتوجد مصوَّرة منها في مركز جمعة الماجد رقمها (١٠٧٣٢٣٤).

(٥) لم يذكرها أحد ممَّن ترجم له من قبل، ويوجد نصُّها كاملاً بخطِّ مؤلفنا في الورقة [٨٢/ ب] من نسخة المكتبة السليمانية (مجموعة جار الله) رقم (١٢٥٢).

٤- «شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب»[(١)]: فرغ من تصنيفه يوم الأحد السادس والعشرين

(١) ألّفه مؤلفنا -كما يقول ابن قاضي شُهبة في تاريخه: ١/ ٣٣٨- إظهارًا لتمكّنه في علم الأصول، فقد تمارى هو وبرهان الدين عُبَيد الله بن محمد الحُسَيني الحنفي الشافعي- المعروف بالسيِّد العِبري (ت. ٧٤٣هـ/ ١٣٤٢م) فأراد كلٌّ منهما أن يظهر فضله، فصنَّف مؤلفنا هذا الشرح على مختصر ابن الحاجب -وهو من أعقد المتون- وقد ألّفه في شهر -كما يقول ابن فضل الله العُمَري في «مسالك الأبصار» (٦/ ٢٤٨) نقلًا عن النجم الدِّهلي- أمّا العِبري فقد صنَّف شرحه على «منهاج البَيضاوي» الذي طُبع حديثًا في دار الفتح للدراسات والنشر بعمّان (١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م) بتحقيق: وائل محمد بكر زهران.

وقد قال الشَّوكاني عن شرح مؤلفنا في «البدر الطالع» (٣٣٥): «وله «شرح مختصر المنتهى» وقد انتفع الناس به من بعده وسار في الأقطار، واعتمده العلماء الكبار، وهو من أحسن شروح «المختصر»، مَن تدبَّره عرف طول باع مؤلفه؛ فإنه يأتي بالشرح على نمط سياق المشروح، ويوضِّح ما فيه خفاء ويُصلح ما علَيه مناقشةً من دون تصريح بالاعتراض -كما يفعله غَيره من الشُّرَّاح- وقلَّ أن يفوته شيء ممَّا ينبغي ذكره، مع اختصار في العبارة يقوم مقامَ التطويل، بل يفوق».

وتوجد من شرح مؤلفنا على «المختصر» نسخ عدَّة في مكتبات العالم، يُنظر: «تاريخ الأدب العربي»: ٥/ ٣٣٦ (ط. دار المعارف)، «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» [الفقه وأصوله]: ٥/ ٤٦٨- ٤٩٢ (حرف الشين، رقم ١٠٩٤)، «معجم تاريخ التراث الإسلامي»: ٣/ ١٦٣٢، ١٦٣٣ (المؤلِّف الرابع عشر)، «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ٥/ ١٨١ (٨٢٦٧، ٨٢٦٨)، ٢٠٧- ٢٠٩ (٨٣٧٣- ٨٣٨١)، ٢٤٦ (٨٥١٧).

وعن الأعمال العلمية التي كُتبت على هذا الشرح، يُنظر: «كشف الظنون»: ٧/ ٢٠٣، ٢٠٤ (١٨٥٥٩- ١٨٥٦٣)، ٢٠٥، ٢٠٦ (١٨٥٦٦)، ٢١١، ٢١٢ (١٨٥٩٨- ١٨٦٠٦)، «تاريخ الأدب العربي»: ٥/ ٣٣٦- ٣٣٩ (ط. دار المعارف)، «جامع الشروح والحواشي»: ٤/ ٦٩- ٧٦ (حرف الميم).

وأبرز طبعات هذا الشرح الذي طُبع كثيرًا:

أ- في دار الطباعة بإسطنبول (١٣٠٧هـ) كما في «معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة»: ٢/ ١٣٣٢، «المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع» لمحمد عيسى صالحية: ١/ ١١٨.

ب- في المطبعة الكبرى الأميرية، والمطبعة الخَيرية- القاهرة (١٣١٦، ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م) ومع الشرح حاشيتا السعد التفتازاني والشريف الجُرجاني، وحاشية حسن الهَروي على الشريف، وقد طُبعت بناءً على قرار من المجلس الأعلى للأزهر برئاسة شيخ الأزهر وقتها حسونة النواوي (ت. ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٥م) بتدريس هذا الشرح بحواشيه ضمن كتب الأُصول.

ج- في دار عباد الرحمن بالقاهرة، ودار ابن حزم ببيروت (١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م) بتحقيق: علي بن عبد الرحمن بسَّام الجزائري.

د- في دار النور المبين بعمَّان (١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م) ومع الشرح حواشي السعد والشريف مع تعليقات شيخ الأزهر محمد أبي الفضل الجيزاوي (ت. ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م) على الشريف، وبدر الدين حسن جلبي بن محمد شاه الفناري (ت. ٨٨٦هـ) بتحقيق: أحمد حلمي حرب.

هـ- في مكتبة دار الثقافة للطباعة والنشر بمدينة جوس النيجيرية (١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م) بتحقيق: محمد دوكوري.

والطبعتان الأخيرتان كلتاهما في ثلاثة مجلَّدات؛ خلافًا لسابقاتها التي طُبع كلٌّ منها في مجلَّدَين فقط، ولا يُنسى =

من شعبان (٧٣٤هـ)/ التاسع من مايو (١٣٣٤م).

٥- «الفوائد الغياثية»(١): سبق القول بتأليف المؤلف لها بناءً على رغبة تلميذه الوزير الغياث الهَمَذاني، وقد جمع فيها فوائده الزائدة على شرحه لـ «مفتاح العلوم».

٦- «جواهر الكلام»(٢): أهداه إلى تلميذه الوزير الغياث، وهو صورة مصغَّرة -في مادَّته وتقسيمه- من «المواقف» الآتي ذكره.

٧- «أبيات»(٣) قالها في رثاء الوزير الغياث الهَمَذاني بعد قتله في يوم السبت الحادي والعشرين من رمضان (٧٣٦هـ)/ الثاني عشر من مايو (١٣٣٦م) وحمل رأسه إلى شيراز رَحِمَهُ اللهُ.

كتاب تلميذه الكِرْماني «النقود والردود» الذي وردت فيه نسخة كاملة من هذا الشرح الذي جعله محور كتابه ولسان ميزانه، فقد طُبع في سبعة مجلدات بداري ابن القيِّم وابن عفَّان بالقاهرة (١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م) بتحقيق: محمد حُسَين الدمياطي.

(١) توجد له نسخ عدَّة في مكتبات العالم، يُنظر «تاريخ الأدب العربي»: ٧/ ٢٨٠، «معجم تاريخ التراث الإسلامي»: ٣/ ١٦٣٣، ١٦٣٤ (المؤلَّف التاسع عشر)، «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ٢٢/ ١٥٥ (٤٣٧٠٩).
وعن الأعمال العلمية التي كُتبت على هذا المؤلَّف ينظر: «كشف الظنون»: ٥/ ٣٠١-٣٠٣ (١٢٤٠٥-١٢٤١٤)، «تاريخ الأدب العربي»: ٧/ ٢٨٠، «جامع الشروح والحواشي»: ٣/ ٥٠٢- ٥٠٤ (حرف الفاء).
وقد طُبع في دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م) بتحقيق: عاشق حُسَين.
ومن شروح تلاميذه التي طبعت عليه: شرح الكِرْماني «تحقيق الفوائد الغياثية» في مجلَّدين بالجامعة الإسلامية ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوَّرة (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م) بتحقيق: علي بن دخيل الله العَوفي (الإصدار التاسع والسبعون للجامعة)، وشرح السيف الأبهري الذي طبع منه الجزء المتعلِّق بعلم المعاني في دار الحرم للتراث بالقاهرة (١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م) بتحقيق: عادل محمد الأكرت (ت. ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م) الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

(٢) توجد لها نسخ عدَّة في مكتبات العالم، يُنظر: «تاريخ الأدب العربي»: ٧/ ٢٧٤، «معجم تاريخ التراث الإسلامي»: ٣/ ١٦٣٢ (المؤلَّف الخامس).
وعن الأعمال العلمية التي كُتبت على هذا المؤلَّف ينظر: «كشف الظنون»: ٣/ ٢٩٢ (٥٦٨٤)، «تاريخ الأدب العربي»: ٧/ ٢٧٤، «جامع الشروح والحواشي»: ٢/ ٤١٦، ٤١٧ (حرف الجيم).
وقد طُبع ثلاث مرَّات:
أ- في مجلة كليَّة الآداب بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة حاليًّا) المجلد الثاني، الجزء الثاني (شعبان، رمضان ١٣٥٣هـ/ ديسمبر ١٩٣٤م، الصفحات: ١٣٣- ٢٤٣) بتحقيق: أبو العلا عفيفي (ت. ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م) وقد أفردت مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة هذه النشرة في كتاب مستقلٍّ مع إعادة صفِّها (١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م).
ب- في دار الصالح بالقاهرة (١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م) باعتناء: علي ناجح عبده الأزهري.
ج- في دار باب العلم بإسطنبول (١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م) بتحقيق: سليمان أرميخان.

(٣) أورد هذه الأبيات الثلاثة فؤاد عبد المعطي الصيَّاد في «مؤرِّخ المغول الكبير رشيد الدين فضل الله الهَمَذاني» (٢٠٠) نقلًا عن «دانشمندان آذربايجان» لمحمد علي تربيت (ت. ١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠م)، وسيأتي نصُّها قريبًا.

٨- «سؤال»(١) وجَّهه لفخر الدين أحمد بن الحسن الجارَبْردي (ت. ٧٤٦هـ/ ١٣٤٦م) يتعلَّق بتفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣].

٩- «ردٌّ»(٢) على جواب الجارَبْردي السابق ذكره.

١٠- «رسالة»(٣) كتبها إلى رئيس المؤذِّنين بالحرم النبوي الشريف، محدِّث المدينة المنوَّرة ومؤرخها في عصره عفيف الدين عبد الله بن محمد المطَري (ت. ٧٦٥هـ/ ١٣٦٤م)، وكان إرساله لها من مدينة شيراز في (٧٤٦هـ/ ١٣٤٥، ١٣٤٦م)، وتشمل بعض الأبيات الشعرية.

١١- «المواقف»: بدأ في تصنيفه بعد (٧٣٠هـ/ ١٣٣٠م) ووصل فيه إلى أثناء المقصد الأول الذي يتناول مسألة خلق الأفعال، من المرصد السادس المتعلِّق بأفعال الله تعالى، الموجود في الموقف الخامس الذي يتحدث عن الإلهيَّات، ثم توقَّف عن إكماله لمشاغله مدَّة تزيد عن عشرين سنة(٤) قبل

---

(١) أورد نصَّ هذا السؤال السبكيُّ في «طبقات الشافعية الكُبرى»: ١٠/ ٤٧، ٤٨، وينظر ردُّ الجارَبْردي علَيه في: الطبقات أيضًا: ١٠/ ٤٨، ٤٩، ويُنظر السؤال والردُّ أيضًا في: «الأشباه والنظائر في النحو» للسيوطي: ٣/ ٥٨٧- ٥٩١.

(٢) أورد نصَّه السبكيُّ أيضًا في طبقاته: ١٠/ ٤٩-٥٢، ويُنظر النصُّ أيضًا في: «الأشباه والنظائر في النحو»: ٣/ ٥٩١-٥٩٩. وقد كان جواب مؤلفنا على الجارَبْردي خشنًا نظرًا لكونه أراد إغماض الجواب علَيه وتعقيده كما قال محقِّقا الطبقات: ١٠/ ٤٨ (الحاشية التاسعة)، ويعلِّق الشوكاني في «البدر الطالع» (٣٣٦) على جواب الجارَبْردي وردِّ مؤلفنا علَيه فيقول: «وأجابه بجواب فيه بعض خشونة، فاعترضه صاحب الترجمة باعتراضات وتلاعب به وبكلامه، وهو شيخه، ولكنه لم ينصفه في الجواب حتَّى يتأدَّب معه»، ونقول: هو في مقام شيوخه، حيث لم تُعْلِمْنا المصادر أنه تتلمذ علَيه. وقد وقف على جواب مؤلفنا على الجارَبْردي إبراهيمُ (ت. قبل ٧٧١هـ) ابنُ المردودِ علَيه عندما كان يقرأ «الكشَّاف» على التاج السُّبكي بدمشق في (٧٦٠هـ)، فألَّف رسالة في الردِّ على مؤلفنا واعتراضاته سمَّاها: «السَّيف الصارم في قطع العضُد الظالم» نقل السُّبكي نصَّها كاملًا في الطبقات: ١٠/ ٦٠- ٧٨، وينظر النصُّ أيضًا في: «الأشباه والنظائر في النحو»: ٣/ ٥٩٩- ٦٣٠، ويقول في آخرها -والنصُّ من الطبقات: ١٠/ ٧٨-: «وأحلف بالله العظيم إن القاضيَ عضُدَ الدين تغمَّده الله برحمته، ما كان يعتقد في والدي رحمه الله الذي عرَّض به في الجواب، بل كان معظِّمًا له غايةَ التعظيم حضورًا وغَيْبَةً، وحاشَ لله أن أعتقد أيضًا فيه ما تعرضتُ له في بعض المواضع، بل أنا معظِّم له، معتقِدٌ أنه كان من أكابر الفُضَلاء، وأماثل العلماء، وكذا والدي رحمه الله كان يعظِّمه أكثر من ذلك، نعم:

إنَّما يَعرِفُ ذا الفضـ ـلِ مِن النَّاسِ ذووه

والشَّيطان قد يَنزَغُ بين الأحِبَّة والإخوة، وإنَّما كتبتُ هذه الكلماتِ استيفاءً للقصاص، فلا يظنُّ ظانٌّ أنِّي مُحقِّر له، فإنه قد يُستوفى القِصاص مع التعظيم، ويعرف هذا مَن يعرِف دقائق الفقه».

(٣) أشار إليها المطري في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعية»: [٢٤٢] ونقل منها الأبيات فقط، وهذه الأبيات نقل السخاوي بعضها في «القَول المبين» كما عند الثعالبي في «كنز الرواة المجموع» (٢٦٢) وسنورد نصوص هذه الأبيات قريبًا.

(٤) أخبرنا بذلك الكِرْماني في «الكواشف»: [٣/ أ، ٣٣٤/ أ] (نسخة حُسَين عموجه زاده)= [٢/ أ، ٢٤٥/ ب] (نسخة عارف حكمت).

أن يكمله وينتهي منه بشيراز في أوائل جمادى الآخرة (٧٥٣هـ)/ العشر الأخير من يوليو (١٣٥٢م) ويقدِّمه إلى الأمير أبي إسحاق؛ وهو كتابنا هذا، وسيأتي الحديث عنه في مدخل مستقِلٍّ بإذن الله.

١٢- **«رسالة في العقائد»**(١): كتبها يوم الأربعاء الخامس عشر من رمضان (٧٥٦هـ)/ الأول من أكتوبر (١٣٥٥م) قبل وفاته باثني عشر يومًا فقط(٢)، وهي آخر مؤلفاته على التحقيق.

وممَّا لم نعرف تاريخ تأليفه مرتَّبًا على حروف المعجم:

١٣- **«رسالة في آداب البحث والمناظرة»**(٣)

١٤- **«رسالة في علم الوضع»**(٤).

١٥- **«المدخل في علم المعاني والبيان والبديع»**(٥).

❑ شهاداتُ العلماء له(٦):

أ- قال عنه أستاذه الرشيد الهمَذاني(٧): «مولانا المعظَّم، قدوة الأفاضل والعُلماء: عضُد الملَّة والدين المطرِّزي، دامت فضائله».

---

(١) توجد لها نسخ عدَّة في مكتبات العالم، يُنظر: «تاريخ الأدب العربي»: ٧/ ٢٧٥، «معجم تاريخ التراث الإسلامي»: ٣/ ١٦٣٣ (المؤلِّف السابع عشر)، «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١٢/ ٢٢٤ (٢٢٨٠٩)، ٢٢/ ٢٩٨ (٤٤٢٧٦)، ٢٣/ ٩٣ (٤٥٥٤١).

وعن الأعمال العلمية التي كُتبت على هذا المؤلَّف ينظر: «كشف الظنون»: ٤/ ٧٠٦- ٧٠٩ (١٠٨٥٩- ١٠٨٧٣)، «تاريخ الأدب العربي»: ٧/ ٢٧٥- ٢٧٩، «جامع الشروح والحواشي»: ٣/ ٢٥٠- ٢٥٩ (حرف العَين).

ولا نعلم لها طبعة مستقلة عن شروحها التي طُبعت.

(٢) هكذا أخبر تلميذه الافتخار الدَّامَغاني في شرحه علَيها «القواعد الشمسية»: [٢/ أ] (نسخة آياصوفيا)، وقد نقل حاجي خليفة هذه المعلومة في «كشف الظنون»: ٤/ ٧٠٦ (١٠٨٥٨) دون معرفة مصدرها هذا.

(٣) «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١٣/ ١٨٦ (٢٤٢٢٨)، ٣٩٧، ٣٩٨ (٢٥٠٥٥- ٢٥٠٦٠)، ٢١/ ٤٧٥ (٤٢٨٩٦)، ٢٢/ ١٤٦ (٤٣٦٧١)، ٢٤٠ (٤٤٠٤٧)، ٢٣/ ٤٤ (٤٥٣٤٥)، ٢٥٠ (٤٦١٦٤).

(٤) «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١٥/ ٩٤، ٩٥ (٢٨٢٢٧- ٢٨٢٢٩)، ٢٢/ ١٤٥ (٤٣٦٦٩)، ١٦٠ (٤٣٧٢٩)، ١٦٤ (٤٣٧٤٢)، ٢٠٩ (٤٣٩٢٢)، ٤٥٠ (٤٤٨٨٧)، ٢٣/ ١٣٧ (٤٥٧١٦)، ٢٣٢ (٤٦٠٩٥)، ٢٣٣ (٤٦٠٩٨)، ٢٣٩ (٤٦١٢١).

(٥) «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١٧/ ٣٩٠ (٣٤٢٨٩، ٣٤٢٩٠)، وينظر: شرح أحمد اليماني علَيه في الفهرس: ٢١/ ٧٠ (٤١٢٨٩).

(٦) اكتفَينا هنا بشهادات المعاصرين له زمانًا أو مكانًا حتَّى نهاية القرن الثامن الهجري.

(٧) في تقديمه لتقريظ مؤلفنا على «التوضيحات الرشيدية» ضمن مجموع رسائله: [٢٤/ أ].

ب- وقال تلميذه الصدر الجُوَيني(١): «حضرة مولانا العلّامة، أفضل المتأخِّرين، علّامة العلماء الراسخين، أستاذ الأئمة المتكلِّمين، المؤيَّد بتأييد ربِّ العالَمين، عضُد الحقِّ والدين، عماد الإسلام والمسلمين: عبد الرحمن الإيجي، متَّع الله الطلبة بإدامة حياته».

ج- وقال النجم الدِّهلي(٢): «هو ذو إنصاف وعدل وسياسة، شافعيٌّ من(٣) الفروع، أشعري في الأُصول، ينصر مذهبه ويحُطُّ على المعتزلة والفلاسفة، حسن الصورة والخطِّ والعبارة والإنشاء، قادرٌ على البحث، إمام في المنطق».

د- وقال شهاب الدين أحمد بن يحيى العُمَري- المعروف بابن فضل الله (ت. ٧٤٩هـ/ ١٣٤٩م)(٤): «حيٌّ موجود، ومحيي(٥) للجود؛ عطاياه جِسام، وسجاياه وسام؛ وجداه نائل، ونداه طائل؛ تحلَّى به حزب الله الغالب، وتخلَّى كرمُه للطالب».

هـ- وقال العفيف المطَري(٦): «كان إمامًا أَوْحَدًا(٧)، علّامةً فهِمًا، مناظِرًا جدِلًا، فصيحًا مفوَّهًا متكلِّمًا، جامعًا لفنون المعقول والمنقول، مع الذكاء والفهم، والتقدُّم في أنواع العلوم والبراعة فيها، يُضرَب به المثل في ذلك كلِّه. وَلِيَ قضاء القُضاة بجميع الممالك الإسلامية السُّلطانية -إقليم توران وإيران- ولم يكن له في تلك الأقاليم نظير -في مجموع علومه، وسيادته، وأصالته، ورياسته، وتقدُّمه- وهو رئيس الشافعية على الإطلاق بتلك الديار، وهو من بيت علم شهير».

و- وقال تلميذه السيف الأبهري(٨): «شَيخي ومَولاي أستاذ الكُلِّ في الكُلّ، مُرشِد الخلق إلى الحقِّ وموضح السُّبُل؛ مفيد الفوائد العوائِد، مقيِّد العويصات الأوابِد؛ مفجِّر عيون الحِكَم، بجوامع الكَلِم؛ مستخرِج مكامن التحقيق، من بحار التدقيق؛ المشدود إليه رِحال الرجال المهَرة لاستفادة دقائق المنقول والمعقول، المشهود له بالإجادة فيما أبدع وقرَّر في تحقيق الفروع والأُصول؛ الموفَّق

(١) في حاشية نهاية نسخته من «لُباب الأربعين»: [٨٢/ أ].

(٢) كما نقله عنه ابن فضل الله العُمَري في «مسالك الأبصار»: ٦/ ٢٤٨.

(٣) كذا في المطبوع والأصول الخطية التي اعتَمَدَ عليها.

(٤) المصدر نفسه: ٦/ ٢٤٨.

(٥) كذا في المطبوع والأصول الخطية التي اعتَمَدَ عليها.

(٦) في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعية»: [٢٤٢/ أ].

(٧) كذا في المخطوط الذي اعتمدنا عليه، ولعله رسمها كذلك من أجل السجع.

(٨) في شرحه على «المواقف»: [٢/ أ] (نسخة فيض الله).

بتمهيد مواقفَ في الدين يتهلَّل بها وجه الإسلام والمسلمين، عضُد الحقِّ والدين: عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تغمَّده الله برضوانه، وأسكنه فراديس جنانه».

ز- وقال التاج السُّبكي[(١)]: «كان إمامًا في المعقولات، عارفًا بالأصلَين والمعاني والبيان والنحو، مشاركًا في الفقه... وكانت له سعادة مفرطة، ومال جزيل، وإنعام على طلبة العلم، وكلمة نافذة»، وقد جعله التاج ضمن الطبقة السابعة من الأشاعرة[(٢)].

ح- وقال الأَسْنَوي[(٣)]: «كان إمامًا في علوم متعدِّدة، محقِّقًا مدقِّقًا، ذا تصانيف مشهورة... وكان صاحبَ ثروة وجود وإكرام للوافدين علَيه، تولَّى قضاء القُضاة لمملكة أبي سعيد، فحُمِدت سيرته».

ط- وقال ابن بطُّوطة[(٤)]: «كان عضُد الدين فقيهًا، إمامًا، فاضلًا، كبير القدر، عظيم الصيت، شهير الذكر ببلاده».

ي- وقال تلميذه الكِرْماني[(٥)]: «من أفاض الله علَيه سِجالَ النِّعم الذوارِف؛ المَولى الأعظَم، المعيديُّ الأعلَم؛ مَن اعترف بعلوِّ شأنه كلُّ مَن وافق وضادّ، واغترف من بحار فضايله كلُّ ذادٍّ وصادٍّ؛ الذي هو للفضائل قافٍ، وللأفاضل كافٍ؛ الإمام ابن الإمام ابن الإمام، قاضي قُضاة ممالك الإسلام: عضُد المِلَّة والدين عبد الرحمن الصِّدِّيقي الإيجي، الذي أعلى الله بكلمته كلمةَ الشرع، وعضَدَ به المِلَّة الحنيفية، وأقرَّ بقراره من أهلها العَينَ والسمع».

ك- وقال شاعر الفرس الأكبر في عصره شمس الدين محمد بن بهاء الدين الشيرازي- المعروف بخواجه حافظ الشيرازي (ت. ٧٩٢هـ/ ١٣٩٠م) مادحًا مؤلفنا وكتابنا هذا «المواقف»[(٦)]:

دگر شنهشه دانش عضدكه در تصنيف — بناي كار مواقف بنام شاه نهاد

وترجمته باللغة العربية: ومنهم سلطان العِلْم، العَضُد الذي أرسى في التَّصنيف قواعد صرح «المواقف» بِاسْم المَلِك. يقصد: الجمال أبا إسحاق.

---

(١) في «طبقات الشافعية الكبرى»: ١٠/ ٤٦.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ٣٧٣.

(٣) في «طبقات الشافعية»: ٢/ ٢٣٨.

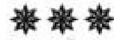
(٤) في «تُحفة النُّظَّار»: ٣/ ١٧٠.

(٥) في «الكواشف»: [٢/ أ] (نسخة حُسَين عموجه زاده)= [١/ ب] (نسخة عارف حكمت).

(٦) «حافظ الشيرازي شاعر الغناء والغزل في إيران» (١٨٦) وقد ترجم لنا هذا البيت الزميل محمد عبد الرحيم (الباحث بالمكتب)، فله منا خالص الشكر والامتنان.

❑ وفاتُه:

ظلَّ مؤلِّفنا في نيريز قاضيًا لها حتَّى تُوفِّي بها يوم الاثنَين السابع والعشرين من رمضان (٧٥٦هـ)/ الثالث عشر من أكتوبر (١٣٥٥م)، ونقل جثمانه إلى مسقط رأسه إيج حيث دُفِن بمدرسته هناك(١)، رحمه الله وإيَّانا.



(١) التاريخ تفصيلًا مأخوذ من «ذيل طبقات الفقهاء الشافعية»: [٢٤٢/ ب] ونقله منه السخاوي في «القول المبين» كما عند الثعالبي في «كنز الرواة المجموع» (٢٦٢) ومنهما مكان الوفاة ومكان الدفن.

وقد قال السُّبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٤٧) بوفاة مؤلفنا مسجونًا بقلعة دِرَيْميان -الضبط من السُّبكي- التي تقع بلدته (إيج) بجانبها؛ لأن صاحب كرمان -يقصد المبارز محمد بن المظفَّر- غضب علَيه فحبسه بالقلعة حتَّى مات بها، ومن السُّبكي نقل ذلك المقريزي في «كتاب السلوك»: ٣/ ١٦، وابن قاضي شُهبة في تاريخه (٢/ ٤١) وطبقاته (٣/ ٣٤)، وابن حجر في «الدُّرر الكامنة»: ٢/ ٣٢٣.

ويعلِّق السخاوي في «القول المبين» على ما قاله السُّبكي -كما في «كنز الرواة المجموع»: ٢٦٢- فيقول: «وكلُّ هذا غلط، فقد سمعتُ غير واحد من تلك النواحي يُنكِرون كونه مات مسجونًا، وإنَّما مات حال كونه قاضيًا في بلدة نيريز، ثم نُقِل منها إلى إيج -وبينهما ثمانية فراسخ- ودُفِن بمدرسته منها» علاوة على أنه مرَّ بنا من احتفاء المبارز بمؤلفنا وإكرامه له -عندما قدِم علَيه أكثر من مرَّة- مع أنَّه وافد علَيه من قِبَل عدوِّه أبي إسحاق، ولو كان لا يحمل لمؤلفنا شعور التقدير والاحترام لشخصه وعلمه لقبض علَيه من أول مرَّة وفد فيها إليه، كما أن مؤلفنا طبَّقت شهرته الأقطار، فكان أكبر عالم في إقليم إيران بلا منازع في وقته، ومحال أن يجلب المبارز لنفسه سخط العلماء والأعداء في هذا الإقليم بالقبض على مؤلفنا وسجنه، فضلًا عن تركه في السجن حتَّى يموت محبوسًا!

أمَّا بالنسبة لسنة الوفاة فقد جعلها الأسنوي في طبقاته (٢/ ٢٣٨) سنة ثلاثٍ وخمسين وسبع مئة، ووافقه كلٌّ من التقي الفاسي في «تعريف ذوي العُلا»: ٩٤، والتقي الكِرْماني في ترجمته لمؤلفنا بنسخة الداماد من «تحقيق الفوائد الغياثية»: [١/ أ]، والمقريزي في «كتاب السلوك»: ٢/ ٨٨٥، وابن قاضي شُهبة في تاريخه (٢/ ٤١) دون «طبقاته» التي كانت سنة الوفاة فيها على الصواب، وابن تَغْرِي بَرْدِي في منهله (٧/ ١٥٨) ونجومه (١٠/ ٢٨٨)، وشذَّ المقريزي عندما جعله ضمن وفيات (٧٥٥هـ) في «كتاب السلوك»: ٣/ ١٦، والمثبت هو ما قاله -إضافةً إلى المطَري والسخاوي- كل من السُّبكي في طبقاته: ١٠/ ٤٧، وابن حجر العسقلاني في دُرره: ٢/ ٣٢٣.

كلمة كاشفة عن كتاب «المواقف»

كلمة كاشفة عن كتاب «المواقف»

بعد أن تعرفنا على سيرة القاضي العضد ومسيرته، وأهم ملامح شخصيته، وأبرز المحطات الرئيسة في حياته العلمية والعملية، نتناول هنا أبرز المسائل المتعلقة بكتاب **«المواقف»**، وذلك في ضوء النقاط التالية:

• أولًا- توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه:

لسنا هنا في حاجة إلى توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلِّف القاضي عضد الدين الإيجي؛ فإن ذلك مما اتفق عليه كل من كتبوا عنه، ولكن حسبُنا أن نشير إلى أن من مؤيِّدات توثيق نسبة هذا النص للإيجي مطابقته لما أورده الشُّرَّاحُ في كتبهم، ومنهم من تلمذ للإيجي نفسه، إضافة إلى ملائمة أسلوب المنقول لما نسب إلى القاضي عضد الدين الإيجي من مؤلفات أخرى نسبت إليه ولم تنسب لغيره رَحِمَهُ اللهُ.

• ثانيًا- عنوان الكتاب:

لم ينصَّ الإيجيُّ رَحِمَهُ اللهُ في صدر كتابه على عُنوان الكتاب، إلَّا أنَّه قال في نهاية الكتاب: «وليكن هذا آخر الكلام من كتاب **المواقف**» ولكن هذا النص يثير تساؤلًا: هل الإيجي يريد أن يقول: سميته: **«المواقف»** هكذا من غير إضافة لفظ: «كتاب» أم أنه يقصد هذه الإضافة بحيث يصير العنوان: **«كتاب المواقف»**؟

يجيبنا عن هذا التساؤل العلامة الكِرمانيُّ في «شرحه»[1]؛ إذ صرَّح رَحِمَهُ اللهُ بأن الكتاب موسوم **«بالمواقف»** وقد عزا هذه التسمية إلى المؤلف حيث قال: «قال المصنف: ولهذا سميت الكتاب **بالمواقف**».

ثم إنه كشف عن سبب هذه التسمية، حيث أشار إلى أن سلطان الهند محمد شاه بن تغلق شاه هو أحد هؤلاء الذين كانوا يطلبون الكتاب طِلبة الخُطَّاب، ويبعثون الرسل لهذه الخِطبة، وكان من شرط الأستاذ المصنف أن يهدي هذا التصنيف لمن تتوافر فيه عدة شروط، هي تلك التي يعددها ضمن قوله: «كنت برهة من الزمان أجيل رأيي، وأردد قداحي، وأؤامر نفسي، وأشاور ذوي النهى من أصدقائي، مع تعدد خاطبيها وكثرة الراغبين فيها، في كفء أزفها إليه، يعرف قدرها، ويغلي

(١) «الكواشف شرح المواقف» للكرماني: لوحة: ٢/أ.

مهرها، موفَّق له مواقف يعز الدين فيها بالسيف والسنان، وهو متطلع إلى مواقف ينصره فيها بالحجة والبرهان ... حتى وقع الاختيار على ... جمال الدنيا والدين أبي إسحاق»(١).

فهذا بيان السبب في تسمية هذا الكتاب بـ«**المواقف**»، ومنه يفهم أن التسمية بالمواقف مجردة عن الإضافة مقصودة لذاتها -كما يستفاد من كلام المصنف وشارحه الأول-.

وكذلك فإنَّ ممَّا يؤكد صحة هذه التسمية والعنونة إجماع جمهرة الشُّرَّاح والمُحَشِّينَ كالشَّمسِ محمد بن يوسف الكرماني، والسَّيِّد الشريف الجرجاني، وسيف الدين الأبهري، وعبد الحكيم السيالكوتي، والخلخالي، وغيرهم على هذه التسمية(٢).

وقد اتفقت الجمهرة العظمى من النسخ -لا سيما ذوات الشأن منها- على أنَّه مسمًّى بـ«**المواقف**»، وهذه التسميةُ جاءت مُتوافقةً مع طريقةِ ترتيب المصنِّف للكتاب، حيث إنَّه رتَّبهُ على ستَّةِ مواقفَ، فاعتمد العلماءُ وشُرَّاحُ «**المواقف**» هذه التَّسميةَ، وصارت عَلَمًا على هذا الكتاب.

فتأسيسًا على كلِّ ما سبق تأكَّد لدينا صحةُ عنونةِ الكتاب بـ«**المواقف**»، وأن زيادةَ: «**كتاب**» في العنوان -الواردة على أغلفة بعض النُّسخِ- ليست من صنيع المؤلف.

● **ثالثًا- كتاب «المواقف» بين المسوَّدة والمبيَّضة:**

وضع القاضي عضدُ الدين كتابَه هذا على مرتين، مرةٍ كتبه في صورته الأولى، وهذه كُتبَ لها الانتشارُ والشُّهرةُ، وطفقت طائفةٌ غيرُ قليلةٍ من طلبةِ العِلم والنُّسَّاخ يستنسخونها، ثم بعد عشرين عامًا يمَّم العضدُ رَحِمَهُ اللَّهُ وجهَه نحو إتمام الكتابِ وتحريرِه وتنقيحِه، فظهرت الصورة الثانية من الكتاب.

يقول الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أن الأستاذ سوَّد أولًا هذا الكتاب إلى مسألة خلق الأعمال ثم بعد تركه عشرين سنة لفترات الزمان تصدى للإكمال، والمحصِّلون لشغفهم به، وشغفهم له استنسخوه في زمان ذلك الإعراض قبل التصحيح، واشتغلوا به قبل النقل إلى البياض والتنقيح، فلهذا وقع في النسخ منها اختلافات كثيرة، وتصحيف وغلط، واختلالات غزيرة، وتحريف وشطط، وليس ذلك إلا من سهو الناسخين، لا من تزلزل العلماء الراسخين»(٣).

وعند قيامنا بمقابلة الكتاب على أصوله الخطية وقفنا من خلال الكم الهائل من فروق النسخ على ما يؤكد هذا الاختلاف الذي أشار إليه الكرماني، ويؤكد أيضًا أن المؤلِّف إلى آخر سني حياته

---

(١) انظر «المواقف»: ٨٤ بتصرف واختصار.

(٢) انظر مثلًا: «شرح المواقف» للسيد الشريف: ٢.

(٣) «الكواشف شرح المواقف»: ٣/أ.

كان قائمًا بأمر الكتاب؛ تحريرًا وتنقيحًا وتهذيبًا، إلى أن استقر الكتاب على الصورة التي نأمل أن تكون نشرتنا هذه مرآتها، التي تنعكس فيها بجلاء وضبط، والحمد لله رب العالمين.

• رابعًا- موارد الكتاب واستمداده:

يُعدُّ هذا الكتاب خلاصة وافية لما انتهى إليه علم الكلام عند المتأخرين من متكلمي أهل السنة والجماعة، وبرغم أنه من المتون المختصرة في هذا الفن فهو حاوٍ لمسائله، جامعٌ لمباحثه، وقد استفاد مصنف هذا الكتاب من الكمِّ المعرفي الهائل من البحث والدَّرس والجَدَل الكلامي السابق على عصره، بالإضافة إلى ما اهتدى إليه المؤلِّفُ نفسُه من أفكار وآراء نتيجة لتلك التراكمات المعرفية في مجالي المعقول والمنقول.

وقد ذكر العلماء الذين اعتنوا بهذا الكتاب وخصوصًا شُرَّاحه والمعلقين عليه أسماء جُملةٍ من الكتب الرئيسة، التي اعتمد عليها المؤلف رحمه الله في استمداد المادة العلمية لـ«**مواقفه**»، فذكر السَّيِّد الشَّريف مثلًا في ثنايا مُقدِّمته لـ«**شرح المواقف**» أن هذا الكتاب: «قد انطوى على خلاصة «**أبكار الأفكار**» وزبدة «**نهاية العقول**» والأنظار، و«**محصَّل**» ما لخصه لسان التحقيق، و«**ملخَّص**» ما حرره بنان التدقيق»[(١)]، وهذه إشارة منه إلى كتب أربعة شهيرة، استخلص منها الإيجي كتابه:

أما الأول منها فهو كتاب: «**أبكار الأفكار**» للآمدي سيف الدين (ت. ٦٣١هـ)، وأما الكتبُ الثلاثةُ الأُخَرُ فهي من مؤلَّفات الإمام الفخر الرازي (ت. ٦٠٦هـ) وهي: كتاب: «**نهاية العقول في دراية الأصول**»، وكتاب: «**محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين**» وكتاب: «**الملخص في المنطق والحكمة**».

واقتصارُ السَّيِّد الشَّريف على هذه الكتب الأربعة لا يعني عدمَ اعتماد الإيجي على غيرها، ذلك أنَّ من أنعم النَّظر في كتاب «**المواقف**» سيرى أن العضد رحمه الله اعتمد -إلى جانب كتب الإمام والآمدي- كتبًا أخرى، ويمكن تقسيم تلك الكتب بحسب الفن إلى:

<u>أولًا: كتب علم الكلام، وهي كالآتي:</u>

كتب إمام الحرمين الجويني (ت. ٤٧٨هـ) ومن أبرزها مما يمكن الإشارة إليه:

١- كتاب: «**الشامل في أصول الدين**».

٢- كتاب: «**الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**».

---

(١) «شرح المواقف» للسيد الشريف: ٢.

كتب الإمام فخر الدين الرازي (ت. ٦٠٦هـ)، ومن أهمها:

١- كتاب: **«نهاية العقول في دراية الأصول»**.

٢- كتاب: **«المحصل»** المسمى: **«محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين»**.

٣- كتاب: **«كتاب الأربعين في أصول الدين»**.

٤- كتاب: **«معالم أصول الدين»**.

كُتب الإمام سيف الدين الآمدي (ت. ٦٣١هـ)، ومن أهمها وأعمدها بالنسبة لكتاب **«المواقف»** كتابه: **«أبكار الأفكار»** وقد سلفت الإشارة إليه.

كتب الخواجه نصير الدين الطوسي (ت. ٦٧٢هـ)، ومن أهم ما اعتمد عليه منها كتاب: **«تلخيص المحصل»**.

كتاب: **«طوالع الأنوار»** للقاضي ناصر الدين عبد الله البيضاوي (ت.٦٨٥هـ).

كتاب: **«لباب الأربعين في أصول الدين»** لسراج الدين أبي بكر الأرموي (ت.٦٨٢هـ).

ثانيًا: كتب الحكمة والفلسفة:

أ- كتب الشيخ الرئيس أبي علي ابن سينا (ت. ٤٢٨هـ)، وهي:

١- كتاب: **«الشفاء»**.

٢- كتاب: **«النجاة من الغرق في بحر الضلالات في المنطق والإلهيات»**.

٣- كتاب: **«الإشارات والتنبيهات»**.

٤- كتاب: **«عيون الحكمة»**.

٥- رسالة: **«في النفس وبقائها ومعادها»**.

٦- رسالة: **«مبحث عن القوى النفسانية»**.

٧- رسالة: **«الحدود»**.

ب- كتب فخر الدين الرازي (ت. ٦٠٦هـ)، وهي:

١- كتاب: **«المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات»**.

٢- كتاب: **«المطالب العالية في العلم الإلهي»**.

٣- كتاب: «كتاب الملخص في المنطق والحكمة».

٤- كتاب: «شرح الإشارات والتنبيهات».

٥- كتاب: «شرح عيون الحكمة».

ج- كتاب: «شرح الإشارات والتنبيهات» للخواجه نصير الدين الطوسي.

د- كتاب: «شرح التلويحات اللوحية العرشية» عز الدولة ابن كمونة (ت. ٦٨٣هـ) وأصله.

هـ- كتاب: «المعتبر في الحكمة» لأبي البركات هبة الله بن علي بن ملكا (ت. ٥٤٧هـ).

و- كتاب: «حكمة العين» لنجم الدين علي بن عمر القزويني الكاتبي (ت.٦٧٥).

ثالثًا: كتب علم الهيئة:

أ- كتاب: «الهيئة» مؤيد الدين العرضي (ت.٦٦٤هـ).

ب- جزء الهيئة من العلم الرياضي من كتاب: «الشفاء» لابن سينا، وهو اختصار لكتاب المجسطي لبطلميوس.

ج- كتاب: «التذكرة في علم الهيئة» لنصير الدين الطوسي.

د- رسالة: «مقالة في ضوء القمر» الحسن ابن الهيثم (ت. ٤٣٠هـ).

رابعًا: كتب الطب:

وقد كان جُل اعتماده على كتاب أبي علي ابن سينا: «القانون في الطب»، وأما غيره من الكتب ككتاب «المئة في الطب» لأبي عيسى بن يحيى المسيحي (ت. ٤٠١هـ) فغالب الظن أنه نقل ذلك بالواسطة؛ وذلك إما بواسطة «كليات القانون» لابن سينا، وإما بواسطة ما ذكره الرازي في «المباحث» مثلًا.

خامسًا: علم الهندسة:

وقد اعتمد المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ على كتابين:

١- فقد اعتمد جزء الهندسة من العلم الرياضي من كتاب: «الشفاء» لابن سينا الذي هو في غالبه، تلخيص لكتاب: «الأصول الهندسية» لأوقليدس.

٢- كتاب: «تحرير أصول أوقليدس» لنصير الدين الطوسي.

سادسًا: علم المَناظر:

١- كتاب: «**المَناظر**» لأبي الحسن ابن الهيثم.

٢- كتاب: «**تنقيح المناظر**» لأبي علي الفارسي، وهو شرح لكتاب: «**المناظر**» لابن الهيثم.

وغير خاف أن الغالب على نقل المؤلِّف من هذه المؤلفات عدم التصريح بالنقل عنها، وإنما يقف القارئ على نقله عنها من خلال التتبع للمسائل في مظانها، وتصريح الشراح لا سيما الكرماني بمصادر النقل والاقتباس.

ويتضح من ذلك أن المؤلف اعتمد على أمَّهات النتاج العلمي الذي وصل إليه البحثان؛ الكلامي والفلسفي، السابقانِ على عصر المؤلف، في ترجمةٍ واعيةٍ وصادقةٍ عن التكامل العلمي مع النقد والتمحيص؛ وعلى الرغم من كون المؤلف اعتمد على هذه الكتب السالفة وغيرها إلا أنه لم يكن جمَّاعة نقَّالًا، بل كان ينظرُ في المادَّةِ بالفحصِ والنَّقدِ، فتارةً ينقدُ، وأخرى يشرحُ ويضيءُ، وثالثة يستدرك ... إلخ.

وهذا يفسر اهتمام العلماء بهذا الكتاب وعنايتهم به، بالنسبة إلى كثير من الكتب التي كانت مشتهرة في عصره ومن قبله، ثم اعتماده في مناهج أكثر المدارس العلمية فيما بعد، وبهذا يعلم أيضًا أن ادعاء صعود الإيجي إلى قمة الدرس الكلامي على حساب الآخرين إنما هو ادعاء من لم ينعم النظر في قراءة الكتاب ويتفحص النص تفحصًا دقيقًا.

● **خامسًا- أثر الكتاب:**

انتبه العلماء منذ ظهور هذا الكتاب إلى قدرِه ومكانتِه، فأقبلوا عليه بالشَّرح والدَّرس، ولعلَّ ذلك راجع إلى كونه قد أُلِّفَ بطريقةٍ منهجيَّةٍ مناسبةٍ للتدريس، حتى صار عمدةً في تدريس علم الكلام في مختلَف المدارس العِلمية الإسلاميَّة منذ عصر مؤلِّفه حتى عصرِنا.

كما ترجع أهمية الكتاب -إضافة إلى ما سبق- إلى كونه جامعًا لأهم المسائل الكلامية التي بُحِثت ودُرِست واختلفت فيها الفرق الإسلامية وغير الإسلامية خلال القرون السبعة التي سبقت عصر تأليفه، مع مُقدِّماتٍ مهمَّةٍ يحتاج إليها كلُّ طالبٍ مُقبِلٍ على دراسة علم الكلام، وكل ذلك في أسلوبٍ دَرسيٍّ متوسطٍ بين التطويل المملِّ، والاختصار المخلِّ، بحيث يخرج منه الطالب مُلِمًّا بأصول علمِ الكلامِ وقواعِده ومسائلِه من خلال دراسة هذا الكتاب.

ولأجل ما لُمِس فيه من إفاداتٍ يكاد يعدمُها الناظرُ في غيره من الكتب الكلامية -انكب العلماءُ على «**المواقف**» شرحًا ودرسًا، وتعددت إشاداتُهم المُبينة عن قيمته ومكانته، وههنا نترك أحد تلاميذ المؤلف المشتهرين بالتحرير والتدقيق، وهو العلامة شمس الدين الكِرماني (ت. ٧٨٦هـ) يُحدِّثنا عن قيمة كتاب شيخِه فيقول: «هو كتابٌ جليل المقدار، كثير الأسرار، عميق الأغوار، جامعٌ لكلِّ دقائقِ الفنِّ وأسراره، وأنواعُ مُلَحِه ونوادِره مُلخَّصةُ القوانين، محقَّقةُ البراهين، مُنتجةُ الأصول، مخرَّجةُ الفصول، ماز فيه بقصب السبق المتقدمين، وحاز غايات أفكار المتأخرين، واستفرغ خلاصة الألباب، وفَصَلَ القشر من اللباب، كما قال في ديباجة الكتاب، ولعمري إنه كما قال؛ إذ هو قوسٌ في يد باريها، ودار منزل بانيها، ثم أضاف إليه من خواصِّ نتائج فِكره، ولطائف مما هو أبو عذره، جرد معجزات تفضل اللثام، حورٌ مقصوراتٌ في الخيام، كتابٌ يا له من المناقب، ما أحسن مرتبته بين المراتب»(١).

وأما السَّيِّد الشريف الجرجاني فقد لخص لنا قيمة الكتاب بين المؤلفات الكلامية، وذلك في مُقدِّمة «شرحه»(٢)؛ إذ يقول: «ومما صُنِّف فيه من الكتب المنقحة المعتبرة، وأُلِّف فيه من الزُّبرِ المهذَّبةِ المحرَّرةِ كتاب: «**المواقف**» الذي احتوى من أصوله وقواعده على أهمها وأولاها، ومن شعبه وفوائده على ألطفها وأسناها، ومن دلائله العقلية على أعمدها وأجلاها، ومن شواهده النقلية على أفيدها وأجداها، كيف لا وقد انطوى على خلاصة أبكار الأفكار، وزبدة نهاية العقول والأنظار، ومحصل ما لخصه لسان التحقيق، وملخص ما حرره بنان التدقيق، في ضمن عبارات رائقة معجزة، وإشارات شائقة موجزة، فصار بذلك في الاشتهار كالشمس في رابعة النهار، واستمال إليه بصائر أولي الأبصار من أذكياء الأمصار والأقطار».

ولما ارتفع قدر كتاب: «**المواقف**» وانتشر في الآفاق لم يعد من العلماء من ينفك في مرحلة تكوينه العلمي وطلبه لعلم الكلام من دراسة هذا **الكتاب**، بل وحفظه وإتقانه أحيانًا، وصار «**المواقف**» ركنًا من أركان دراسة العلوم الإسلامية إلى يوم الناس هذا.

وفي الأزهر الشريف جامعًا وجامعةً بقيت **للمواقف** مكانته الثابتة في أروقة التعليم على اختلافها، وظل محفوفًا بأقلام المعلّقين والشراح والمحشّين، حيث صبوا اهتمامهم بالمتن العضدي، والشرح الشريفي عليه، ثناءً، وشرحًا، وتعقيبًا.

---

(١) «الكواشف شرح المواقف» للكرماني: لوحة: ٢/أ-ب.

(٢) صـ: ٢.

ومن شواهدِ ذلك الاهتمام الأزهري قول إمامنا الأكبر الدكتور/ أحمد الطيب -حفظه الله- عن الكتاب: «لا تزال قيمة الكتاب تتمثل في أنه دائرة معارف جامعة لأشهر التيارات الفلسفية والكلامية في الإسلام حتى القرن الثامن الهجري»(١).

وأما حديثه عن مميزات الكتاب وشواهد علو قيمته، فقد جاء واضحًا صريحًا في عدة مواضع متفرقة من تعليقه على هذا الكتاب، فمن ذلك قوله ،حفظه الله: «فيما أعتقد فإن كتاب «**المواقف**» ربما يكون أحد الموسوعات الفلسفية القليلة التي تبرز فيها هذه المهارة النادرة: الدقة مع الإيجاز» ويشير إلى أن «**مواقف**» الإيجي تميز بـ«الدقة المتناهية في تحديد المعاني والألفاظ جميعًا، وبالإيجاز الذي يضع القارئ أمام المشكلات مباشرة».

ومن مميزات المواقف فيما يرى الدكتور أحمد الطيب «الشمول واستيعاب المذاهب والتيارات العقلية التي سادت في الفكر الإسلامي من قبل الإيجي، والكتاب بهذه الخصيصة يعتبر دائرة معارف فلسفية لاهوتية تعكس الفكر الفلسفي الديني في هذه الحقبة التاريخية وتصوره تصويرًا لا أبالغ لو قلت: إنه شارف حد الكمال»(٢).

ودفاعًا عن الكتاب من تهمة جفاف عبارته وعسر لفظها يقول الإمام الأكبر: «يسود هذا الانطباع في نفس الباحث في بداية الأمر، أما حين تتكشف له الميادين العقلية المترامية الأطراف من وراء هذا الأسلوب الدقيق البليغ في آن واحد فإنه يكون أمام عبقرية تفرض نفسها فرضًا في هذا المجال»(٣).

كما يقول عن منهج الإيجي في الكتاب: «إنا لنلاحظ على هذا المنهج الذي تبناه في جملته ودافع عنه كل مفكري المسلمين مهما كانت مشاربهم وأذواقهم أنه منهج مكتمل، يأخذ في اعتباره أول ما يأخذ الضرورات العقلية الموجودة في فطرة البشر على اختلاف أزمنتهم وأمكنتهم ... إنه منهج كامل، أو يحاول بقدر المستطاع أن يكون كاملًا، فهو يعتمد أولا على شهادة الحس، وعلى الاحتكام إلى الحواس والمحسوسات، كما يعتمد ثانيًا على العقل وبدهياته، ثم هو يعتمد ثالثًا على الدليل النقلي حين تتوافر له شروط خاصة وحين يطبق في مجال خاص، ولا شك أن منهجًا يبتنى على هذه الأسس الثلاثة جدير بأن تتوفر له معظم عناصر القدرة على كشف الحقائق إن لم نقل عناصرها كلها»(٤).

---

(١) «مباحث الوجود والماهية من كتاب المواقف»: ١٢.

(٢) ينظر: «مباحث الوجود والماهية»: ١١.

(٣) السابق: ١٠. (٤) السابق: ٣-٤ باختصار.

وعن اعتبار منهج ترتيب الإيجي لمواقف الكتاب والتسلسل المتبع في ترتيبها الذي يَسِمه شيخنا بأنه تسلسل منطقي في البناء الفكري لمواقف الكتاب «التي يمكن اعتبارها نمطًا أو صورة تعكس -إلى حد معقول- هذا الوجود الخارجي ممثلا في عالميه: عالم الشهادة وعالم الغيب»[١] يقول فضيلة الإمام: «إن كتاب المواقف -ومثله معظم تراثنا العقلي القديم- حين يؤخذ بهذا الاعتبار فإنّه يمثل نهجًا محكمًا ينتقل بالعقل من المقدّمات إلى النتائج، ومن المحسوس إلى المعقول، ومن المعقول إلى عالم الغيب ليصل في النهاية إلى تصور أبعاد هذا الوجود تصوُّرًا حقيقيًّا تطمئن إليه النفس ويقر معه قرارها»[٢].

وهكذا تتضح مما قدمناه قيمة الكتاب العلمية في نظر العلماء المعتنين به من أصحاب الشأن، سواء في مادته العلمية التي تعكس متانة الحبكة العلمية التي أضفاها عليه العضد أو في البناء والترتيب العلمي لقضايا الكتاب وموضوعاته.

● **سادسًا- خدمة العلماء للكتاب:**

سبق أن بينا اعتناء العلماء بهذا الكتاب في إشارة وجيزة مقتضبة، وههنا نبين أن العناية بكتاب «**المواقف**» كانت منذ عصر مؤلِّفه، وأنه قد كثرت الشروح والحواشي عليه، ومن تلك الجهود التي بذلت على الكتاب:

١- «**جواهر الكلام**» وهو مختصر للكتاب من صنع مؤلِّفه[٣].

وعلى هذا المختصر شروح:

- لعلي بن محمد، المعروف بالعلاء التنبيهي، فرغ منه في رجب سنة ٧٧٠هـ[٤].
- ولمحمد بن يوسف السنوسي (ت. ٨٩٥هـ)[٥].
- ولإبراهيم الحلبي (ت. ٩٥٦هـ)، سماه: «**سلك النظام**»[٦].

---

(١) انظر: «مباحث الوجود والماهية»: ٢. (٢) في كتابه: «مباحث الوجود والماهية»: ٥.

(٣) نشره أبو العلا عفيفي في «مجلة كلية الآداب» بجامعة القاهرة، المجلد الثاني - الجزء الثاني، ديسمبر سنة: ١٩٣٤م، صفحات: ١٣٣-٢٤٣. (٤) ذكره حاجي خليفة في: «كشف الظنون»: ١/ ٦١٦.

(٥) ذكره محمد مخلوف في «شجرة النور الزكية»: ١/ ٢٦٦، إلا أنه ذكره باسم: «جواهر العلوم للعضد في علم الكلام».

(٦) يوجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة راغب باشا باستانبول، برقم: ٧٧٢، وله نسخ بمكتبة الأزهر الشريف، برقم: ٥٧٣٨ توحيد/ ٨٨١٠١ الأتراك، ورقم: ٥٧٥١ توحيد/ ٨٨١١٤ الأتراك. انظر: «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١٢/ ١٩، ٥١.

- ولعبد الرحمن بن يوسف الفاسي (ت. ١٠٧٨هـ)[١].

٢- «الكواشف شرح المواقف» لمحمد بن يوسف بن علي الكرماني (ت. ٧٨٦هـ)[٢]، وهو أهم شروح الكتاب وأولها، وقد علقه الشارح في حياة المؤلف وبحضرته، وسيجيء مزيد من الكلام عليه قريبًا.

٣- «شرح المواقف» سيف الدين الأبهري (كان حيًّا سنة ٧٦٧هـ) وهي السنة التي ألف فيها السيف هذا الشرح[٣]، وهو من ضمن شروح تلاميذ المؤلِّف.

٤- «شرح المواقف» للسيد الشريف الجرجاني (ت. ٨١٦هـ)، فرغ من تأليفه سنة ٨٠٧هـ، وهو أشهر شروح المواقف[٤]، وعليه كتبت الحواشي والتقارير العديدة، ومن أهمها:

١- حاشية لمحمد بن أحمد بن عثمان بن نعيم البساطي (ت. ٨٤٢هـ)[٥].

٢- حاشية لسيد علي العجمي (ت. ٨٦٠هـ)[٦].

٣- حاشية لمصلح الدين مصطفى بن يوسف البروسوي، المعروف بخواجه زاده (ت.٨٩٣هـ)[٧].

٤- حاشية على بعض شرح المواقف، لإبراهيم بن محمد، المعروف بعصام الدين الإسفراييني (ت. ٩٤٤هـ)[٨].

٥- تعليق على بعض الشرح، لمحمد بن صلاح الدين الناصري السعدي العبادي، المعروف

(١) ذكرها الباباني في: «هدية العارفين»: ١/ ٥٤٩.
(٢) مخطوط بالمكتبة السليمانية - مجموعة عموجة حسين باشا، برقم: ٣١٧.
(٣) يوجد منه نسخة بالمكتبة السليمانية - مجموعة لا له لي، برقم: ٢٣٧٢، نسخت سنة ٨١٠هـ ويوجد منه نسخة أخرى بالمكتبة الأزهرية، برقم: ٥٥٨٣ توحيد/ ٨٥٣٤٨ الأتراك.
(٤) طبع الشرح منفردًا بدون حواشيه بمطبعة محرم افندي البوسنوي، باستانبول، ١٢٨٦هـ وطبع مع حاشية عبد الحكيم السيالكوتي وحاشية حسن جلبي، بمطبعة السعادة، بمصر، ١٣٢٥هـ - ١٣٢٧هـ.
(٥) ذكرها السخاوي في «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»: ٧/ ٧.
(٦) ذكرها طاش كبري زاده في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية»: ٦٢.
(٧) مخطوطته بالمكتبة الأزهرية، في ١٣٧ ورقة، برقم: ٣٦٨١ توحيد/ ٤٨٤١٥ الأمبابي. انظر: «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١١/ ٣٣٤، وتوجد منه نسخة أخرى بمكتبة مكة المكرمة، برقم: ٣٩/ توحيد، وأخرى بمكتبة داماد زاده (مراد ملا)، بإستانبول، برقم: ٧٦١، وأخرى بمكتبة الأوقاف، بالموصل، برقم: ٣٥، ٢/ ١٧٠. انظر: «خزانة التراث»: ٤٤/ ١١١ (٤٢٩٤٣). وتوجد منه نسختان بمكتبة برنستون، برقم: ٤٥٤٢، ٤٤٣٠. انظر: «فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون» (مجموعة يهودا): ٥/ ٤٤١.
(٨) ذكرها حاجي خليفة في: «سلم الوصول إلى طبقات الفحول»: ١/ ٥٦.

بمصلح الدين اللاري (ت. ٩٧٩هـ)[١].

٦- حاشية على الأمور العامة منه، نحبيب الله بن عبد الله الدهلوي، المعروف بميرزا جان الشيرازي (ت. ٩٩٤هـ)[٢].

٧- حاشية لعبد الحكيم السيالكوتي (ت. ١٠٦٧هـ)[٣].

٨- حاشية على الأمور العامة منه، لمير زاهد محمد بن محمد أسلم الحسيني الهروي (ت. ١١٠١هـ)[٤]، وعلى هذه الحاشية عدة حواش.

٩- حاشية لأحمد بن عبد الرحيم، المعروف بشاه ولي الله الدهلوي (ت. ١١٧٦هـ)[٥].

١٠- حواش لحسن بن إبراهيم الجبرتي (ت. ١١٨٨هـ)[٦].

١١- المعارف في حواشي شرح المواقف، لمحمد عبد الحي اللكنوي (ت. ١٣٠٤هـ)[٧].

ومن الجهود المبذولة أيضًا على «المواقف»:

٥- شرح المواقف، لبرهان الدين حيدر بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الخوافي، المعروف بالصدر الهروي (ت. ٨٥٤هـ)[٨].

---

(١) تحتفظ مكتبة الأزهر الشريف بنسخة من تعليق له على مسألة المعاد من شرح المواقف للجرجاني، وهي برقم: ١٦٣٤ توحيد/ ١٢٣٨٩، انظر: «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١١/ ٣٩١.

(٢) منها نسخة مخطوطة بمكتبة يوسف أغا، برقم: ٤٤٩٣، وتوجد منها نسخة أخرى بمكتبة المتحف الآسيوي، بسان بطرسبرج، بروسيا، برقم: ١٠٧١، وأخرى بمكتبة دار العلوم الإسلامية، بباكستان، برقم: ٨٣٥، ٨٣٩. انظر: «خزانة التراث»: ٤٤/ ١٠٧ (٤٢٩٣٩).

(٣) طبعت مع الشرح بمطبعة السعادة، بمصر، ١٣٢٥هـ.

(٤) توجد منها نسخة بمكتبة الأزهر الشريف، برقم: ٥٤٨٨ توحيد/ ٨٠٦٤٩، رسالة رقم: ٢، وأخرى برقم: ٣١٥ مجاميع/ ١٠١٨٠، رسالة رقم: ١، انظر: «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١١/ ٣٢٧، و٢٢/ ٤٥، وقد طبع طبعة حجرية بالهند، ١٢٧١هـ وطبعة بالحروف، ١٢٩١هـ. انظر: «معجم المطبوعات العربية والمعربة» لسركيس: ٢/ ٧٧٧.

(٥) يوجد منها نسخة مخطوطة بمكتبة رضا، برامبور، بالهند، برقم: ٢٩١/ ١ (٧٣). انظر: «خزانة التراث»: ٤٤/ ١٠٣ (٤٢٩٣٣).

(٦) ذكرها ولده المؤرخ المصري عبد الرحمن في تاريخه: «عجائب الآثار»: ١/ ٤٦٦.

(٧) طبع بمطبعة جشمه فيض، بلكنهو، بالهند، ١٣٢٤هـ. انظر: «معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية الباكستانية منذ دخول المطبعة إليها حتى عام ١٩٨٠م»: ٤٤٦.

(٨) ذكره حاجي خليفة في: «كشف الظنون»: ٢/ ١٨٩٣.

٦- شرح المواقف، علاء الدين علي بن محمد بن مسعود، المعروف بـ«مصنفك» (ت. ٨٧٥هـ)[١].

٧- تنبيه الواقف إلى حل ألفاظ المواقف، لعبد الرؤوف المناوي المصري (ت. ١٠٣١هـ)[٢].

• سابعًا: طبعات الكتاب:

طبع كتاب «المواقف» عدة طبعات، أغلبها ممزوج بشرح الشريف، وبعضها أفرد فيه المتن وحده، وبيان هذه الطبعات نورده على النحو التالي:

١- طبع بمعرفة الحاج إبراهيم الصائب، بدار الطباعة العامرة، بالقسطنطينية، ١٢٣٩هـ[٣].

٢- طبع مع شرحه للجرجاني أيضًا، وعليه حاشية حسن جلبي (ت. ٨٨٦هـ) وعليها حاشية عبد الله بن حسن الكنغري (ت. ١٢٣٩هـ)، بمطبعة بولاق، بالقاهرة، ١٢٥٦هـ/ ١٨٤١م[٤].

٣- طبع طبعة كالسابقة، بلكنو بالهند، ١٢٦٠هـ[٤].

٤- طبع منه الموقفان الخامس والسادس المتعلقان بالإلهيات والسمعيات، مع التذييل المتعلق بالفرق، بليبسيك، ١٢٤٦هـ/ ١٨٤٨م، باعتناء المستشرق الدنماركي: سوارنزن (TH.SOERENSEN) مع تقديم له عن أهمية الكتاب[٥].

٥- طبع مع شرحه للجرجاني، بمطبعة الحاج محرم أفندي البوسنوي، بالقسطنطينية، ١٢٨٦هـ.

٦- طبع مع شرحه للجرجاني، وحواشي حسن جلبي (ت. ٨٨٦هـ) ومسعود الشيرازي (ت. ٩٠٥هـ) وعبد الحكيم السيالكوتي (ت. ١٠٦٧هـ)، بالمطبعة العامرة العثمانية، بإستانبول، ١٣١١هـ/ ١٨٩٤م.

٧- طبع مع شرحه للجرجاني أيضًا، وحاشيتي حسن جلبي وعبد الحكيم السيالكوتي، بتصحيح: السيد محمد بدر الدين النعساني (ت.١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م)، وعلى نفقة الحاج محمد أفندي ساسي المغربي التونسي، بمطبعة السعادة، بالقاهرة، ١٣٢٥هـ - ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٧م - ١٩٠٩م، وقد نشرته دار البصائر، بالقاهرة، في طبعة مصورة عن هذه الطبعة سنة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، وكذلك نشرته المكتبة الأزهرية، بالقاهرة، في طبعة مصورة أيضًا عن هذه الطبعة سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

---

(١) ذكره البابانى في: «هدية العارفين»: ١/ ٧٣٥.

(٢) له نسخة بمكتبة جامعة الملك سعود، بالرياض، برقم: ٧٣٥٢.

(٣) انظر: «معجم المطبوعات العربية والمعربة»: ٢/ ٦٨٠. (٤) المصدر نفسه.

(٥) وذكر يوسف سركيس في: «معجم المطبوعات العربية والمعربة»: ٢/ ١٣٣٢، أن على هذه الطبعة تعليقات للمستشرق سوارنزن. أو سورنس حسب فانديك في: «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع»: ٢٠٠.

٨- طبع منه الموقف الثاني (الأمور العامة) بشرح الجرجاني، بتعليق: الشيخ الدكتور/ محمد بيصار (شيخ الأزهر) (ت. ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م) بمطبعة عيسى البابي الحلبي، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

٩- طبع مستقلًّا، بتحقيق: إبراهيم الدسوقي عطية وأحمد محمد الجنبولي، بمطبعة العلوم ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م، ومنه أخذت طبعة مصورة ضمن سلسلة «مطبوعات في علم الكلام» بدار عالم الكتب، ببيروت، ونشر مكتبة المتنبي، بالقاهرة، ومكتبة سعد الدين، بدمشق، ١٩٨٠م، ثم صورته مكتبة المتنبي، بالقاهرة، ١٩٨٦م.

١٠- طبع مع شرح الجرجاني، وحاشيتي حسن جلبي وعبد الحكيم السيالكوتي، بضبط وتصحيح: محمود عمر الدمياطي، بدار الكتب العلمية، بيروت: ٢٠١٢م.

١١- طبع منه مبحث السمعيات بشرح الجرجاني، ومعه شرح للشيخ عبد الفتاح بركة، بدار النور المبين، بالأردن، ٢٠١٦م.

وتوالي هذه الطبعات منذ القرن الثالث عشر الهجري حتى الآن وفي مدائن مختلفة من أنحاء العالم، يشي بحاجة طلاب العلوم الشرعية المتجددة لهذا الكتاب، واستمرار عناية الشيوخ في أرجاء العالم الإسلامي بتقديمه وتدريسه لهم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وهو العلي العظيم.



❏ النسخ المعتمدة في تحقيق نصّ كتاب: «المواقف»:

حين عزمنا على إعادة نشر كتاب المواقف، اتخذنا ونحن بصدد تحقيق الكتاب عدة تدابير وإجراءات كان من أولها وأهمّها تقصّي النُّسخ الخطيَّة للكتاب وجمعها قدرَ الطَّاقة، إيمانًا منّا بأهمية هذه الخطوة بالنسبة لعمل محققي التراث، وقد أفضى هذا التَّقصّي إلى جمعِ أكثرَ من ثلاثينَ نسخة لكتاب: «**المواقف**»، تم فرزها واختبارها، واستبعاد ما ليس ذا أهمية معتبرة منها، ثم انتهينا إلى الاعتماد على النسخ الخمس التالية:

١- النسخة الأولى:

هي نسخة طوبقابي سراي بإستانبول، مجموعة قغوش، المحفوظة تحت رقم: (٨٦١) تقع في ١٤٥ لوحة، في كل لوحة ٢١ سطرًا، مكتوبة بقلم دقيق، وخطها رقعة، استخدم في كتابتها المدادان الأحمر والأسود، كان الأحمر لكتابة العناوين ورؤوس الفقرات، وكان الأسود لسائر الكتاب، وننبه على أن المراصد والمقاصد أشير إليها في هذه النسخة بالرموز، لا بالحروف كما في غالب النسخ.

وقد نسخت هذه النسخة في حياة المؤلف، حيث جاء في آخرِها: «حرَّره مؤلِّفُ الكتاب العبدُ الضَّعيفُ المُحتاجُ إلى رحمةِ اللهِ وغُفرانِه، عبدُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفَّارِ، يُعرف بعَضُد الإيجي الصِّدِّيقيّ -غَفَرَ اللهُ ذُنوبَه وسَتَرَ عُيوبَه- في شهور سنةِ ثلاثٍ وخمسين وسبعِ مئةٍ، وكان تمامُه في أوائلِ جُمادَى الآخرةِ من السَّنةِ، بمدينةِ دارِ الملكِ شيرازَ، حماها اللهُ عن الآفاتِ، وعَمَّر الدُّنيا بعَدلِ والِيها وإحسانِه غاية الإمكانِ».

وكما يظهر من هذه العبارة فإنه تم نسخها قبل وفاة المؤلف بثلاثة أعوام.

تتميز هذه النسخة أيضًا بأن ديباجتها وخاتمتها مكتوبتان بخطِّ المؤلِّف، فقد جاء على غلاف النسخة ما نصه: «كتاب المواقف في علم الكلام بخط مؤلفه» وقد عزَّز من صدقِ الحكم بأن الديباجة والخاتمة فقط هما بخط المؤلف عدة أمور، لعلَّ من أهمها كون هذين الموضعين مشبهين -إلى حد التَّطابُقِ- لخط العضد الإيجي الذي وقفنا عليه في إجازته لصدر الدين الحموي التي أثبتت على ظهر كتاب: «**لباب الأربعين في أصول الدين**» لسراج الدين الأرموي (ت. ٦٨٢هـ) من النسخة المحفوظة بمكتبة جار الله (١٢٥٢) بإستانبول.

وتتميز أيضًا هذه النسخة بكونها خزائنية، لكن محيت بياناتُ الخزانة بفعلِ فاعلٍ، فقد جاء: «كتاب المواقف في علم الكلام بخط مؤلفه لخزانة كتب مَن زُيِّنت ديباجتُه بألقابه... خلَّد الله»

وهذا المحو والطمس في بيانات التملكات متكرر، فكما كان في بيانات الخزانة كان أيضًا في تملكٍ من أحد التملكين المثبتين عليها، وإن بقي الآخر منهما، حيث كان نص التملك الثاني: «من عواري الزمن، دخل في نوبة الفقير المحتاج إلى رحمة الله تعالى: شاه شجاع عفا الله عنه».

وهـذا بالنسـبة للتملـكات المثبتة على غاشـية النسـخة، وأما بالنسـبة لتملك النسـخة المثبت في نهايتهـا، فقـد جاء فيه: «من كتب العبـد المذنب المحتاج، أقل عباد الله، «أبو إسـحاق» محمود شـاه بن محمد بن فضل الله بن عبد الله بن أسـعد بن نصر الله بن محمد بن شـيخ الإسلام عبد الله الأنصاري قدس سره، ابن محمد بن علي بن مير بن محمد بن أحمد بن علي بن جعفر بن أبي أيوب الأنصاري ﷺ» وقد كتب تحت اسم أبي إسحاق: «أصلح الله شانه».

وهـذا التملك مثبت في بطاقة مزخرفة باللونين الأزرق والذهبي، وهو مكتوب بالمداد الأحمر المزخرف بالبياض.

وبرغم كونها متميزة بميزة كون خط المؤلف عليها، إلا أنها يقينًا غير مقروءة عليه، نظرًا لوجود عـدة أخطاء بها لا يمكن أن تمر عليه هكذا دون تصويب أو تصحيح، لا سـيما الأخطاء التي وقعت في نصوص بعض الآيات القرآنية الكريمة المستشهد بها في تضاعيف الكتاب، وقد انبنى على هذا الأمر أننا حسمنا القول في عدم اعتبارها أصلًا رئيسًا لمادة كتاب: «**المواقف**».

وقد رمزنا لها بـ(أ).

٢- النسخة الثانية:

وهي نسـخة المكتبة السليمانية بإستانبول، مجموعة مسـجد آيا صوفيا، المحفوظة تحت رقم: (٢٣٧٥) وتقع في ١٧٠ ورقة، ومسـطرتها ٢٣ سطرًا تقريبًا، كتب النص بالمداد الأسود، والعناوين الرئيسة للمواقف والمراصد والمقاصد بالمداد الأحمر.

علـى هوامشـها حواشٍ متفرقة، تتنـوع إلى تعليقات علـى النص مختلفة المصـادر، وإلى تبيان لفروق النص مع نسخة أخرى.

نسخها محمد بن الحسن بن أبي الحارث بن .... بن المعال الكاشي وقت العصر من يوم الأحد السـابع والعشـرين من شهر الله الحرام محرم سنة سبع وخمسين وسـبع مئة بأصفهان، أي بعد عام واحد من وفاة المؤلف.

تتميز -بالإضافة إلى قدم تاريخها- بأنها قوبلت بنسخة صححت من أصل المصنف، فقد كتب مقابل قيد الفراغ ما نصه: «قوبل بنسخة صححت من الأصل للمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ».

ثم إن عليها عددًا من المقابلات والبلاغات والاستظهارات، تظهر مدى اعتناء ناسخها بالنص، لذا تعد هذه النسخة من أضبط نسخ الكتاب، وإن كان قد ورد فيها بعض السقط في مقدمة المؤلف بالإضافة إلى بعض الأخطاء التصحيفية والتحريفية، لا سيما في نصوص آيات القرآن الكريم.

لوحة البسملة مكتوبة بخط مغاير لبقية النسخة، كما أنه قد سقطت منها لوحة بأكملها، حاولنا العثور عليها، ولكن لم يحالفنا الحظ في ذلك.

وقد رمزنا لها بـ(ص).

٣- النسخة الثالثة:

نسخة طوبقابي سراي، مجموعة أحمد الثالث، وهي المحفوظة برقم: (١٨٠١) وتقع ضمن مجموع مكون من مؤلَّفين كلاهما لعضد الدين الإيجي، أولهما: «جواهر الكلام» والآخر هو «المواقف» الذي يبتدئ نصه من لوحة رقم: [٥١/ أ] إلى نهاية المجموع.

وقد جاء على غلاف المجموع: «هذا المجلد مشتمل على كتابي الجواهر والمواقف اللذين في علم الكلام من مصنفات المولى المخدوم الأعظم، ملجأ أفاضل العلماء بعدًا وقربًا، سلطان قضاة الإسلام شرقًا وغربًا، عضد الحق والدين عبد الرحمن الإيجي، أدام الله معاليه، ومد ظلال جلاله».

استخدم في كتابتها المدادان؛ الأسود للنص، والأحمر للعناوين.

كتب هذا المجموع في حياة المؤلف حيث نسخه قطب المؤذني القزويني[١] في آخر الربيعين لسنة أربع وخمسين وسبع مئة (٧٥٤هـ).

ثم آلت هذه النسخة إلى تملك حمد الخالدي أصغر تلاميذ المصنف؛ فقد جاء على غلاف المجموع ما نصه: «صار ملكًا بالمبايعة للعبد أصغر تلامذة المصنف برَّد الله مضجعه: حمد بن محمد بن حمد الخالدي ختم له بالخير».

كما جاء على اللوحة الأولى من أوراق «المواقف» منها ما نصه: «كتاب المواقف في علم الكلام مما أفاد به مولانا مولى الأنام، أستاذنا أستاذ أفاضل الأيام، منقح العلوم الشرعية والعقلية،

(١) لم نقف على ترجمته.

عضد الحق والدين عبد الرحمن الإيجي، أسكنه الله بحبوحة جنانه، ويرحم الله عبدًا قال: «آمينا» مالكه مع فرخه المسمى بالجواهر بالبيع الشرعي أضعف عباد الله الغني: حمد بن محمد بن حمد الخالدي، أطلعه الله على مكنونات الكتاب».

وقد اعتنى حمد بهذه النسخة اعتناءً كبيرًا، يظهر ذلك من عدة وجوه، منها أنه قابل نصَّ هذه النسخةِ بنسخةٍ قرئت على المصنف، وأضاف إليها ما زيد على النص الأصلي للنسخة وبالأخص مقدمة الإيجي للكتاب.

كما ذاكر الخالدي المتن منها وحلى هوامشه بحواش وتعليقات مفيدة، قال في خاتمة النص: «تم مذاكرته وتحشيته يوم الإثنين الخامس من شعبان عام ثلاث وستين وسبع مئة، حرره حمد بن محمد بن حمد الخالدي، ختم الله له بالخير، وختمت مذاكرته مرة أخرى في ذي القعدة من عام ثلاث وسبعين وسبع مئة، وقابلته بنسخة قرئت على المصنف».

وقد رمزنا لها بـ(خ).

٤- النسخة الرابعة:

نسخة مكتبة داماد إبراهيم، المحفوظة تحت رقم: (٨٠٦)، وتقع في ٢١٧ لوحة، ومسطرتها ١٩ سطرًا تقريبًا، كتب النص بالمداد الأسود، والعناوين الرئيسة بالأحمر، مع كبر في حجم العناوين والكلمات.

تملكها علي جلبي، ونص تملكه: «من نصيب علي جلبي بمنه».

كتب العنوان فيها داخل دائرة مزخرفة، ولوحة البسملة والتي تليها مكتوبتان داخل جدول.

على هوامشها تعليقات شارحة وموضحة، يكثر وجودها في الثلث الأول من الكتاب ثم تقل تدريجيًا إلى أن تنعدم هذه التعليقات إلا من بيان لنسخة أو استظهار للفظ أو ذكر لبلاغ.

تتميز بكون نصها مضبوطًا بالشكل في غالبها، وعلى هوامشها تصحيح لبعض ألفاظ المتن، ومقابلة لمتن «المواقف» على نسخ أخرى للكتاب.

ولكن بعض الآيات القرآنية الواردة بها اعتراها تحريف.

فرغ من نسخها حسن بن ... بن عثمان الرومي صبيحة يوم الأربعاء الثالث والعشرين من رمضان المعظم، سنة ست وتسعين وسبع مئة (٧٩٦هـ) في خانقاه شيخو بالقاهرة.

وكتب مقابل قيد الفراغ: «بلغت المقابلة والتصحيح على نسخة صححها الشيخ العلامة شمس الدين التبريزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ»، وهو من تلاميذ المصنف الذين خدموا كتبه ومؤلفاته؛ مثل شرح الجواهر، وهذا أحد الأسباب المهمة التي دفعتنا إلى اختيار هذه النسخة لنضمها إلى الأصول التي اعتمدنا عليها في مقابلة نص الكتاب.

ورمزنا لها بحرف (ت).

٥- النسخة الخامسة:

كتاب **«الكواشف شرح المواقف»** وهو شرح شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني تلميذ العلامة العضد الإيجي لكتاب **«المواقف»** تناول فيه الشارح بعض ألفاظ المتن بالشرح والتحليل على طريقة: (قوله: ...) بالإضافة إلى تتبع نسخ متن **«المواقف»** سواء المقروءة على المصنف أو غيرها، وإثبات الصواب من هذه النسخ في الألفاظ التي تناولها بالشرح، خاصة أن النسخة الأصلية للكتاب التي بخط العلامة الإيجي كانت بيد العلامة الكرماني.

وقد تميز هذا الشرح بعدة مميزات، من أهمها:

- أن الشارح كان ملازمًا للمصنف عند تأليفه القدر المكمل للكتاب على النحو الذي سبق ذكره، فأداه ذلك إلى حذف بعض الألفاظ أو الجُمل التي تم حذفها من متن الكتاب برغم اشتهارها في نسخ أخرى قرئت سابقًا على المؤلف.

- أن الكرماني كان قد حظي بقراءة النص على المؤلف قراءة تحقيق وتصحيح، فقد ورد في موضع أنه قال: «قوله: «الواحد» زيد بعده في نسختي التي قرأت عليه: «ثم إما أن يكون ...»» كما ورد في موضع آخر أيضًا: «فعلم من هذا أن ما وقع في النسخ بلفظ «الشيخ» تصحيف من لفظة «المسيحي» إذ هو القائل بكون الغاذية أربعًا والعاد لها كما نُقل عنه ... **هذا بحسب الدراية، وأما بحسب الرواية ففي نسختي التي سمعت منها عنه التي هي أم النسخ المصححة** بلفظة: «المسيحي» فظهر أنه لا معنى للفظة الشيخ».

وفي هذين الموضعين وأشباههما ما يؤكد أهمية هذا النص ويكشف عن ميزاته، ومدى دقته وتصحيحه.

- أن الشارح اعتنى بنص الكتاب اعتناء بالغًا، فقد صرح رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمقابلته نص **«المواقف»** بعدة نسخ كانت بين يديه، تتفاوت في نفاستها بين ما هو مقروء على المصنف، وبين ما هو مما انتشر من

الكتاب في صورتيه «إبرازتيه» السالف ذكرهما.

- تصويبه لما اختلفت فيه النسخ بما استقر عليه المصنف في قراءته الأخيرة عليه، وبين ما هو منتشر من النسخ.

- وقد ظهر من منهج الشارح أنه كان عند الترجيح يرجع تارة إلى الرواية عن المصنف بالقراءة عليه، وأخرى بالدراية حسبما يقتضيه المقام، اعتمادًا على السياقات الكلامية التي استقى منها المصنف مادة كتابه أو إلى المعلومات العامة للشارح بالإضافة إلى عنايته وتوفره على النص وضبطه وتحريره.

يقول الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ: «إني سعيت في تصحيح اللفظ؛ إمَّا نقلًا عن خطه؛ إذ حصل عندي مسودة الأصل وكنت ملازمًا عند تأليف القدر المكمل، وإما استكشافًا منه إذ قد ساعدني التوفيق على الاشتغال بهذا التعليق قبل انتقاله إلى دار الأنس، وارتحاله إلى جوار القدس، اللهم إلا من مفاتح الموقف السادس إلى آخره فإني أكملته بعد الابتلاء بهجره».

ثم إن شرحه وتفسيره جدير بكل تقدير، يرحم الله الجميع، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ورمزنا لها بحرف (ك).



وبعد، فهذه هي الأصول التي اعتمدنا عليها في تحقيق نص كتاب «المواقف» بعد انتقائها من عدد غير قليل مما وقفنا عليه من نسخ الكتاب في خزائن المخطوطات حول العالم، ولعله من الجدير بالذكر أن نثبت هنا قائمة ببعض النسخ التي وقفنا عليها؛ فمنها:

١- نسخة مكتبة آياصوفيا، المحفوظة برقم: (٢٣٧٤)، وقد نسخت عام: ٧٥٣هـ.

٢- نسخة مكتبة الدولة برلين، المحفوظة برقم: (Quart.66) وقد نسخت عام: ٧٥٧هـ.

٣- نسخة مكتبة داماد إبراهيم، المحفوظة برقم: (٨٠٥)، وقد نسخت عام: ٧٦١هـ.

٤- نسخة مكتبة يوسف أغا بقونية، المحفوظة برقم: (٢٠)، وقد نسخت عام: ٧٦٨هـ.

٥- نسخة مكتبة وحيد باشا، المحفوظة برقم: (١١٤٥)، وقد نسخت عام: ٧٧٣هـ.

٦- نسخة مكتبة حافظ أحمد أغا، المحفوظة برقم: (٥ - عقائد)، وقد نسخت عام: ٧٧٧هـ.

٧- نسخة مكتبة حسن جلبي، المحفوظة برقم: (٦٠٦)، وقد نسخت عام: ٧٧٩هـ.

٨- نسخة مكتبة حاجي سليم أغا، المحفوظة برقم: (٦٦٤)، وقد نسخت عام: ٧٩٣هـ.

٩- نسخة المكتبة البلدية بإزمير، المحفوظة برقم: (٤٩٦ / ١٤)، وقد نسخت عام: ٧٩٧هـ.

١٠- نسخة مكتبة حسن باشا، المحفوظة برقم: (٤٠٥٢)، وقد نسخت عام: ٨٠١هـ.

١١- نسخة مكتبة فاتح، المحفوظة برقم: (٣١٦٢)، وقد نسخت عام: ٨٠٣هـ.

١- نسخة مكتبة عزيز هدائي، المحفوظة برقم: (٩٠٢)، وقد نسخت عام: ٨٠٤هـ.

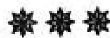
١- نسخة مكتبة فاتح، المحفوظة برقم: (٣١٥٨)، وقد نسخت عام: ٨١٠هـ.

١- نسخة مكتبة لا له لي، المحفوظة برقم: (٢٤٥١)، وقد نسخت عام: ٨٨٥هـ.

١- نسخة مكتبة فاتح، المحفوظة برقم: (٣١٦٣)، وقد نسخت عام:٨٨٦هـ.

٢- نسخة المكتبة الوطنية بباريس، المحفوظة برقم: (Arab 2392)، وقد نسخت عام: ٩٨٢هـ.

بالإضافة إلى عدد غير قليل من النسخ غير المؤرخة متفرقة في خزائن المخطوطات شرقًا وغربًا، وفيما اعتمدناه بالنظر إلى خصائصه ومميزاته غنية.



❑ **عملنا في تحقيق الكتاب:**

في ضوء ما سبق ذكره من نسخ الكتاب التي تناثرت هنا وهناك، وفي ظل هذا العدد الهائل منها، كان لا بد من منهج علمي وعملي يتبع لتحقيق هذا النص الذي خطته أنامل القاضي عضد الدين، وبيان هذا المنهج يستدعي منا ذكر هذه النقاط التالية:

١- ضبط النص:

نعني بضبط النص عملية التحقيق ذاتها، بأن نترك النص في أقرب صورة انتهى إليها المؤلف، وهذا أمر لم يكن سهلًا، نظرًا لتعدد قراءات الكتاب على المؤلف، وما استتبع ذلك من تغييرات وتعديلات منه على النص، وقد ظهر ذلك في صور شتى من أبرزها انتشار عدة نسخ قرئت على المؤلف غير مؤرخة -غالبًا- بتاريخ يعرف منه أنها العرضة الأخيرة عليه، بالإضافة إلى عدم اتفاق النسخ المقروءة على المؤلف على كثير من المواضع المؤثرة في توثيق النص وتحريره.

وقد تغلبنا على هذين الأمرين بعدة طرق من أهمها أننا راعينا التدرج في قوة النسخ، فاعتمدنا من النسخ ما كان منها عليه خط المصنف ثم نسخ التلاميذ ثم النسخ التي قرئت على عالم أو صوبها وصححها، وهكذا؛ مما جعلنا نعتمد منهج النص المختار في ضبط النص وتحقيقه.

وكان من أهم مناهج الترجيح بين النسخ -لتثبيت المهم واعتماده- النظرُ في شرح كتاب المواقف المسمى: «**الكواشف**» الذي سلف، وقد بينا أن مؤلفه من أواخر من قرأ الكتاب على العضد وصححه؛ وقد كان لتصحيح الكرماني لألفاظ المتن -بحسَب استقرائنا- ثلاث حالات:

الحالة الأولى:

التأكيد من الشارح أن هذا اللفظ أو هذه العبارة هي الصواب، وما عداها خطأ أو تحريف من النساخ؛ لأن النسخة التي بخط المصنف -التي هي في حوزة الكرماني- تشير إلى هذا، وأنه تلقى هذه الألفاظ رواية هكذا، ويؤكد ذلك بعبارات لا تدع مجالًا للشك بأن الأمر كما قال.

وهذه الحالة اعتمدنا فيها كلام الكرماني في إقامة نص الكتاب إثباتًا وحذفًا.

الحالة الثانية:

وهي أقل من الأولى في التأكيد؛ إذ يبين الكرماني أن ما نقله هو الصواب بعبارات تفيد أن هذا الترجيح بين النسخ استحسان منه،لا سيما مع السكوت وعدم الإفصاح عن كون ما أثبته أو رجحه من نسخة المصنف أو لا.

وقد اعتمدنا بعض ترجيحاته تلك؛ لكونها أنسب لعبارات القوم، لا سيما من كان كلامه أحد مصادر الكتاب الرئيسة.

الحالة الثالثة:

وفيها يقوم الكرماني بإثبات الفروق بين النسخ، لكن بدون ترجيح، وإن كان يذكر أحيانًا أن هذا اللفظ هو في نسخة الإيجي، لكن اللفظ الآخر أيضًا صحيح.

وههنا أعملنا صناعة التحقيق في الترجيح بين النسخ المعتمدة ككل، ملتزمين ما اتفقت عليه أكثر النسخ.

ثم كان من منهجنا في ضبط النص أن أثبتنا فروق النسخ في الهوامش بناء على ترتيب درجة القوة ثم الصحة، على النحو التالي: (أ) ثم (ص) ثم (خ) ثم (ت)، وقد بان من خلال وصف النسخ سبب اختيارنا هذا الترتيب.

على أنَّنا لم نثبت في الهامش من الفروق ما كان تحريفًا محضًا، وخطأ خالصًا، تفاديًا للإملال، ورغبة في ألَّا نثبت من الفروق إلَّا ما كان صحيحًا أو محتملًا.

٢- تحرير النص وتوثيقه:

أما عن تحرير النص فإنا قد اعتمدنا في رسم ألفاظ النص على قواعد الإملاء الحديث، ولم نلتفت إلى طريقة النساخ في ذلك، وفيما يتعلق بنصوص الآي القرآنية الكريمة فإنا قد اتبعنا فيها رسم المصحف العثماني، وجعلنا الصحيح الثابت من نصوص الحديث النبوي الشريف بخط غامق بين قوسي تنصيص.

ثم إننا اعتمدنا في ضبط النص بالشكل على الاقتصار على ضبط ما يشكل من الكلام وضبط الإعراب غالبًا، مع الالتزام بعلامات الترقيم بغية إيصال المعنى وتقريبه لذهن القارئ.

وأخيرًا قسمنا النص إلى فقرات روعي فيها وحدة الموضوع، في غير تطويل ممل، ولا إيجاز مُخل.

وأما ما يتعلق بالتوثيق والعزو فإننا رددنا ما صرح به المؤلف من أقوال منسوبة لأصحابها إلى مظانها الأصيلة إن كانت موجودة، وإلا رددناها إلى أقدم أو أصح المصادر الناقلة لهذه الأقوال لا سيما ما كان منها من موارد المؤلف ومصادره.

ولم نذكر بيانات المصادر والمراجع المذكورة في الهامش عند إيرادها لأول مرة؛ وإنما اكتفينا بذكر البيانات في لائحة المصادر والمراجع في نهاية الكتاب.

ولما كان الكتاب أصلًا من أصول المدرسة الأشعرية لم نعز ما نسبه المؤلف إلى أهل السنة إلى مصادرهم الرئيسة، إلا ما نسبه إلى شخص بعينه فإننا نعزوه إلى مصدره أو الديوان مظنة وجود هذا النص.

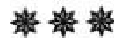
٣- إضاءة النص والتعليق عليه:

فيما يتعلق بهذا الجانب فإنَّنا لم يكن لنا تعليقٌ على نص المؤلف إلا في مواضع قليلة جدًّا، ثم اكتفينا في التعليق بنقل كلام السابقين من الشراح وغيرهم ممن يكون كلامهم إضافة مهمة لإضاءة النص، وكان ذلك على النحو التالي:

- شرح غريب الألفاظ والأساليب، وذلك بالرجوع إلى دواوين اللغة وأهم المعاجم، كتهذيب الأزهري، وصَحاح الجوهري وغيرهما.

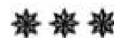
- الإحالة في التعريف بالفرق على كتب الملل والنحل والمقالات.

- التعليق بكلام الشراح كالكرماني والسيف الأبهري والسيد الشريف عند الضرورة، بأن يكون التعليق داعمًا لمراد المصنف أو موضحًا له أو بيانَ استدراكٍ عليه.

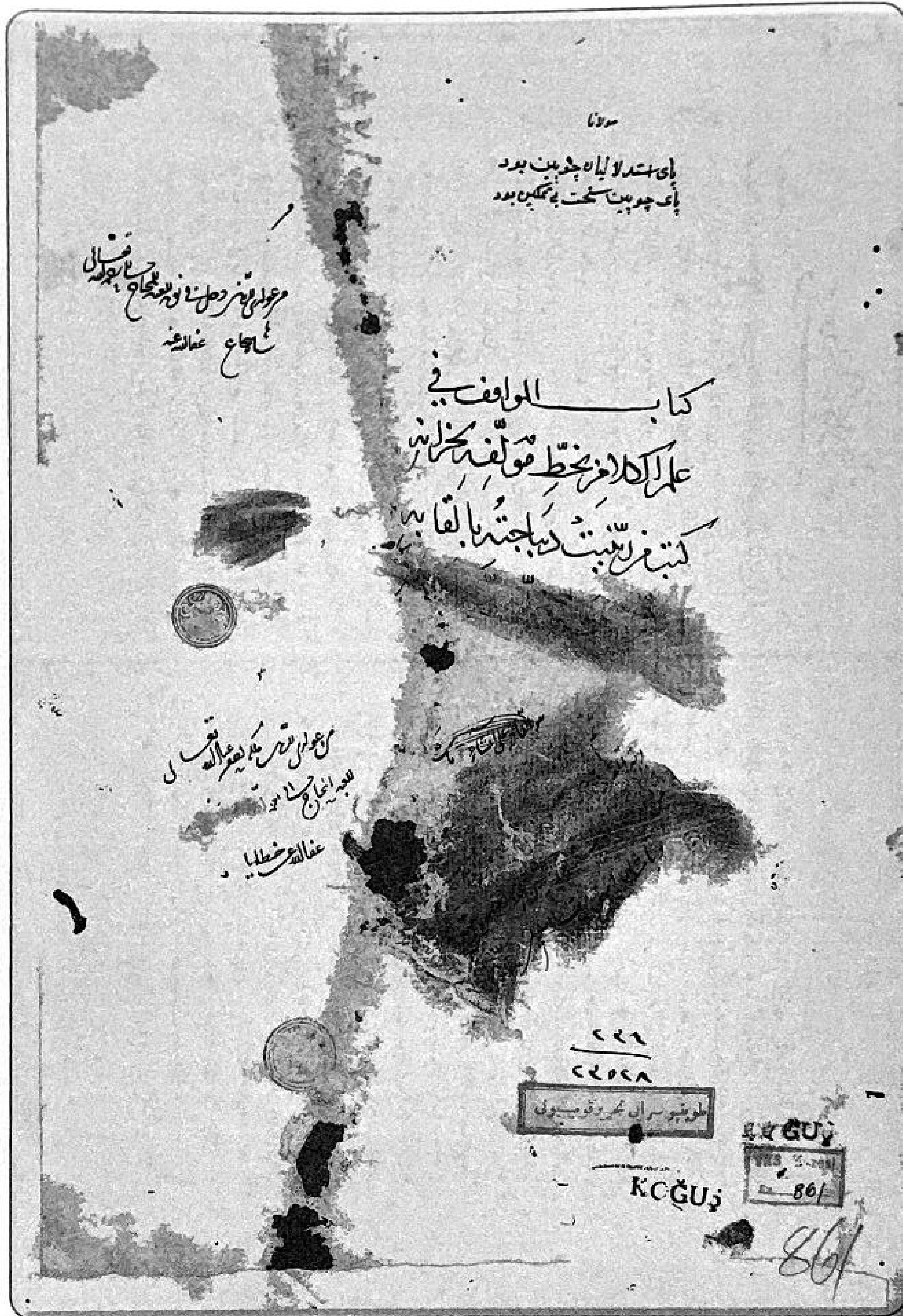


وفي الختام، حسبنا في هذا العمل أننا اجتهدنا في تحريره، وبذلنا قصارى جهدنا ووسعنا في تحقيقه وتنميقه، فما كان من توفيق فمن مَنٍّ الباري صانع الموجودات وبارئ المسموكات، وما كان غير ذلك فالله نسأل وبنبيه المصطفى صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نتوسل أن يعمنا فيه بمغفرته، ويسترنا بشآبيب رحمته، إنه غفور رحيم، جواد كريم، والله المستعان، وهو حسبنا ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين.

مكتب إحياء التراث الإسلامي
مشيخة الأزهر الشريف



نماذج من النسخ الخطية



غلاف النسخة (أ)

اللوحة الأولى من نسخة (أ)

والنار وخلود أهل الجنة فيها والكفار في النار وخروج العصاة والشفاعة حق وبعث الرسل الى المكلفين حق
من آدم الى محمد وأهل بيعة الرضوان وأهل بدر من أهل الجنة والإمام يجب نصبه على الكل والإمام الحق
بعد رسول الله أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي والأفضلية بهذا الترتيب ولا نكفر أحدا من أهل القبلة إلا بما فيه نفي
للصانع والمعاد أو للعلم أو نسبة الحوادث للنبي أو العالم بحجيته به معرفون ولو يعمل عليه كاستحلال المحرمات
وأما ما عداه فالقائل به مبتدع غير كافر وللفقهاء في تفاصيلهم خلاف من خارج عن فننا هذا وليكن هذا آخر
الكلام من كتاب المواقف ونسأل الله أن يثبت قلبنا على دينه ولا يزيغه بعد الهداية ويعصمنا عن الغواية ويوفقنا
لما يرضاه رسول الله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان ويعفو عن طلاب العلم وما لا يخلو عنه الزمن المشهود
الزلات فإنه ... ورحمته إنه هو الغفور الرحيم والحمد لله أولا وآخرا والصلاة على نبيه محمد وآله وأصحابه العظام
حرره مؤلف الكتاب العبد الضعيف المحتاج إلى رحمة الله وعفوه عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار
المعروف بعضد الإيجي الصديقي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه في شهور سنة ست وخمسين وسبعمائة
وكان تمامه في أوائل جمادى الآخرة من السنة بمدينة دار الملك شيراز حماها الله عن الآفات
وعمم الدنيا بالعدل والنعم وإحسانه عليه الامتنان



اللوحة الأخيرة من نسخة (أ)

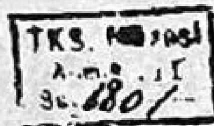
اللوحة الأولى من نسخة (ص)

اللوحة الأخيرة من نسخة (ص)

متن مواقف

هذه المجلة مشتمل على كتابي

الجواهر والمواقف اللذين في علم الكلام



من مصنفات المولى المخدوم الأعظم

ملك أفاضل العلماء بعداً وقرباً

سلطان قضاة الإسلام شرقاً وغرباً

عضد الملة والدين عبد الرحمن الإيجي

أدام الله معاليه ومد ظلال جلاله

صار ملكاً بالمبايعة للعبد أصغر

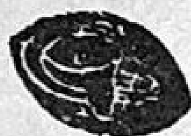
تلامذة المصنف برد الله مهجته

محمد بن محمد بن محمد الخالدي ختم الله بالخير

كتاب جواهر الكلام وكتاب متن المواقف

لعضد الدين في علم الكلام





غلاف المجموع المشتمل على النسخة (خ)

كتاب المواقف في علم الكلام مما افاده
مولانا مولى الانام استادنا استاد
افاضل الايام منقح العلوم الشرعية
والعقلية عضد الحق والدين عبد الرحمن
الايجي اسكنه الله بحبوحة جنانه
ويرحم الله عبداً قال آمينا مالكه
مع فرعه المسمى بالجواهر ثانياً البيع الشرعي
اضعف عباد الله الغني محمد بن محمد بن
محمد الخالدي اطلعه الله على مكنونات
الكتاب

لوحة العنوان من نسخة (خ)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله العلي شأنه الجلي برهانه القوي سلطانه
الكامل حوله الشامل طوله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن بكمال قدرته
وجعل الأرض مستقرا لبني آدم ببالغ حكمته وكرم بني آدم بالعقل الغريزي والعلم الضروري
وأهلهم للنظر والاستدلال والارتقاء في مدارج الكمال ثم أمرهم بالتفكر في مخلوقاته
والتدبر في مصنوعاته ليوصلهم إلى العلم بوجود صانع قديم قيوم حكيم واحد أحد فرد
صمد منزه عن الأشباه والأمثال متصف بصفات الجلال مبرأ عن شوائب النقص
جامع لجهات الكمال غني عما سواه فلا يحتاج إلى شيء من الأشياء عالم بجميع المعلومات
فلا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء قادر على جميع الممكنات
على سبيل الاختراع والإنشاء مريد لجميع الكائنات متوحد بصفات الأفعال وصفات
الأسماء أزلي أبدي متوحد بالقدم والبقاء ومتفرد بما علاه بالعدم والفناء
له الملك يحيي ويميت ويبدئ ويعيد ويتفرد بخلقه ويريد لا يجب عليه شيء له الخلق
والأمر يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا يعلل أفعاله بالأغراض والعلل قدر الأرزاق
والآجال في الأزل ثم ابتعث إليهم الأنبياء والرسل مصدقا لهم بالمعجزات الظاهرة
والآيات الباهرة ليدعوهم إلى تنزيهه وتوحيده ويأمرهم بمعرفته وتعظيمه وتمجيده
وبلغوا أحكامه إليهم مبشرين ومنذرين بوعده ووعيده فأقام بهم الحجة وأوضح
المحجة ثم ختم بأعلاهم قدرا وأتمهم نورا وأشرفهم نسبا وأزكاهم مغرسا
وأطيبهم منبتا وأكرمهم محتدا وأقومهم دينا وأعدلهم ملة وأوسطهم أمة وأسمحهم جبلة
وأشدهم [illegible] وأكرمهم [illegible] نصرة سيد البشر المبعوث إلى الأحمر والأسود
الشفيع المشفع يوم المحشر حبيب الله أبي القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم وأنزل
معه كتابا عربيا مبينا فكمل لعباده دينهم وأتم عليهم نعمته ورضي لهم الإسلام دينا كتابا كريما
وقرآنا عظيما ذا غايات ومواعظ محفوظا في القلوب [illegible] لا يأتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه [illegible] من التحريف [illegible] ورضي عن أصحابه
[illegible] بخلافته [illegible] قواعد الدين [illegible]
[illegible] الفتق [illegible] الشعث [illegible] الكلمة [illegible] الإيمان [illegible]
وجلب المصالح ودرء المفاسد [illegible] واقتفى أثره والتزم [illegible]
[illegible] الجبابرة [illegible] الأكاسرة حتى أضاء [illegible] الآفاق وأشرق [illegible]
وزينوا [illegible] بالمعارف ومحاسن الخصال ومكارم الأخلاق وطهروا الظواهر
من [illegible] والبواطن [illegible] والصلاة [illegible] صلى الله عليه [illegible]
[illegible] نجم [illegible] وعلى آله نجوم الهدى ومصابيح الدجى

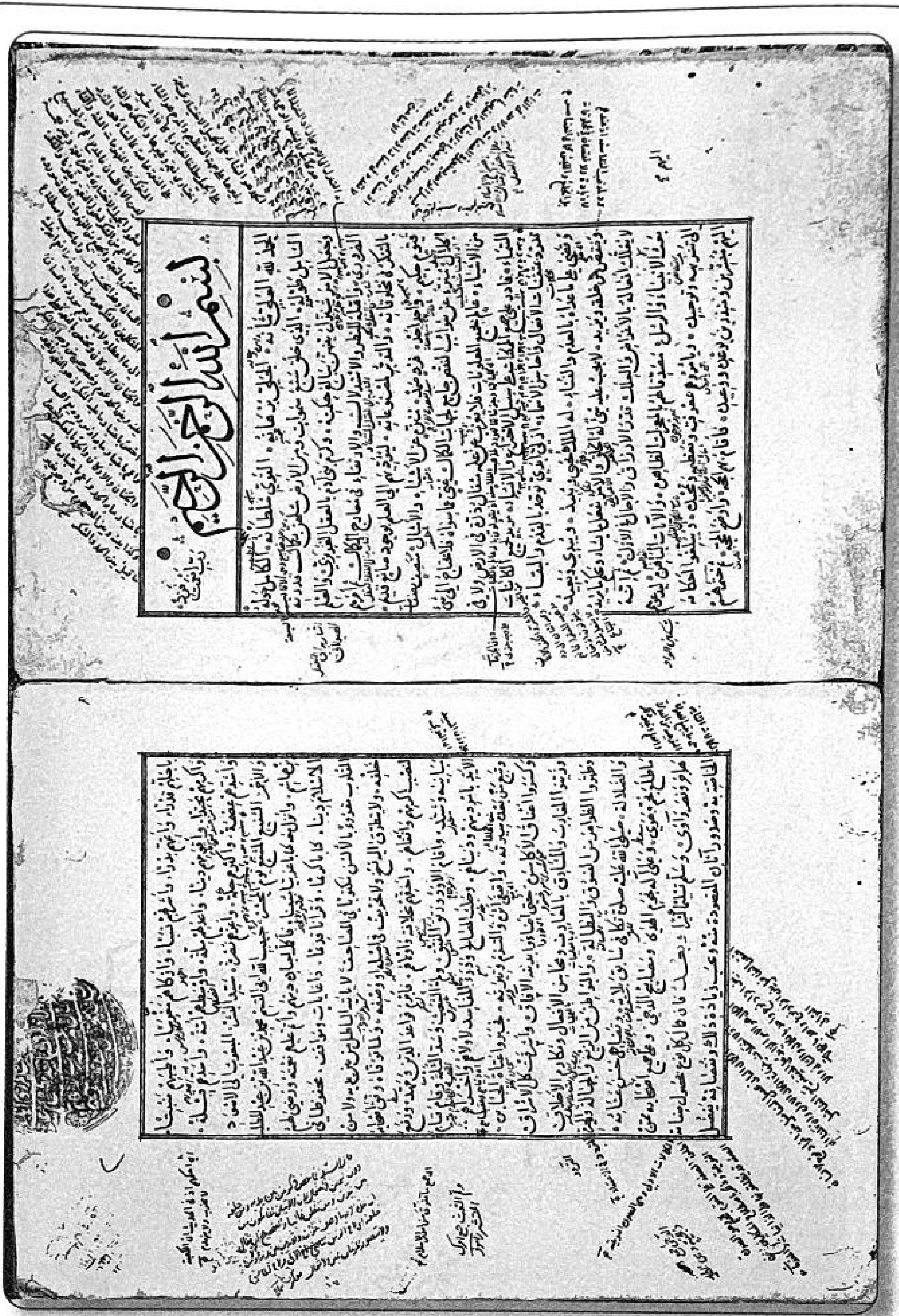
اللوحة الأولى من نسخة (خ)





٨٠٦

غلاف النسخة (ت)



اللوحة الأولى من نسخة (ت)





اللوحة الأخيرة من نسخة (ت)

المواقف

للعلامة النظّار المتكلم
عضد الدّين الإيجيّ
المتوفى سنة ٧٥٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ أنعمتَ فَزِد[١]

الحمدُ للهِ العليِّ شأنُه، الجليِّ بُرهانُه، القويِّ سُلطانُه، الكاملِ حولُه، الشاملِ طَولُه، الذي خلَق سبعَ سمواتٍ ومن الأرضِ مثلَهن بكمالِ قدرتِه، وجعَل الأمرَ يَتنزَّلُ بينهن ببالغِ حِكمتِه، وكرَّم بني آدمَ بالعقلِ الغريزيِّ، والعلمِ الضَّروريِّ، وأهَّله[٢] للنظرِ والاستدلال، والارتقاءِ في مدارجِ[٣] الكمال، ثم أمرَهم بالتَّفكُّرِ في مخلوقاتِه، والتَّدبُّرِ لمصنوعاتِه؛ ليُؤدِّيَهم إلى العلمِ بوُجودِ صانعٍ قديمٍ قيُّومٍ حكيمٍ، واحدٍ أحد[٤]، فردٍ صمد، مُنزَّهٍ عن الأشباهِ والأمثال، مُتَّصفٍ بصفاتِ الجلال[٥]، مبرَّأ عن شوائبِ النَّقصِ، جامعٍ لجهاتِ الكمال، غنيٍّ عمَّا سواه؛ فلا يحتاجُ إلى شيءٍ من الأشياء، عالمٍ بجميعِ المعلومات؛ فلا يعزبُ عن علمِه مثقالُ ذرَّةٍ في الأرضِ ولا في السماء، قادرٍ على جميعِ المُمكناتِ على سبيلِ الاختراعِ والإنشاء، مُريدٍ لجميعِ الكائناتِ تفرَّد بمتقناتِ الأفعالِ وأحاسنِ[٦] الأسماء، أزليٍّ أبديٍّ توحَّد بالقِدمِ والبقاء، وقضَى على ما عداه بالعدمِ والفناء، له الملكُ يُحيي ويُبيد، ويُبدئ ويُعيد، ويَنقُصُ من خلقِه ويزيد، لا يجبُ عليه شيءٌ له الخلقُ والأمرُ يفعلُ ما يشاءُ ويحكمُ ما يُريد، لا تُعلَّلُ أفعالُه بالأغراضِ والعِلل[٧]، قدَّر الأرزاقَ والآجالَ في الأزَل، ثم إنَّه بعَث إليهم[٨] الأنبياءَ والرُّسلَ مُصدِّقًا لهم بالمُعجزاتِ الظَّاهرة، والآياتِ الباهرة[٩]؛ ليَدعُوهم إلى تَنزيهِه وتَوحيدِه، ويَأمروهم بمَعرفتِه وتَعظيمِه وتَمجيدِه، ويُبلِّغوا أحكامَه إليهم مُبشِّرين ومُنذِرين بوعدِه ووعيدِه؛ فأقام بهم الحجَّة، وأوضَح المَحجَّة، ثم ختمَهم[١٠] بأجلِّهم قدرًا، وأتمِّهم بدرًا، وأشرفِهم نسبًا، وأزكاهم مغرسًا، وأطيبِهم منبتًا، وأكرمِهم محتِدًا، وأقومِهم دينًا، وأعدلِهم مِلةً، وأوسطِهم أمةً، وأسدِّهم قِبلةً، وأشدِّهم عِصمةً، وأكثرِهم حكمةً، وأعزِّهم نصرةً، سيِّدِ البشرِ، المَبعوثِ إلى الأسودِ والأحمر، الشَّفيعِ المُشفَّعِ يوم المَحشر، حبيبِ اللهِ[١١] أبي القاسمِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ المطَّلبِ بنِ هاشمٍ.

---

(١) الجملة زيادة من: (أ).
(٢) (ص): «وأهَّلهم».
(٣) غير (خ): «معارج»، والمثبت موافق لـ (ك).
(٤) «أحد» ليس في: (ص).
(٥) غير (خ): «الكمال»، والمثبت موافق لـ (ك).
(٦) غير (خ): «وأحسن»، والمثبت موافق لـ (ك).
(٧) من قوله: «له الملك يحيي ويبيد» إلى هنا ليس في: (ص).
(٨) «إليهم» ليس في: (ص).
(٩) قوله: «والآيات الباهرة» ليس في: (ص).
(١٠) (خ): «ختم»، و«وتوحيده ويأمرهم... المحجة» ليس في: (ص).
(١١) من قوله: «وأشرفهم نسبًا» إلى هنا ليس في: (ص).

وأنزَل معه كتابًا عربيًّا مبينًا، فأكمَل (١) لعباده دينَهم وأتمَّ عليهم نِعمتَه ورضِي لهم الإسلامَ دينًا، كتابًا كريمًا، وقرآنًا قديمًا، ذا غاياتٍ ومواقفَ، محفوظًا في القلوب مقروءًا بالألسنِ (٢)، مكتوبًا في المصاحفِ، لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا (٣) من خلفِه، ولا يتطرَّقُ إليه نَسخٌ (٤) ولا تحريفٌ في أصلِه أو وصفِه.

ولمَّا توفَّاه وفَّق أصحابَه لنَصبِ أكرمِهم وأتقاهم، وأحقِّهم بخلافتِه وأولاهم، فأبرَم قواعدَ الدين ومهَّد، ورفَع مبانيَه وشيَّد، وأقامَ الأودَ (٥)، ورتَق الفتقَ (٦)، ولمَّ الشَّعَثَ (٧)، وسدَّ الثُّلمةَ (٨)، وقامَ قيامَ الأيِّدِ بأمرِ دينِهم ودنياهم، وجلَب المصالحَ ودرَأ المفاسِدَ لأُولاهم وأُخراهم، وتبع مَن بعده سيرتَه، واقتفى أثرَه، والتزَم وتيرتَه (٩)، فجبروا عُتاةَ الجبابرةِ، وكسَروا أعناقَ الأكاسرةِ؛ حتى أضاءوا بدينِه الآفاق، فأشرَقت (١٠) كلَّ الإشراق، وزيَّنوا المغاربَ والمشارقَ (١١) بالمعارفِ ومحاسنِ الأفعالِ ومكارمِ الأخلاق، وطهَّروا (١٢) الظَّواهرَ من الفسوقِ والبطالة، والبواطنَ من الزَّيغِ والجَهالة، والحيرةِ والضلالة.

صلَّى الله تعالى عليه صلاة تكافئ سابق بلائه (١٣)، وتُضاهي حُسنَ غَنائه (١٤) ما طلَع نجمٌ وهوَى، وعلى آلِه نجومِ الهدى ومصابيحِ الدُّجى، وعلى جميع أصحابِه ممَّن هاجَر ونصَر (١٥) وآوَى، وسلَّم تسليمًا كثيرًا (١٦).

---

(١) (أ) و(خ): «وأكمل».

(٢) من قوله: «كتابًا عربيًّا...» إلى هنا ليس في: (ص).

(٣) «ولا» ليس في: (ص).

(٤) قوله: «ولا يتطرق إليه نسخ» ليس في: (ص).

(٥) الأود: الاعوجاج. راجع: «التقفية في اللغة» للبندنيجي: ٣١٥.

(٦) الرتق: إصلاح الفتق، الفتق: الشَّقُّ. راجع: «تهذيب اللغة» للأزهري: ٩/ ٦١، ٦٨.

(٧) الشعث بتحريك العين وتسكينها: انتشار الأمر وخلله، والمقصود: أن الله أصلح وجمع ما تفرق من أموره. راجع: «لسان العرب» لابن منظور: ٢/ ١٦١.

(٨) الثلمة: الخلل، والمقصود: أنه أصلح الخلل الواقع في المجتمع. راجع: «لسان العرب»: ١٢/ ٧٩.

(٩) الوتيرة: الطريقة، قال ثعلب: هي من التواتر أي التتابع، وما زال على وتيرة واحدة أي على صفة. راجع: «لسان العرب»: ٥/ ٢٧٦.

(١٠) (خ) و(ت): «وأشرقت».

(١١) قوله: «المغارب والمشارق» في (أ): «المشارق والمغارب».

(١٢) (ص): «فطهروا».

(١٣) أي: سابق مشقته وعنائه في إزهاق الباطل وإفنائه. راجع: «شرح المواقف» للسيد الشريف: ٧.

(١٤) أي: نفعه وكفايته في إظهار الحق وإعلائه. راجع: «شرح المواقف»: ٧.

(١٥) (خ): «أو نصر».

(١٦) قال الكرماني: «قد اشتملت هذه الخطبة على جميع العقائد الدينية التي لا بد منها إجمالًا؛ وهي مسائل هذا العلم، ولعمري إنه من أحسن أنواع حسن المطالع وبراعة الاستهلالات».

وبعدُ:

فـإنَّ كمالَ كلِّ نـوعٍ بحصولِ صفاتِه الخاصَّة بـه، وصدورِ آثارِه المقصودةِ منه، وبحسَـبِ زيادة ذلـك ونُقصانِـه يفضل(١) بعضُ أفـرادِه بعضًا؛ إلـى أن يُعدَّ أحدُهم سـماءً والآخرُ أرضًا، والإنسـانُ مشـاركٌ لسـائرِ الأجسـامِ في الحصولِ في الحيِّزِ والفضَاء، وللنَّباتاتِ في الاغتِذاء والنُّشوءِ والنَّماء، وللحيواناتِ العُجمِ في حياتِه بأنفاسِـه، وحركتِه بالإرادةِ وإحساسِـه، وإنَّما يَتميَّزُ بما أُعطِي من القوَّةِ النُّطقيـة، وما يَتبَعُها مـن العقلِ والعُلـومِ الضَّروريَّة، وأهليَّتِـه للنَّظرِ والاستِدلال، وعلمِه بما أمكن واستحال(٢)، فإذًا كمالُه بتَعقُّلِ المعقولات، واكتِسابِ المَجهولات.

والعُلومُ مُتشـعِّبة مُتكثِّرة، والإحاطةُ بجُملتِها مُتعسِّرة أو مُتعذِّرة، فلذلك افترَق أهلُ العلمِ زُمَرا، وتَقطَّعـوا أمرَهم بينهم زُبُرا(٣)، بيـن مَنقولٍ ومعقول(٤)، وفُروعٍ وأُصول، وتَفـاوَت حالُهم، وتفاضَل رجالُهم، إلى أن قال ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما في درجاتِهم: «إنَّها خمسُ مئةِ دَرجةٍ، ما بين الدَّرجتينِ مَسيرةُ خمسِ مئةِ عامٍ»(٥).

وقـال بعضُ(٦) أكابرِ الأئمَّةِ وأحبارِ(٧) الأمَّةِ في الخبرِ المشـهور، والحديـثِ المأثور: «**اخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ**»(٨)، يعني: اختلافَ هِمَمِهم في العُلومِ؛ فهِمَّةُ واحدٍ في الفقهِ، وهمَّةُ آخرَ في الكلامِ، كما اختلَفَت(٩) هِممُ أصحابِ الحِرَفِ ليقومَ كلُّ واحدٍ بحرفةٍ فيتمَّ النِّظام.

---

(١) قال الكرماني: «وفي بعض النسخ: «يفضل» بدل «يتفضل» والأول أظهر».

(٢) (خ): «أو استحال».

(٣) زُبُـرًا بالضـم: كُتُبًا، وزُبَرًا بالفتح: قِطَعًا، والمعنى: اتخذ العلماء أمـر العلم فيما بينهم قطعًا مختلفة أو كتبًا متفاوتة دائرًا أمرهم فيه. راجع: «تهذيب اللغة»: ١٣/ ١٩٧.

(٤) قوله: «منقول ومعقول» في (أ) و(ت): «معقول ومنقول».

(٥) أورده أبـو طالـب المكِّيُّ في «قوت القلـوب»: ١/ ٢٤١، والغزاليُّ في «إحياء علوم الدِّيـن»: ١/ ٢٠، بلفظ: «للعلماء درجاتٌ فوق الَّذين آمنوا بسبع مئة درجة، ما بين الدَّرجتين خمس مئة عام».

(٦) هو الإمام أبو بكر القفال المروزي، كما في «تبيين كذب المفتري»: ٢٣٤.

(٧) (خ): «أخيار».

(٨) جـزء مـن حديـث أخرجه البيهقـيُّ في «المدخـل» (١٢٤٨) والخطيـب في «الكفايـة» (١٠١) والدَّيلميُّ في «مسـند الفـردوس» -كمـا في «الغرائب الملتقطة» (٢٤٤٥)- من حديث عبد اللّـه بن عبَّاس رضي الله عنهما، بلفظ: «اختلافُ أصحابي لكم رحمةٌ» وقال البيهقيُّ: «هذا حديث متنُه مشهورٌ، وأسانيدُه ضعيفةٌ، لم يثبت في هذا إسنادٌ».
والحديث ضعَّفه أيضًا: العراقيُّ في «المغني عن حمل الأسـفار»: ١/ ٢٣، والسُّـيوطيُّ في «نواهد الأبكار»: ٢/ ٥٧٢.
وينظر أيضًا: «المقاصد الحسنة» للسَّخاويِّ (٣٩).

(٩) (خ): «اختلف».

فإذًا الواجبُ على العاقلِ الاشتِغالُ بالأهمِّ، وما الفائدةُ فيه أتَمُّ.

هـذا؛ وإنَّ أرفَعَ العلومِ وأعلاها، وأنفعَها وأجداها، وأحراها بعقدِ الهمَّةِ بها، وإلقاءِ الشَّراشرِ[١] عليها، وإدآبِ النَّفسِ فيها[٢]، وصرفِ الزَّمانِ إليها -عِلمُ الكلامِ، المُتكفِّلُ بإثباتِ الصَّانعِ وتَوحيدِه، وتَنزيهِه عن مُشابهةِ الأجسام، واتِّصافِه بصفاتِ الجلالِ والإكرام، وإثباتِ النُّبوَّةِ التي هي أساسُ الإسلام، وعليه مبنَى الشَّرائعِ والأحكام، وبه يترقَّى في الإيمان باليومِ الآخرِ مِن درجةِ التَّقليدِ إلى الإيقان[٣]؛ وذلك هو السَّببُ للهُدى والنَّجاح، والفوزِ والفلاح.

وإنَّه في زمانِنا هذا قد اتُّخذ ظِهريًّا، وصارَ طلبُه عند الأكثَرين شيئًا فريًّا، لم يبقَ منه بين النَّاسِ إلَّا قليل، ومطمَح نظرِ مَن يَشتغِلُ به على النُّدرةِ قال وقيل.

وإنِّـي قد طالَعت ما وقَـع إليَّ من الكتُبِ المصنَّفةِ في هذا الفنِّ، فلم أرَ ما فيه[٤] شـفاءٌ لعليل[٥]، أو إرواءٌ لغليـل[٦]، سـيما والهِممُ قاصِرة، والرَّغبـاتُ فاتِرة، والدَّواعي قليلةٌ، والصَّـوارِفُ مُتكاثِرة، فمُختصراتُها قاصِرةٌ عن إفادةِ المرام، ومُطوَّلاتُها مع الإسآمِ مُدهِشةٌ للأفهام:

- منهم مَن كشَف عن مَقاصِدِه القِناع، وقنِع من دلائلِه بالإقناع.

- ومنهم مَن سلَكَ المسلكَ السَّديد، لكن يلحظُ المقاصدَ مِن مكانٍ بَعيد.

- ومنهـم مَن غرضُه نقلُ المذاهِبِ والأقوالِ والتَّصرُّفُ في وُجوهِ الاسـتدلال، وتكثيرُ السُّـؤالِ والجوابِ[٧] ولا يبالي إلامَ المآل.

- ومنهم مَن يُلفِّقُ مَغالطَ[٨] لتَرويجِ رأيِه ولا يَدري أن النُّقادَ من ورائِه.

- ومنهم مَن ينظرُ في مُقدِّمةٍ مُقدِّمةٍ، ويَختارُ منها ما يُؤدِّي إليه[٩] بادِئُ رأيِه، وربَّما يَكُرُّ[١٠] بعضُها على بعضٍ بالإبطال، ويَتطرَّقُ إلى المقاصدِ بسببِه الاختِلال.

---

(١) الشراشر: النَّفس، ويقال: ألقى عليه شراشره، أي: ألقى نفسه عليه محبة له. راجع: «تهذيب اللغة»: ١١/ ١٨٧.

(٢) إدآب النفس: إتعابها وإجهادها في تحصيل الشيء. راجع: «تهذيب اللغة»: ١٤/ ٢٠٢.

(٣) قولـه: «مـن درجـة التقليد إلى الإيقان» فـي (أ) و(ت): «إلى درجة الإيقان»، وكتب في حاشـية (ت) المثبت، ونسبه لنسخة، وفي (أ) وضع علامة إلحاق، ولم يكتب شيئًا في الحاشية.

(٤) (ت): «فيها»، وكتب في الحاشية المثبت، ونسبه لنسخة.

(٥) (ت): «العليل». (٦) (ت): «الغليل».

(٧) (خ): «الجواب والسؤال». (٨) (خ): «المغالط».

(٩) (ص) و(خ): «إليها».

(١٠) (خ): «نكر».

- ومنهم مَن يُكثِرُ[١] حجمَ الكتابِ بالبَسطِ والتَّكرار، ليُظنَّ[٢] أنّه بحرٌ زخَّار.

- ومنهم مَن هو كحاطبِ ليل[٣]، وجالِبِ رَجْلٍ وخَيل، يَجمعُ ما يجدُه من كلامِ القومِ يَنقلُه[٤] نَقلا، ولا يَستعمِلُ عقلا؛ أغَثٌّ ما أخذه[٥] أم سَمين؟ وسخيفٌ ما ألفاه أم مَتين؟

فحَداني الحدَبُ[٦]، على أهلِ الطَّلب، ومَن له في تحقيقِ الحقِّ أَرَب[٧]، أن[٨] كتبتُ هذا كتابًا مُقتصدا، لا مُطوَّلًا مملّا، ولا مُختصَرًا مخِلّا، أودَعته لبَّ الألباب، وميَّزت فيه القِشرَ من[٩] اللُّباب، ولم آلُ جُهدًا في تحريرِ المطالب، وتقريرِ المذاهب، وتَركتُ[١٠] الحُججَ تَتبختَرُ اتِّضاحا، والشُّبَهَ تَتضاءلُ افتِضاحا، ونبَّهتُ في النَّقدِ والتَّزييف، والهَدمِ والتَّرصيف، على نُكتٍ هي[١١] ينابيعُ التَّحقيق، وفِقَرٍ تَهدي إلى مظانِّ التَّدقيق، وأنا أنظُر من[١٢] المواردِ إلى المصادر، وأتأمَّلُ في المخارجِ قبل أن أضَع قدمي في المداخل، ثم أرجِعُ القَهقَرَى أتأمَّلُ فيما قدَّمتُ هل فيه[١٣] مِن قُصور؟ وأرجِعُ البَصرَ كرَّةً بعد أُخرَى هل أرَى مِن فطور؟ حافِظًا للأوضاع، رامِزًا مُشبعًا في مقامِ الرَّمزِ والإشباع، حتى جاءَ كما أرَدت، ووفَّقَ اللهُ تعالى وسدَّد في إتمامِ ما قصَدت؛ جاءَ كلامًا لا عِوجَ فيه ولا ارتياب، ولا لَجلجةَ ولا اضطراب، مُتناسبًا[١٤] صُدورُه ورَوادفُه، مُتعانقًا سَوابقُه ولواحقُه، بِكرًا من أبكارِ الجِنان، لم يَطمِثْها من قبلُ إنسٌ ولا جانّ[١٥].

---

(١) (ت): «يكبر».

(٢) (ص): «ليظن به».

(٣) هذا مثَلٌ من أمثال العرب، يقال للمخلِّط في كلامه أو أمره: حاطِبُ ليل، ومعناه: أنَّه لا يتفقَّد كلامه كالحاطب بالليل الذي يحطِبُ كل رديء وجيد؛ لأنه لا يُبصِر ما يجمَعُ في حبْلِه. راجع: «تهذيب اللغة»: ٤/ ٣٩٤.

(٤) (خ): «يتقلد».

(٥) في حاشية (ت): «مأخذه»، ونسبه لنسخة.

(٦) الحدب: العطف والشفقة. راجع: «تهذيب اللغة»: ٤/ ٤٢٩.

(٧) الأرب: الحاجة. راجع: «تهذيب اللغة»: ١٥/ ٢٥٧.

(٨) (ص): «إلى أن».

(٩) (ت): «عن».

(١٠) (أ): «وترك».

(١١) (خ): «من».

(١٢) (خ): «في».

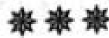
(١٣) (خ): «فيها».

(١٤) (ص) و(ت): «مناسبًا».

(١٥) بعده في (خ): «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله على نواله، والصلاة على محمد وآله».

وكنتُ بُرهةً من الزَّمانِ أُجيلُ رأيي، وأُردِّدُ قداحي، وأؤامرُ نفسي، وأُشاوِرُ ذوي النُّهى من أصدقائي، مع تَعدُّدِ خاطبيها وكثرةِ الرَّاغبين فيها، في كُفءٍ أزُفُّها إليه، يَعرِفُ قَدْرَها ويُغلِي مَهرَها، مُوفَّقٍ، له مَواقِفُ يُعِزُّ الدِّينَ فيها بالسَّيفِ والسِّنان، وهو مُتطلِّعٌ إلى مواقفَ يَنصرُه فيها بالحُجَّةِ والبُرهان؛ فإنَّ[1] السَّيفَ القاضِب، إذا لم يُمضِ الحُجَّةَ حدُّه -كما قيل- مِخراقُ لاعب[2]، حتى وقَع الاختيارُ على مَن لا يُوازَنُ ولا يُوازِي -وهو غنيٌّ أن[3] يُباهَى وأجَلُّ أن يُباهِي، أعظَمُ مَن ملَك البلادَ وساسَ العبادَ شانا، وأعلاهم مَنزلًا ومكانا، وأنداهم راحةً وبنانا، وأشجَعُهم جأشًا وجَنانا، وأقواهم دِينًا وإيمانا، وأروَعُهم سيفًا وسِنانا، وأبسَطُهم مُلكًا وسُلطانا، وأشمَلُهم عدلًا وإحسانا، وأعَزُّهم أنصارًا وأعوانا، وأجمَعُهم للفضائلِ النَّفسيَّة، وأولاهم بالرِّياسةِ الإنسيَّة، مَن شَيَّد قواعد الدِّينِ بعد أن كادَت تنهدِم، واستبقى حُشاشةَ الكرمِ[4] حين أرادت أن تَنعدِم، ورفع راياتِ المعالي أوانَ ناهَزت الانتِكاس، وجدَّدَ مَكارِمَ الشَّريعةِ وقد آذَنت بالاندِراس، مُحرِزُ مَمالِك الأكاسرةِ بالإرثِ والاستِحقاق- جمالِ الدُّنيا والدِّينِ[5] أبي إسحاق، لا زالت الأفلاكُ مُتابِعةً لهواه، والأقدارُ مُتحرِّيةً لرِضاه[6]، وإلى اللهِ أبتهِلُ بأطلَقِ لسان، وأرَقِّ جَنان، أن يُديمَ أيَّامَ دَولتِه، ويُمتِّعَه بما خوَّله دهرًا طويلا، ويُوفِّقَه لأن يَكتسِبَ به[7] الأبقَيَينِ ذِكرًا جميلا، وأجرًا جزيلا، إنَّه على ذلك قدير، وبالإجابةِ جدير[8].

والكتابُ مُرتَّبٌ على ستَّةِ مواقِف.



---

(١) (أ): «لأن».

(٢) مخراق لاعب، هو عند العرب: ثوب يُلف ويَضرب به الصبيان بعضهم بعضًا عند التلاعب. راجع: «لسان العرب»: ١٠/ ٧٦.

(٣) (ص): «عن أن»، و(ت): «من أن».

(٤) الحُشاشة: بقية الروح في القلب، والمقصود: أنه أحيا الكرم بعد أن كاد أن ينعدم، «تاج العروس»: ١٧/ ١٤٩.

(٥) بعده في (ص): «شيخ».

(٦) قال السيد الشريف: ١٠: «هذا دعاء قد شاع في عباراتهم، لكن الاحتراز عن أمثاله أولى؛ إذ فيه مبالغة غير مرضية».

(٧) «به» ليس في: (أ).

(٨) من قوله: «وكنت برهة من الزمان» إلى هنا ليس في: (خ).

الموقف الأول

في المقدمات

المَوقِفُ الأوَّلُ

في المُقدِّماتِ

وفيه مَراصِدُ:

المَرصَدُ الأوَّلُ

فيما يَجِبُ تَقديمُه في كُلِّ عِلمٍ

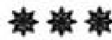
وفيه مَقاصِدُ:

المقصـد الأوَّلُ: تَعريفُـه؛ ليَكونَ طالبُه علـى بَصيرةٍ؛ فإنَّ مَن ركِب متنَ عمياء، أوشَـك أن يَخبِطَ خبْطَ عَشواء.

والكَلامُ: عِلمٌ يُقتدَرُ معه على إثباتِ العَقائدِ الدِّينيَّةِ بإيرادِ الحُججِ ودَفعِ الشُّبهِ.

والمُرادُ بالعَقائدِ: ما يُقصدُ فيه نَفسُ الاعتقادِ دون العَمَلِ.

وبالدِّينيَّةِ: المَنسوبةُ إلى دينِ محمدٍ ﷺ؛ فإنَّ الخَصمَ -وإن خطَّأناه- لا نُخرِجُه من علماءِ الكلام.



المقصد الثَّاني: مَوضوعُه؛ إذ به تَمايزُ العُلومُ، وهو:

المَعلومُ من حيث يَتعلَّقُ به إثباتُ العَقائدِ الدِّينيَّةِ تَعلُّقًا قَريبًا أو بعيدًا.

وقيـل[(١)]: هـو[(٢)] ذاتُ اللهِ تعالى؛ إذ يُبحثُ فيه عـن صفاتِه وأفعالِه في الدُّنيـا، كحُدوثِ العالمِ، والآخرةِ[(٣)] كالحشرِ وأحكامِه فيهما[(٤)]، كبَعثِ الرَّسولِ ونَصبِ الإمامِ والثَّوابِ والعقابِ.

وفيه نظرٌ من وجهَين:

الأوَّلُ[(٥)]: قد يُبحثُ فيه عن غيرِها كالجواهرِ والأعراضِ، لا من حيث هي مُستنِدةٌ[(٦)] إليه.

---

(١) القائل: الإمام سراج الدين الأرموي. راجع: مجموع ثلاث رسائل «رسالة في الفرق بين نوعي العلم الإلهي والكلام» للأرموي: ٧٥.

(٢) «هو» ليس في: (خ).

(٣) (خ): «وفي الآخرة».

(٤) (ص) و(خ): «أو فيهما».

(٥) بعده في (خ): «أنه».

(٦) (ص): «مسندة».

لا يُقالُ: ذلك على سبيلِ المَبدئيَّةِ.

لأنَّا نَقولُ: ليس ذلك من الأُمورِ البَيِّنةِ بذاتِها، فلا بُدَّ من بيانِه في علمٍ، فإنْ بُيِّنَ في هذا العِلمِ فهو من مسائلِه، أو في علمٍ آخرَ كان ثَمَّ عِلمٌ أعلى منه شرعيٌّ، وإنَّه باطلٌ اتِّفاقًا.

الثَّاني: أن موضوعَ العلمِ لا يُبيَّنُ فيه وجودُه، فيلزمُ إمَّا كونُ إثباتِ الصَّانعِ بيِّنًا بذاتِه، أو كَونُه مُبيَّنًا في علمٍ أعلى، والقِسمانِ باطلان.

وقيـل[١]: هو الموجودُ بما هو موجودٌ، ويَمتازُ عـن الإلهيِّ باعتبارٍ، وهو أن[٢] البحثَ ههنا على قانونِ الإسلامِ، وفيه أيضًا نَظرٌ من وجهَين:

الأول: أنَّـه قد يُبحثُ فيه عن المَعـدومِ والحالِ، وعن أمورٍ لا باعتبارِ أنَّهـا مَوجودةٌ في الخارجِ كالنَّظرِ والدَّليلِ، وأمَّا الوجودُ في الذِّهنِ فهم لا يقولون به.

الثَّاني: قانونُ الإسـلامِ؛ ما هو الحَقُّ من هذه المسـائلِ؟ وبهذا القَدْرِ لا يَتميَّزُ العِلمُ، كيف وكُلٌّ يَدَّعي ذلك، مع أن المُخطئَ من أربابِ علمِ الكلامِ، وإن كُفِّرَ أو بُدِّعَ؟!

***

المقصد الثَّالِثُ: فائدتُه؛ دفعًا للعَبثِ، ولتَزدادَ رَغبتُه فيه إذا كان مهمًّا، وهي أُمورٌ:

الأوَّلُ: التَّرقِّـي مـن حضيضِ التَّقليدِ إلى ذِروةِ الإيقـانِ، و: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١].

الثَّاني: إرشادُ المُسترشِدين بإيضاحِ المَحجَّةِ[٣]، وإلزامُ المُعانِدين بإقامةِ الحُجَّةِ[٤].

الثَّالِثُ: حِفظُ قواعدِ الدِّينِ عن أن تُزلزِلَها شُبَهُ المُبطِلين.

الرَّابعُ: أن تُبنَى عليه العلومُ الشَّرعيَّةُ، فإنَّه أساسُها، وإليه يَؤولُ أخذُها واقتباسُها.

الخامِسُ: صحَّةُ[٥] النِّيَّةِ والاعتقادِ، إذ بها يُرجَى قبولُ العملِ، وغايةُ ذلك كلِّه الفوزُ بسعادةِ الدَّارينِ.

***

(١) ينسبُ السـيد الشـريف هـذا القول لطائفـة من العلمـاء منهم الإمـام الغزالـي في «شـرح المواقـف»: ١٣، وراجع: «المستصفى»: ١/ ٣٦، ٣٧.

(٢) (أ): «كون».

(٣) (ت): «الحجة».

(٤) بعده في (ت): «عليهم».

(٥) ليس في: (ت)، وأثبته في الحاشية، ونسبه لنسخة.

المقصد الرَّابعُ: مرتبته؛ ليُوفَّى[١] حقَّه من الجِدِّ.

قد علِمتَ أن مَوضوعَه أعمُّ الأمورِ وأعلاها، وغايته أشرفُ الغايات وأجداها، ودَلائله[٢] يَقينيَّةٌ يَحكمُ بها صَريحُ العقلِ، وقد تأيَّدت بالنَّقلِ، وهي[٣] الغايةُ في الوَثاقةِ.

وهذه[٤] جِهاتُ شرفِ العلم[٥] لا يعدوها، فهو إذًا أشرَفُ العلومِ.

***

المقصد الخامِسُ: في[٦] مَسائِله التي هي المَقاصِدُ: وهو[٧] كُلُّ حُكمٍ نظريٍّ لمَعلومٍ هو من العَقائدِ الدِّينيةِ، أو يَتوقَّفُ عليه إثباتُ شيءٍ منها، وهو العِلمُ الأعلَى، فليست[٨] له مَبادٍ تُبيَّنُ في علمٍ آخرَ، بل مَباديه؛ إما بيِّنةٌ بنَفسِها، أو مُبيَّنةٌ[٩] فيه، فهي مَسائلُ له ومَبادٍ لمَسائلَ أُخرى، لا تَتوقَّفُ عليه[١٠] لئلَّا يَلزمَ الدَّورُ، فمنه تُستمَدُّ العُلومُ وهو لا يُستمَدُّ من غيرِه، فهو رئيسُ العلومِ على الإطلاقِ.

***

المقصد السَّادِسُ: تسميته؛ إنَّما سُمِّي الكلامَ[١١] بإزاءِ المَنطقِ للفَلاسفةِ، أو لأنَّ أبوابَه عُنوِنَت أوَّلًا بالكلامِ في كذا، أو لأنَّ مسألةَ الكلام أشهرُ أجزائِه، حتى كثُرَ فيها[١٢] التَّناحرُ والسَّفْكُ، فغلَبَ عليه، أو لأنَّه يُورِثُ قُدرةً على الكَلامِ في الشَّرعياتِ ومع الخَصمِ.

***

(١) (ت) و(خ): «ليُعرف قدره فيوفَّى».
(٢) (أ): «ودلائلها».
(٣) (خ): «وهو».
(٤) بعده في (خ): «هي».
(٥) (ت): «العلوم».
(٦) «في» ليس في: (خ).
(٧) (ت) و(خ): «وهي».
(٨) (ص) و(ت): «فليس».
(٩) (ص): «مثبتة» و(خ): «وإما مبينة».
(١٠) (خ): «يتوقف عليها».
(١١) بعده في (خ): «إما».
(١٢) (خ): «فيه».

المَرصَدُ الثَّاني

في تَعريفِ العِلْمِ

وفيه ثَلاثةُ مَذاهِبَ:

الأوَّلُ: أنَّه ضروريٌّ واختارَه الإمامُ الرَّازيُّ لوجهَين[1]:

الأوَّلُ: أن علمَ كلِّ أحدٍ بوجودِه ضَروريٌّ، وهذا عِلمٌ خاصٌّ، والعِلمُ المُطلَقُ جزءٌ منه، والعِلمُ بالجُزءِ سابقٌ على العِلمِ بالكُلِّ والسَّابقُ على الضَّروريِّ أولى أن يَكونَ ضَروريًّا، فالعلمُ المُطلَقُ ضَروريٌّ.

والجَوابُ: أن الضَّروريَّ حُصولُ عِلمٍ مُتعلِّقٍ بوُجودِه، وهو غيرُ تَصوُّرِه وغيرُ مُستلزِمٍ له، فلا يَلزمُ تَصوُّرُ العِلمِ المُطلَقِ فضلًا عن أن يَكونَ ضَروريًّا.

لا يُقالُ: ويَعلمُ أنَّه عالِمٌ[2]، والعِلمُ أحدُ تَصورَي هذا التَّصديقِ.

فإن قُلتَ: لا يَلزمُ من بَداهةِ التَّصديقِ بداهةُ تَصورَيه؛ فإنَّ البَديهيَّ ما لا يَتوقَّفُ بعد تَصوُّرِ الطَّرفَين على نَظرٍ.

قلتُ: المُدَّعى حُصولُ هذا التَّصديقِ بلا نَظرٍ، إذ لا يَخلو عنه البُلهُ والصِّبيان، والنِّزاعُ في التَّسميةِ لا يُجدِي طائلًا.

لأنَّا نَقولُ: يَكفِي في التَّصديقِ تَصوُّرُ الطَّرفينِ بوَجهٍ ما، كما نَحكمُ على جسمٍ معيَّنٍ بأنَّه شاغِلٌ لحيِّزٍ مُعيَّنٍ مع الجَهلِ بحَقيقتِه، بل نَحكمُ بأنَّ الواجب[3] إمَّا نَفسٌ أو لا، وإن لم نعلمْ[4] حَقيقتَهما، بل باعتبارِ أمرٍ عامٍّ.

الثاني: أن غيرَ العِلمِ إنَّما يُعلمُ بالعلمِ؛ فلو عُلِمَ العِلمُ بغيرِه لزِمَ الدَّورُ، وهذا[5] حُجَّةٌ على مَن يقولُ: إنَّه مَعلومٌ لا بالضَّرورةِ.

والجَوابُ: أن غيرَ العلمِ يُعلَمُ[6] بحُصولِ عِلمٍ جزئيٍّ[7] لا بتَصوُّرِ حَقيقةِ العلمِ، والذي نُحاوِلُ أن نَعلمَه بغيرِ العِلمِ تَصوُّرُ حَقيقةِ العلمِ فلا دَورَ.

---

(١) راجع: «المحصل» للرازي: ٢٤٣، و«نهاية العقول» له: ١/ ١١٩ - ١٢١، و«المعالم في أصول الدين»: ١٦.
(٢) بعده في (خ): «به».
(٣) (خ): «وجود الواجب».
(٤) (أ): «يعلم».
(٥) بعده في: (خ): «إنما يصير».
(٦) (ص): «إنما يعلم».
(٧) (خ): «بحصول جزئي متعلق به».

وحاصِلُ حلِّ الشُّبهتين: بالفَرقِ بين حُصولِ العِلمِ وتَصوُّرِه.

الثَّاني -وبه قال إمامُ الحرمين والغزاليُّ(١)-: أنَّه ليس ضَروريًّا، ويَعسرُ تَحديدُه.

وربَّما نُصِرا بالدَّليلِ الثَّاني، قالا: فطَريقُ مَعرفتِه القِسْمةُ والمِثالُ.

وهذا بَعيدٌ؛ فإنَّهما إن أفادا تَمييزًا صَلَحا مُعرِّفًا، وإلَّا لم يحصلْ بهما مَعرفةٌ.

الثَّالثُ: أنَّه نظريٌّ وذُكِر له تَعريفاتٌ:

الأوَّلُ لبَعضِ المُعتزلةِ(٢): أنَّه اعتقادُ الشَّيءِ على ما هو به، وهو غيرُ مانعٍ لدُخولِ التَّقليدِ فيه إذا طابَق، فَزِيدَ: «عن ضَرورةٍ أو دَليلٍ»، فاندفَع.

بَقِي الاعتِقادُ(٣) الرَّاجحُ، إلَّا أن يُخصَّ الاعتقادُ بالجازمِ اصطلاحًا.

ويَرِدُ عليهم(٤): خروجُ العلمِ بالمُستحيلِ عنه، فإنَّه ليس شيئًا اتِّفاقًا، ومَن أنكَر تَعلُّقَ العِلمِ بالمُستحيلِ فهو مُكابرٌ ومُناقِضٌ(٥)؛ لأنَّ هذا حُكمٌ يَستدعِي(٦) العِلمَ به.

نعم، قد يُعتذَرُ بأن المُستحيلَ يُسمَّى شيئًا لغةً، وكونُه ليس بشَيءٍ بمعنى أنَّه غيرُ ثابتٍ في نَفسِه لا يَمنعُ ذلك.

الثَّاني للقاضي أبي بكرٍ(٧): أنَّه مَعرفةُ المعلومِ على ما هو به.

فيَخرُج علمُ اللهِ تعالى؛ إذ لا يُسمَّى مَعرفةً، وأيضًا ففيه دَورٌ؛ إذ المَعلومُ مُشتقٌّ من العلمِ، فلا يُعرفُ إلَّا بعد مَعرفتِه، وأيضًا فـ«على ما هو به» زائدٌ؛ إذ المَعرفةُ لا تكونُ إلَّا كذلك(٨).

الثَّالثُ للشَّيخِ، فقال تارةً: هو الذي يُوجِبُ كونَ مَن قامَ به عالِمًا، أو لمَن قامَ به اسم العالِمِ، وفيه دَورٌ ظاهِرٌ(٩).

---

(١) في: «البرهان في أصول الفقه» للجويني: ١/ ١٠٠، و«المستصفى» للغزالي: ١/ ٦٧، قارنه بما في «الإرشاد»: ١٢، و«الشامل» ط. فرانك: ٨٠، ٨١.

(٢) هذا التعريف لأبي علي الجبائي وابنه أبي هاشم. انظر: «المغني في أبواب العدل والتوحيد» للقاضي عبد الجبار: ١٢/ ١٣، «المعتمد في أصول الدين»: ١٣، «التذكرة»: ٢/ ٦٣٥.

(٣) «بقي الاعتقاد» في (خ): «والاعتقاد». (٤) (ت): «عليه». وانظر في الإيراد: «أبكار الأفكار»: ١/ ٧٣.

(٥) (ص): «مناقض». (٦) (خ): «فيستدعي».

(٧) راجع: «التمهيد»: ٦، «الإنصاف»: ١٣، «التقريب والإرشاد الصغير»: ١/ ١٧٤.

(٨) راجع: «أبكار الأفكار»: ١/ ٧٤.

(٩) نسبه الجويني للشيخ الأشعري في «البرهان»: ١/ ١١٥، و«الإرشاد»: ١٢، «الشامل» ط. فرانك: ٧٥.

وأخرى[١]: إدراكُ المعلومِ على ما هو به، وفيه الدَّورُ، وأنَّ الإدراكَ مجازٌ عن العِلمِ، وفيه الزيادةُ المَذكورةُ.

الرَّابعُ لابنِ فُوركَ[٢]: ما يَصِحُّ ممَّن قامَ به إتقانُ الفعلِ.

فتَدخلُ القُدرةُ ويخرُج عِلمُنا، إذ لا مَدخلَ له في الإتقانِ على رأيِنا.

وقد أُورد[٣] عليه علمُ أحدِنا بنفسِه وبالباري، وإنَّما يَردُ لو أرادَ ما يصِحُّ به إتقانُ مُتعلَّقِه، وأمَّا لو أرادَ ما يصِحُّ به في الجُملةِ فلا[٤].

ولهم عباراتٌ قريبةٌ من هذه؛ نحو: تَبيُّن المعلومِ[٥]، أو إيقانه[٦]، أو الثِّقة بأنَّه على ما هو به[٧].

الخامِسُ: للإمامِ الرَّازيِّ[٨] رَحِمَهُ اللَّهُ: اعتقادٌ جازمٌ مُطابِقٌ لموجِبٍ.

ولا غبارَ عليه غيرَ أنَّه يخرجُ عنه التَّصوُّرُ مع أنَّه علمٌ، يقالُ: عَلِمتُ معنَى المُثلَّثِ وحقيقةَ الإنسانِ.

السَّادسُ؛ للحُكماءِ[٩]: أنه[١٠] حُصولُ صورةِ الشَّيءِ في العقلِ.

ويُقالُ: تَمثُّلُ ماهيَّةِ المُدرَكِ في نَفسِ المُدرِكِ، وهو مَبنيٌّ على الوجودِ الذِّهنيِّ، وسنبحثُ عنه.

وهذا يَتناولُ الظَّنَّ والجهلَ والتَّقليدَ، بل الشَّكَّ والوَهمَ، وتَسميتُها علمًا يُخالِفُ استِعمالَ اللُّغةِ والعُرفِ والشَّرعِ، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاحِ.

---

(١) نسبه الجويني للأشعري في: «الشامل» ط. فرانك: ٧٥، و«مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري»: ١٠، ونسب الآمدي للشيخ الأشعري ثلاثة تعريفات للعلم في «أبكار الأفكار»: ١/ ٧٤.

(٢) راجع: «البرهان»: ١/ ١١٦، و«شرح الإرشاد» للأنصاري: ١/ ١٢٧، وقارنه بما في «الحدود في الأصول»: ٧٦.

(٣) (ص) و(خ): «يُورد».

(٤) راجع: «أبكار الأفكار»: ١/ ٧٥.

(٥) نسبه ابن التلمساني لأبي إسحاق الإسفراييني. راجع: «شرح معالم أصول الدين» له: ٦٥.

(٦) (خ) وحاشية (ت): «إثباته»، وهو الموافق لما في الكرماني، وقد قال: «وفي بعض النسخ المقروءة على المصنف: «أو إيقانه» بالياء المثناة من تحت ... وفي بعض: «أو إتقانه» بالتاء المثناة من فوق، ومعناه قريب من معنى الإثبات، والموافق للأبكار الإثبات».

(٧) راجع: «التقريب والإرشاد الصغير»: ١/ ١٧٤-١٧٧، «الإسعاد شرح الإرشاد» لابن بزيزة: ١٠٧.

(٨) هذا التعريف هو حاصل كلامه في: «المحصول في أصول الفقه»: ١/ ٨٣، ٨٤.

وقد ذهب بعض الأصوليين إلى أن بين هذا التعريف وبين ما اختاره الإمام في كتابه: «المحصل»: ٢٤٣، تناقضًا، وقد ذهب بعض العلماء إلى أنه لا تناقض في كلام الإمام في تحديد العلم.

راجع: «الفوائد السنية في شرح الألفية» للبرماوي: ١/ ١٤٠، و«التحبير شرح التحرير» لعلاء الدين المرداوي: ١/ ٢٢٧، ٢٢٨.

(٩) راجع: «التعليقات» لابن سينا: ٨٢.

(١٠) «أنه» ليس في: (أ).

السَّابعُ، وهو المُختارُ: أنه[١] صِفةٌ تُوجِبُ تَمييزًا بين المعاني لا يَحتمِلُ النَّقيضَ.

وأورِد: العلوم العادية فإنَّها تحتمِلُ النَّقيضَ.

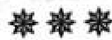
والجـوابُ[٢]: احتمالُ العادياتِ للنَّقيضِ؛ بمعنَى[٣]: لو فُرِض نَقيضُها لم[٤] يَلزمْ منه محالٌ لذاتِه غير احتمالِ التَّمييزِ[٥] الواقعِ فيه للنَّقيضِ، وهذا هو المُرادُ، وإنَّه ممنوعٌ.

والمعاني خُصَّت بـ «الأُمورِ العقليَّةِ»، فيَخرجُ[٦] إدراكُ الحواسِّ.

ومَن يرَى أنَّه من قبيلِ العلمِ يَطرحُ هذا القيدَ.

ومنهـم مَـن يقولُ: «بين المعاني الكليَّةِ» وهذه الزِّيادةُ مع الغنَى عنها[٧] تُخِلُّ بالطَّردِ[٨]، إذ يَخرجُ العلمُ بالجُزئياتِ، وهذا عند مَن يقولُ: العلمُ صفةٌ ذاتُ تَعلُّقٍ.

ومَن قال: إنَّه نفسُ التَّعلُّقِ، حدَّه بأنَّه: تَميُّزُ معنًى عند النَّفسِ تَميُّزًا[٩] لا يَحتمِلُ النَّقيضَ.



(١) «أنه» ليس في: (أ).

(٢) على الباء في (ت): «أن»، ونسبه لنسخة.

(٣) (ت): «بمعنى أنه».

(٤) (أ): «لا».

(٥) (خ): «التميز».

(٦) (ت): «فخرج».

(٧) (خ): «منها».

(٨) «تخل بالطرد» ليس في: (خ).

(٩) (ت): «تمييزًا».

المَرصدُ الثَّالثُ

في أقسامِ[1] العلمِ

وفيه مَقاصِدُ:

المقصـد الأوَّلُ: أنَّـه إن خلا عن الحُكـمِ فتَصوُّرٌ، وإلَّا فتَصديقٌ، وهما نوعـانِ مُتمايزانِ بالذَّاتِ وباعتبارِ اللَّازمِ المَشهورِ، وهو احتِمالُ الصِّدقِ والكَذبِ وعَدمُه.

***

المقصد الثَّاني: العلمُ الحادثُ يَنقسِمُ إلى ضَروريٍّ ومُكتسَبٍ:

فالضَّروريُّ، قال القاضي[2]: هو الذي يَلزمُ نَفْسَ المَخلوقِ لزومًا لا يَجِدُ إلى الانفِكاكِ عنه سبيلًا.

وأورِد عليه: جواز زوالِه بأضدادِه، كالنَّومِ والغَفلةِ، وأنَّه قد يُفقَدُ قبل الحِسِّ والوجدانِ، ولا يَرِدُ، إذ عبارتُه مُشعرةٌ بالقُدرةِ.

فإن قيل: فكذا[3] النَّظريُّ بعد حصولِه.

قلنا: لا يَلزمُ من عدمِ القُدرةِ بعد حُصولِه عدمُ القُدرةِ مُطلقًا.

ونقولُ: هو ما لا يَكونُ تحصيلُه مقدورًا للمخلوقِ.

والبَديهيُّ: ما يُثبتُه مجرَّدُ العَقلِ، فهو أخَصُّ.

والكَسبيُّ يُقابِلُ الضَّروريَّ.

وأمَّا النَّظريُّ: فهو ما يَتضمَّنُه النَّظرُ الصَّحيحُ.

ولم نَقُل: ما يُوجبُه؛ إذ ليس مَذهبَنا.

وما يَحصُلُ عقيبَه؛ إذ يدخلُ بعض الضَّروريَّاتِ.

فمَن يرَى أنَّ الكسبَ لا يُمكنُ إلَّا بالنَّظرِ، فهو عنده الكَسبيُّ، وتَعريفاهما مُتلازِمانِ.

ومَن يرَى جوازَ الكَسبِ بغيرِه جعَله أخصَّ من الكَسبيِّ، لكنَّه يلازمُه[4] عادةً بالاتِّفاقِ.

***

---

(١) (ت): «تقسيم»، وكتب مقابله: «أقسام»، ونسبه لنسخة.

(٢) راجع: «التمهيد»: ٢٦، ٢٧، «التقريب والإرشاد الصغير الصغير»: ١/ ١٨٤، «الإنصاف»: ١٤.

(٣) (ت): «كذلك».

(٤) (أ): «يلزمه».

المقصد الثَّالثُ: أنَّ كلًّا من التَّصوُّرِ والتَّصديقِ بَعضُه ضَروريٌّ بالوجدانِ، وإذ لولاه لزِمَ الدَّورُ أو التَّسلسُلُ، وهما يَمنعانِ الاكتسابَ.

لا يُقالُ: فهذا أيضًا نَظريٌّ يَمتنِعُ[١] إثباتُه.

لأنَّا نَقولُ: نَظريٌّ على ذلك التَّقديرِ لا في نَفسِ الأمرِ، فيَبطُلُ[٢] ذلك التَّقديرُ.

والحَقُّ: أنَّ هذا[٣] حجَّةٌ على مَن اعترَف بالمَعلوماتِ، وزعَم أنَّها كَسبيَّةٌ، لا على مَن يَجحَدُها مُطلقًا، وبعضُه نظريٌّ بالضَّرورةِ.



المقصد الرَّابعُ: في نَقضِ[٤] مذاهبَ ضعيفةٍ في هذه المسألةِ، وهي أربعٌ:

الأوَّلُ: أن الكُلَّ ضَروريٌّ وبه قال ناسٌ، وهو قولٌ للإمامِ[٥] الرَّازيِّ، وهؤلاء فِرقتانِ:

فِرقةٌ تُسلِّمُ تَوقُّفَه على النَّظرِ فيكونُ النِّزاعُ معهم في مُجرَّدِ التَّسميةِ[٦].

وفِرقةٌ تَمنعُ ذلك، وهؤلاء إن أرادُوا أنَّه لا يَتوقَّفُ على النَّظرِ وجوبًا بل عادةً، أو أن[٧] العلمَ بعده غيرُ واقِعٍ به أو بقُدرتِنا، بل يخلقُه اللهُ تعالى -فهو مَذهبنا[٨] أهلَ الحقِّ من الأشاعرةِ، وإن أرادُوا أنَّه لا يَتوقَّفُ عليه أصلًا فهو مَكابرةٌ.

الثَّاني: أنَّ التَّصوُّرَ لا يُكتسبُ، وبه قال الإمامُ الرَّازيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ[٩] لوَجهَين[١٠]:

أحدُهما: أنَّ المَطلوبَ إمَّا مَشعورٌ به فلا يُطلبُ لحُصولِه، أو لا، فلا يُطلبُ[١١]؛ لأنَّ المَغفولَ عنه لا يُمكِنُ تَوجُّهُ النَّفسِ نحوَه.

---

(١) (خ): «يمنع».
(٢) (خ): «فبطل».
(٣) (ص): «هذه».
(٤) (خ) وفي حاشية (ت): «بعض»، ونسبه لنسخة.
(٥) (ت): «الإمام».
(٦) راجع: «المحصل»: ٢٤٨.
(٧) (خ): «وأن».
(٨) (ص) و(ت) و(خ): «مذهب».
(٩) بعده في (خ): «في أكثر كتبه».
(١٠) راجع: «المحصل»: ٨١، ٨٢.
(١١) قوله: «أو لا فلا يطلب» في (خ): «لأنه تحصيل الحاصل أو غير مشعور به، فلا يطلب أيضًا».

وأجيبَ: بأنَّ الحَصرَ مَمنوعٌ لجوازِ أن يكونَ معلومًا من وَجهٍ دون وَجهٍ.

فعـادَ وقـال: الوَجهُ المَعلومُ مَعلومٌ مُطلقًـا، والوَجهُ المَجهولُ مَجهولٌ مُطلقًـا، فلا يُمكِنُ طلبُ شيءٍ منهما.

والجوابُ: لا نُسلِّمُ أن الوَجهَ المَجهولَ مَجهولٌ مُطلقًا، فإنَّ المَجهولَ مُطلقًا ما لم يُتصوَّرْ ذاتُه ولا شَيءٌ مما يصدقُ[1] عليه، وهذا قد تُصوِّرَ شيءٌ يَصدقُ عليه، وهو الوَجهُ المَعلومُ؛ فإنَّ المَجهولَ هـو الـذاتُ والمَعلومَ بعضُ الاعتبـاراتِ الثابتةِ له، كمـا نعلَمُ الرُّوحَ بأنَّها شَـيءٌ به الحياةُ والحِسُّ والحَركةُ، وأنَّ له[2] حَقيقةً هذه صِفاتُه[3]، فتُطلَبُ[4] تلك الحَقيقةُ بعينِها.

ومنهم مَن أثبَت وراءَ الوجهين[5] أمرًا ثالثًا يَقومانِ به، ولا حاجةَ إليه[6].

وقال بعضُ المُتأخِّرينَ[7]: قَولُنا: «كلُّ مَشـعورٍ به يَمتنِعُ طَلبُه، وكلُّ غيرِ مَشـعورٍ به يَمتنِعُ طلبُه»، لا يَجتمِعانِ على الصِّدقِ، إذ العَكسُ المُستوِي لعَكسِ نَقيضِ كُلٍّ يُنافِي الآخرَ.

فأجيـب: بمَنعِ انعكاسِ المُوجَبةِ الكُلِّيةِ كنَفسِـها بعكسِ النَّقيضِ تـارةً، وبتَقييدِ المَوضوعِ فيهما بالتَّصوُّرِ أخرَى.

وثانيهما[8]: الماهيَّةُ إن عُرِّفتِ فإمَّا بنَفسِها أو بجُزئِها أو بالخارجِ، والأقسامُ باطِلةٌ:

أمَّا الأوَّلُ: فلأنَّه يَستلزِمُ مَعرفتَها قبل مَعرفتِها.

وأمَّـا الثَّانـي: فلأنَّ جَميـعَ الأجزاءِ أنفسُـها[9]، والبَعضُ إن عرَّفهـا -وإنَّها لا تُعـرَفُ إلَّا بمَعرفةِ جميعِ الأجزاءِ- عرَّفَ نَفسَه، وقد أُبطِلَ، والخارجَ وسيُبطَلُ[10].

وأمـا الثَّالثُ: فلأنَّ الخارجَ لا يُعرِّفُ إلَّا إذا كان شـامِلًا لأفرادِها دون شَـيءٍ ممَّا عدَاها، والعلمُ بذلك يَتوقَّفُ على تَصوُّرِها، وإنَّه[11] دورٌ، وتَصوُّرِ ما عدَاها مُفصَّلًا، وإنَّه مُحالٌ.

---

(١) قوله: «مما يصدق» في (أ): «صادق». (٢) (ت) و(خ): «لها».
(٣) (خ): «صفاتها». (٤) (أ): «وتطلب».
(٥) قوله: «الوجهين أمرًا» في (أ): «الأمرين».
(٦) المرادُ بقوله: «منهم» الطوسيُّ، راجع: «تلخيص المحصل»: ٧.
(٧) هو: شرف الدين ابن التلمساني، وكلامه في: «شرح معالم أصول الدين»: ٥٧، ٥٨.
(٨) انظر: «المحصل»: ٨٢-٨٤. (٩) (خ): «نفسها».
(١٠) (خ): «وسنبطل». (١١) (أ): «وهو».

أجـابَ عنـه بَعـضُ المُتأخِّرينَ[١] بأنَّ جَميعَ أجـزاءِ الماهيَّةِ ليس نَفسَـها، إذ كُلُّ واحِـدٍ مُقدَّمٌ[٢]، فكذا الكُلُّ.

قلنـا: الماهيَّةُ لو[٣] كانت غيـرَ[٤] الأجزاءِ، فإمَّا معها فلا يَكونُ جَميعًا، أو دونَها فلا يَكونُ أجزاءً، ولا يَلـزمُ مـن تَقـدُّمِ كُلٍّ تَقدُّمُ الـكُلِّ، وإلَّا تَقدَّمَ الكُلُّ على نَفسِـه، وإن أرادَ الأجـزاءَ الماديَّةَ لم تكنْ جَميعًا ولا كافيةً في مَعرفةِ كُنهِ الماهيَّةِ.

وقال غيرُه[٥]: بجميعِ تَصوُّراتِ الأجزاءِ يَحصُلُ تَصوُّرٌ واحدٌ لجميعِ الأجزاءِ.

والحَقُّ: أن الأجزاءَ إذا استُحضِرت مُرتَّبةً حتى حصَلت فهي الماهيَّةُ، لا أنَّ ثَمَّ مَجموعًا يُوجِبُ حُصولَ شَيءٍ آخرَ هو الماهيَّةُ.

فالمُعـرِّفُ مجموعُ[٦] أُمورٍ، كُلُّ واحدٍ منها مُتقدِّمٌ، وهذا كالأجزاءِ الخارجيَّةِ وتَقويمِها للماهيَّةِ، فإنَّها مُتقوِّمةٌ بجَميعِ الأجزاءِ، بمعنَى: أنَّه ما من جُزءٍ إلَّا وله مَدخلٌ في التَّقويمِ، والكُلُّ هو الماهيَّةُ لا أنَّها تَترتَّبُ عليه.

وستراه[٧] يَطَّرِدُ هذه المَغلطةَ في نفيِ التَّركيبِ الخارجيِّ عن بَعضِ الأشياءِ بتَغييرٍ[٨] ما.

هـذا أو نَختارُ أنَّه ببَعضِ الأجـزاءِ، وقد يكونُ غنيًّا عن التَّعريفِ أو مُعرَّفًـا بغيرِه، أو[٩] بالخارجِ، ويَجبُ الاختصاصُ لا العلمُ به.

وإن سُـلِّمَ؛ فالعِلمُ بالاختصاصِ يَتوقَّفُ على تَصوُّرِ الماهيَّةِ بوَجهٍ ما فلا دَورَ، وتَصوُّرِ ما عداها باعتبارٍ شامِلٍ لا مُفصَّلًا، وأنَّه ممكِنٌ كاختصاصِ الجِسمِ بالحيِّزِ دون ما عدَاه من الأحيازِ.

فـإن قيل: الأمـورُ الدَّاخلـةُ أو الخارجةُ إن كانـت حاصِلةً ضرورةً ومُسـتلزِمةً للعلـمِ بالماهيَّةِ، فالماهيَّةُ مَعلومةٌ فلا تُعرَّفُ، وإلَّا امتنعَ التَّعريفُ بها.

قلنا: المُستلزِمُ حُضورُها معًا مُرتَّبةً، وهو[١٠] بالكَسبِ.

---

(١) المقصود به: الطوسي. وكلامه في: «تلخيص المحصل»: ٧.

(٢) في حاشية (ت): «متقدم»، ونسبه لنسخة، و(خ): «متقدم عليها».

(٣) (أ): «إن» (٤) (خ): «غير جميع»، وفي حاشية (ت): «جميع» ونسبه لنسخة.

(٥) هو: القاضي الأرموي، كما صرح به السيد الشريف في: «شرح المواقف»: ٢٦، وقوله: «غيره» ليس في: (خ).

(٦) (ص) و(ت): «جميع».

(٧) المقصود به: الإمام الرازي. راجع: «المباحث المشرقية»:١/ ١١، ١٢.

(٨) (خ): «بتغير». (٩) بعده في (خ) و(ت): «أنه».

(١٠) (خ) و(ت): «وأنه».

الثَّالثُ: أنَّ ما اعتقادُه لازِمٌ -نحو إثباتِ الصَّانعِ وصِفاتِه والنُّبوَّاتِ- ضَروريٌّ(١).

ويُبطِلُه: أن مَعرِفةَ اللهِ تعالى واجِبةٌ إجماعًا، إمَّا شَرعًا أو عَقلًا ولا شَيءَ من غيرِ المَقدورِ كذلك.

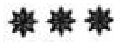
احتجَّ: بأنَّه لو لم يَكنْ حاصِلًا كان العَبدُ مُكلَّفًا بتَحصيلِه، وأنَّه تكليفُ الغافِلِ؛ لأنَّ مَن لا يَعلمُ هذه الأُمورَ لا يَعلمُ التَّكليفَ قَطعًا.

والجَوابُ: أنَّ الغافِلَ مَن لا يَفهَمُ الخِطابَ، أو لم يُقَلْ له: إنَّك مُكلَّفٌ، لا مَن لا يَعلمُ أنَّه مُكلَّفٌ، وإلا لـم يَكنِ الكُفَّارُ مُكلَّفينَ، ولأنَّ العِلمَ بوُقـوعِ التَّكليفِ يَتوقَّفُ(٢) على وُقوعِه، فلو تَوقَّفَ وُقوعُه على العِلمِ به لزِمَ الدَّورُ.

الرَّابعُ: أنَّ الكُلَّ نَظريٌّ، وهو مَذهبُ بَعضِ الجَهميةِ(٣)، ويُبطِلُه ما مَرَّ.

واحتجُّوا: بأنَّ الضَّروريَّ يَمتنِعُ خُلوُّ النَّفسِ عنه، وما من عِلمٍ إلَّا والنَّفسُ خاليةٌ عنه في مبدأ(٤) الفِطرةِ، ثم يَحصُلُ بالتَّدريجِ بحسَبِ ما يَتَّفقُ من الشُّروطِ.

والجـوابُ: أنَّ الضَّـروريَّ قد تَخلُو النَّفسُ عنه(٥)، أمَّا عند مَن يُوقِفُه على شَـرطٍ أو استِعدادٍ(٦) فلفَقدِه، وأمَّا عندَنا فإذ قد(٧) لا يَخلُقُه اللهُ حينًا ثم يَخلقُه فيه بلا قُدرةٍ أو نَظرٍ.



(١) قال الآمدي في «أبكار الأفكار»: ١/ ٨١ عند ذكره لتعريف المعتزلة للضروري: «وقال قوم: العلوم المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته والاعتقادات الصحيحة ضرورية غير نظرية، وما عدا ذلك فلا يمتنع أن يكون نظريًّا»، ونُسِب هذا القول للجاحظ. راجع: «شرح الأصول الخمسة»: ٥١-٥٢، «الملل والنحل»: ١/ ٧١، ٧٢.

(٢) (خ): «موقوف».

(٣) ذكره الآمدي في «أبكار الأفكار»: ١/ ٨١.

(٤) (أ): «أول».

(٥) (خ): «عنه النفس».

(٦) (خ): «استعداد أو شرط».

(٧) «قد» ليس في: (خ).

المَرصَدُ الرَّابعُ
في إثباتِ العُلومِ الضَّروريَّةِ

إذ إليها المُنتهَى، وإنَّها[١] تَنقسِمُ إلى الوجدانياتِ، وإنَّها قَليلةُ النَّفعِ في العُلومِ؛ لأنَّها غيرُ مُشتركةٍ، فلا[٢] تَقومُ حجَّةً على الغيرِ.

وإلى الحِسِّياتِ والبَديهياتِ، والنَّاسُ فيهما فِرقٌ أربعٌ حسَبَ الاحتِمالاتِ:

الفِرقةُ الأولى: المُعترِفونَ بهما، وهم الأكثرونَ.

الفِرقةُ الثَّانيةُ: القادِحونَ في الحِسِّياتِ فقط، وهذا يُنسَبُ إلى أفلاطونَ وأرسطو وبطلميوسَ وجالينوسَ[٣]، ولعلَّهم أرادوا أن جَزمَ العَقلِ ليس بمُجرَّدِ الحِسِّ، بل مع أمورٍ تَنضمُّ إليه فيُضطرُّ[٤] إلى الجَزمِ، لا يَعلمُ ما هي؟ ومتى حصَلت[٥]؟ وكيف حصَلت[٦]؟ وإلَّا فإليها يَنتهِي عُلومُهم.

قالوا: لو اعتُبِرَ حُكمُ الحِسِّ، فإمَّا في الكُلِّيَّاتِ أو في[٧] الجُزئياتِ، وكلاهما باطِلٌ:

أمَّا الأوَّلُ: فظاهِرٌ، سيما وقد ذهَب المُحقِّقونَ إلى أن الحُكمَ في قَولِنا: «النَّارُ حارَّةٌ» ليس على كُلِّ نارٍ مَوجودةٍ في الخارجِ فقط، بل عليها وعلى الأفرادِ المُتوهَّمةِ أيضًا، ولا تَعلُّقَ للحِسِّ بها ألبتةَ.

وأمَّا الثَّاني؛ فلأنَّ حُكمَ الحِسِّ في الجُزئياتِ يَغلَطُ كثيرًا لوجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّا نرَى الصَّغيرَ كبيرًا؛ كالنَّارِ البَعيدةِ في الظُّلمةِ، وكالعِنَبةِ في الماءِ تُرَى كالإجَّاصةِ[٨]، والخاتَمِ المُقرَّبِ من[٩] العَينِ يُرَى كالحلْقةِ الكَبيرةِ، وبالعَكسِ كالأشياءِ البَعيدةِ.

---

(١) «إنها» ليس في: (أ).

(٢) (خ): «ولا».

(٣) راجع: «المحصل»: ٨٧، و«تلخيص منطق أرسطو- كتاب البرهان» لابن رشد: ٤٤٥-٤٤٦.

(٤) (ص): «فتضطرُّه»، (خ): «معه فتضطره».

(٥) «حصلت» ليس في: (خ).

(٦) قوله: «ومتى حصلت، وكيف حصلت» في (أ): «وكيف حصلت، ومتى حصلت».

(٧) «في» ليس في: (أ).

(٨) الإجَّاص: بالكسر مشددة نوع من الثمار يسهل الصفراء، ويسكن العطش وحرارة القلب، وأجوده الحلو الكبير وهو: المشمش والكمثرى بلغة الشاميين. انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي: ٦١٢.

(٩) (خ): «إلى».

والواحدَ كثيرًا؛ كالقَمرِ إذا نظَرنا إليه مع غَمزِ إحدَى العَينينِ، أو إلى الماءِ عند طُلوعِه فإنَّا نراه قمرَين، وكالأحولِ[١] فإنَّه يرَى الواحِدَ اثنينِ، وبالعَكسِ؛ كالرَّحى إذا أُخرِجَ من مَركزِها إلى مُحيطِها خُطوطٌ مُتقارِبةٌ بألوانٍ مُختلِفةٍ، فإنَّها إذا دارَت رُئِيت كاللَّونِ الواحدِ المُمتزِجِ منها.

والمَعدومَ مَوجودًا كالسَّرابِ، وما يُريه صاحِبُ خفَّةِ اليَدِ والشَّعبذةِ، وكالخَطِّ لنُزولِ القَطرةِ، والدَّائرةِ لإدارةِ الشُّعلةِ بسُرعةٍ.

والمُتحرِّكَ ساكنًا وبالعَكسِ، كالظِّلِّ يُرَى ساكنًا وهو مُتحرِّكٌ، وكراكِبِ السَّفينةِ يَراها ساكنةً والشَّطَّ مُتحرِّكًا.

والمُتحرِّكَ إلى جِهةٍ مُتحرِّكًا إلى خِلافِها، كالقمرِ سائرًا إلى الغَيمِ حين يَسيرُ الغَيمُ إليه، وإذا تَحرَّكنا إلى جِهةٍ رأيناه مُتحرِّكًا إليها وإن تَحرَّكَ إلى خِلافِها.

والشَّجرَ على الماءِ[٢] مُنتكِسًا، والوَجهَ طَويلًا وعَريضًا ومُعوجًّا بحسَبِ[٣] اختلافِ شكلِ المِرآةِ.

الثَّاني: أنَّ الحِسَّ لا يُميِّزُ بينَ الأمثالِ، فربَّما جزَم بالاستمرارِ عند تَوارُدِها كما يقولُه أهلُ السُّنةِ في الألوانِ، والنَّظَّامُ في الأجسامِ، فقامَ الاحتمالُ في الكُلِّ.

الثَّالثُ: النَّائمُ يرَى في نَومِه ما يَجزِمُ به جَزمَه بما يراه[٤] في يَقظتِه، وكذا المُبرسَمُ[٥] فجازَ في غيرِهما مثلُه.

لا يُقالُ: ذلك لسَببٍ[٦] لا يُوجَدُ في حالِ اليَقظةِ والصِّحَّةِ.

لأنَّا نَقولُ: انتِفاءُ السَّببِ المُعينِ لا يُفيدُ، بل لا بُدَّ من حَصرِ الأسبابِ، وبيانِ انتفائِها، ووُجوبِ انتفاءِ المُسببِ عند انتفائِها، وكُلُّ واحدٍ من الثَّلاثةِ ممَّا لو ثبَت فبالنَّظرِ الدَّقيقِ، وإنَّه[٧] يَنفِي البَداهةَ.

والعجبُ ممَّن سمِع هذا ثم اشتغَل ببيانِ أسبابِ الغَلطِ، وأعجبُ منه مَنعُ كَونِ الحِسِّ حاكمًا، بل العَقلُ بواسطةِ الحِسِّ[٨].

---

(١) الواو ليست في: (خ).
(٢) (خ): «الشط».
(٣) (أ): «على».
(٤) «بما يراه» ليس في: (ت)، وأثبته في الحاشية، ونسبه لنسخة.
(٥) البرسام: مرض بسببه يهذي صاحبه ويتصور أشياء لا وجود لها. «القاموس المحيط»: ١٠٧٩.
(٦) (ص) و(ت): «بسبب».
(٧) (خ): «فإنه».
(٨) أراد به النصير الطوسي، وكلامه في «تلخيص المحصل»: ١٢، ١٣.

الرَّابِعُ: أنَّـا نرَى الثَّلجَ في غايةِ البياضِ مع أنَّه ليس أبيـضَ؛ فإنَّا إذا[١] تأمَّلناه علِمنا أنَّه مُركَّبٌ مِن أجزاءٍ شفافةٍ.

وقَولُهم: سـببُه مُداخلةُ الهواءِ للأجزاءِ الشَّـفافةِ، وتَعاكُسُ الأضواءِ من[٢] سُطوحِها الصِّغارِ من النَّمـطِ الأوَّلِ، وأظهَـرُ منه الزُّجـاجُ المَدقوقُ ولـم يَحدُث لـه مِزاجٌ يُحدِثُ البَياضَ، فـإنَّ أجزاءَها[٣] صُلبةٌ يابسةٌ لا تَفاعُلَ بينها، وأظهَرُ منهما[٤] مَوضِعُ الشَّقِّ من الزُّجاجِ الثَّخينِ الشَّفافِ، إذ ليس ثَمَّ إلَّا الزُّجاجُ والهَواءُ المُحتقِنُ وشَيءٌ منهما غيرُ مُلوَّنٍ.

والجَـوابُ: أن مُقتضاه ألَّا يَجزِمَ العَقلُ بمُجـرَّدِه[٥]، ونَقولُ به، لا ألَّا يُوثَقَ بجَزمِه بما[٦] جزَم به، وكونِه مُحتمِلًا.

الفِرقةُ الثَّالثةُ: القادِحونَ في البَديهياتِ فقط؛ قالوا: هي أضعفُ من الحِسِّياتِ لأنَّها فَرعُها. ولذلك مَن فقَدَ حِسًّا فقَدَ عِلمًا، كالأكمهِ والعِنِّينِ، فلا يَلزَمُنا القَدحُ في الحِسيَّاتِ، ولهم شُبَهٌ:

الأولى، أجلَى البَديهياتِ: الشَّيءُ إمَّا أن يكونَ أو لا يَكون، وإنَّه غيرُ يَقينيٍّ.

أمَّا الأوَّلُ: فلأنَّ المُعترِفين بها يَتمثلون[٧] بهذا، وثلاثةٍ أُخرَى تَتوقَّفُ عليه:

الأوَّلُ[٨]: الكُلُّ أعظَمُ مِنَ الجُزءِ، وإلَّا فالجُزءُ الآخرُ مُعتبَرٌ وليس بمُعتبَرٍ.

الثَّاني: الأشياءُ المُساويةُ[٩] لشَيءٍ واحدٍ مُتساويةٌ، وإلَّا فحَقيقتُها واحدةٌ وليست بواحدةٍ[١٠].

الثَّالـثُ: الجِسـمُ الواحدُ لا يكونُ في آنٍ واحـدٍ في مكانَين، وإلَّا لـم يَتميَّزْ عن جِسـمَينِ، كذلك فالجِسمُ الآخرُ مُعتبَرٌ وليس بمُعتبَرٍ.

وهذه الاستِدلالاتُ مَلحوظةٌ وإن عجَز البَعضُ عن تَلخيصِها.

---

(١) «فإنا إذا» في (خ): «فإذا».

(٢) (خ): «بين».

(٣) (خ): «أجزاءه».

(٤) (خ): «منها».

(٥) (خ): «المجرده».

(٦) (خ): «إذا».

(٧) (خ): «يتمسكون».

(٨) بعده في (خ): «أن».

(٩) قـال الكرمانـي: «في بعض النسـخ المقروءة أيضًا على المصنف زيد لفظ: «في الماهية» بعد لفظة: «المسـاوية» وبدل لفظتا: «واحدة» بـ«مساوية»».

(١٠) (خ): «واحدة».

وأمَّا الثَّاني فلوُجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّه يَتوقَّفُ على تَصوُّرِ المعدومِ، وأنَّه لا يُتصوَّرُ؛ إذ كُلُّ مُتصوَّرٍ مُتميِّزٌ، وكُلُّ مُتميِّزٍ ثابِتٌ، فيكونُ المَعدومُ ثابتًا، هذا خُلْفٌ.

لا يقالُ: إنَّه ثابِتٌ في الذِّهنِ، وأيضًا فالحُكمُ عليه بأنَّه غيرُ مُتصوَّرٍ يَستدعِي تَصوُّرَه.

لأنَّا نقولُ: الكلامُ في المَعدومِ مُطلقًا[1]، ويَمتنِعُ أن يكونَ له ثُبوتٌ بوَجهٍ من الوُجوهِ، والآخرُ مُعارَضةٌ لا حَلٌّ، وإنَّها تُحقِّقُ تَعارُضَ القَواطعِ، وهي[2] إحدى حُجَجِنا القَوادحِ[3].

الثَّاني: أنَّه يَقتضِي تَميُّزَ المعدومِ عن الموجودِ، ولو كان مُتميِّزًا لكان له حَقيقةٌ، وللعَقلِ سَلْبُها، وإلَّا انتفَى الوُجودُ، وسَلْبُها عدمٌ خاصٌّ، فقِسمٌ من العَدمِ قَسيمٌ له، هذا محالٌ[4].

الثَّالثُ: المُرَدَّدُ فيه: ثُبوتُ الشَّيءِ وعدمُه؛ إمَّا في نَفسِه كقَولِنا: السَّوادُ إمَّا مَوجودٌ أو لا، أو[5] لغيرِه كقَولِنا: الجِسمُ إمَّا أسودُ أو لا، وكلاهما باطِلٌ.

فالأوَّلُ؛ لأنَّه لا يُعقلُ شَيءٌ من طَرفيه، أمَّا الثُّبوتُ؛ فلأنَّ وُجودَ الشَّيءِ إمَّا نَفسُه، فلا يُفيدُ حَملُه عليه، كقولِك[6]: السَّوادُ سوادٌ والمَوجودُ[7] مَوجودٌ، وأمَّا غيرُه فهو في نَفسِه مَعدومٌ، وإلَّا عادَ الكلامُ فيه ولوُجِدَ مرَّتين، والوُجودُ مَوجودٌ، وإلَّا اجتمَعَ النَّقيضانِ أو وُجِدَ الواسِطةُ، وفيهما المَطلوبُ فيَلزَمُ قيامُ المَوجودِ بالمَعدوم فيَلزمُ جوازُ مثلِه في الحَركاتِ والألوانِ، ويَحصُلُ المُرادُ، وأيضًا فإنَّه حُكمٌ بوَحدةِ الاثنَينِ، وإنَّه باطِلٌ.

لا يقالُ: المُرادُ أنَّ السَّوادَ مَوصوفٌ بالوُجودِ؛ لأنَّا نَنقلُ الكلامَ إلى المَوصوفيَّةِ ويَلزَمُ التَّسلسلُ.

فإن قيل: لا يَمتنِعُ التَّسلسلُ[8] في الأمورِ الذِّهنيَّةِ.

قلنا: المَوصوفيَّةُ نِسبةٌ بين المَوصوفِ والصِّفةِ فتَقومُ بهما لا بغَيرِهما، وهو الذِّهنُ مع أنَّ حكمَ الذِّهنِ إمَّا مُطابِقٌ للخارجِ ويَعودُ الإلزامُ أو لا، فلا[9] عِبرةَ به، وأمَّا النَّفيُ فلأنَّ وُجودَه إمَّا نَفسُه فنَفيُه

---

(١) (أ): «المطلق».

(٢) (خ): «وهو».

(٣) (خ): «القواطع».

(٤) (ص) و(خ): «خُلف».

(٥) (خ): «وإما».

(٦) (ص): «كقولنا».

(٧) (أ) و(ت): «أو الموجود».

(٨) قوله: «يمتنع التسلسل» في (ص): «نمنع». (٩) (خ): «ولا».

عنه تناقُض، أو غيرُه فيتوقَّفُ نَفيُه عنه على تَصوُّرِه وهو يَستدعِي تَميُّزَه فثُبوتَه، وليس في الذِّهنِ لما مَرَّ، وأيضًا فإنَّه يَقتضِي خُلوَّ الماهيَّةِ عن الوُجودِ وسنُبطِلُه.

والثّاني: لأنَّ الجُزءَ الثُّبوتيَّ منه لا يُعقلُ؛ لأنَّه حُكمٌ بوَحدةِ الاثنين، ولأنَّ المَوصوفيَّةَ ليست عَدميَّةً لأنَّها نَقيضُ اللّاموصوفيَّةِ وهي عَدميةٌ لِصدقِها على المَعدومِ، فالمَوصوفيَّةُ ثُبوتيَّةٌ وإلَّا ارتفعَ النَّقيضانِ، ولا وُجوديَّةَ وإلَّا فإمَّا نَفسُهما فلا يُعقلانِ دونها، أو غيرُهما ولهما مَوصوفيَّةٌ بها فيتسلْسَلُ، فإذًا الحَقُّ السَّلبُ[1] أبدًا، وأنتم لا تقولون به.

الرّابعُ: الواسِطةُ ثابتةٌ بينهما لما سيأتي، وإذا[2] أثبَتها قومٌ بلَغوا في الكَثرةِ إلى حدٍّ تقومُ الحجَّةُ بقولِهم، فأحدُ الفريقين اشتبَه عليه البَديهيُّ وغيرُه، فلا ثِقةَ[3].

الجَوابُ: أن المُتصوَّرَ: مَفهومُ المعدومِ، وهو ذاتٌ ما ثبَت له العَدمُ، لا أن ثَمَّةَ ذاتًا ثبَت له العَدمُ في نَفسِ الأمرِ -وهو المُتميِّزُ والثّابتُ- والحملُ للتَّغايُرِ مَفهومًا والاتِّحادِ هويَّةً، والمَوصوفيَّةُ ونحوها من الأمورِ الاعتباريَّةِ لا وُجودَ لها ولا لنَقيضِها كالامتناعِ، وستُفادُ زيادةَ تَحقيقٍ تَتسلَّقُ به إلى الجوابِ التَّفصيليِّ.

الثّانيةُ: أنّا نَجزِمُ بالعاديّاتِ كجَزمِنا بالأَوَّلياتِ سواءً، لا فرقَ بينهما فيما يَعودُ إلى الجَزمِ.

فمنها: أن هذا الشَّيخَ لم يَتولَّد دَفعةً بلا أبٍ ولا أمٍّ[4]، بل بالتَّدريجِ؛ فكان وليدًا، ثم طفلًا، ثم مُترعرِعًا[5] إلى أن شاخَ.

ومنها: أن أوانيَ البَيتِ لم تَنقلِبْ بعد خُروجي عنه أناسًا[6] فُضلاءَ مُحقِّقين في العلومِ الإلهيَّةِ والهندسيَّةِ، ولا أحجارُه جواهِرَ، ولا البَحرُ دُهنًا وعَسلًا، وليس تحت رجلي ياقوتةٌ من ألفِ مَنٍّ[7].

ومنها: أن المُجيبَ عن خِطابي بما يُطابقُه حيٌّ فاهِمٌ عالِمٌ[8] قادِرٌ.

ثُمَّ إذا تأمَّلنا هذه القَضايا لم نَجِدها ممَّا يَجوزُ الجَزمُ بها، فكان الاحتِمالُ قائمًا في الكلِّ باتِّفاقِ العُقلاءِ: أمّا عند المُتكلِّمينَ فلاستنادِ الكلِّ عندهم إلى القادرِ المُختارِ، فلعلَّه[9] أوجَبَ شيئًا من ذلك للإمكانِ وعُمومِ القُدرةِ.

---

(١) (ص): «النفي». (٢) (ت): «وإذ».

(٣) بعده في (خ): «به». (٤) قوله: «ولا أم» في (ص): «وأم».

(٥) بعده في (خ): «ثم شابًّا». (٦) (أ): «ناسًا».

(٧) المَنُّ: كيل أو ميزان. ينظر: «المخصص» لابن سيده: ٣/ ٤٤٠.

(٨) «فاهم عالم» في (خ): «قائم». (٩) (خ): «ولعله».

وأمَّا عند الحُكماءِ؛ فلاستنادِ الحَوادثِ الأرضيَّةِ إلى الأوضاعِ الفَلكيَّةِ فلعلَّه حدَث شكلٌ غريبٌ فلكيٌّ لم يقَع مثلُه، أو وقَع لكنَّه لا يَتكرَّرُ إلَّا في أُلوفٍ من السِّنين لا تفِي بضَبطِها التَّواريخُ، فاقتضى ذلك الأمرَ العَجيبَ.

وأيضًا: فأنا أجزِمُ[1] بأنَّ ابني هذا ليس جبريلَ وكذا الذُّبابة، وأنتم تُجوِّزونَه؛ إذ نقلتم أنَّه كان يظهرُ في صورةِ دِحيةَ الكلبيِّ[2].

والجوابُ: أنَّ الإمكانَ لا يُنافي الجزمَ بالوقوعِ كما في بعضِ المحسوساتِ.

الثَّالثةُ: للأمزِجةِ والعاداتِ تأثيرٌ في الاعتِقاداتِ، فقويُّ القلبِ يَستحسِنُ الإيلامَ وضَعيفُ القلبِ يَستقبحُه، ومَن مارَس مَذهبًا من المذاهبِ بُرهةً من الزَّمانِ ونشأ عليه، فإنَّه يَجزِمُ بصِحَّتِه وبُطلانِ ما يُخالِفُه، فجازَ كونُ الجَزمِ في الكُلِّ لمِزاجٍ أو عادةٍ عامَّين.

لا يُقالُ: نحن نَفرِضُ أنفسَنا خاليةً عن جَميعِ الأمزِجةِ[3] والعاداتِ، ومع ذلك نَجِدُ من أنفسِنا الجزمَ بهذه الأمورِ.

لأنَّا نَقولُ: لا نُسلِّمُ إمكانَ فرضِ الخُلوِّ، إذ قد لا يُشعَرُ ببَعضٍ، ولئن[4] سُلِّم فلا يَلزمُ من فَرضِ الخُلوِّ الخُلوُّ في نَفسِ الأمرِ، ولعلَّ عادةً مُستمِرَّةً صارَت مَلكةً مُستقِرَّةً لا تَزولُ بتَهذيبِ النَّفسِ مُدَّةَ العُمرِ فَضلًا عن مُجرَّدِ فَرضٍ.

والجَوابُ: أنَّه لا يَدلُّ على جوازِ كَونِ الكُلِّ كذلك.

الرَّابعةُ: مُزاوَلةُ العُلومِ العَقليَّةِ دلَّت على أنَّه يَتعارَضُ قاطعان نَعجِزُ عن القَدحِ فيهما، وما هو إلَّا للجَزمِ بمُقدِّماتِهما، مع أن إحداها[5] خطأٌ قطعًا، وإلَّا اجتمَعَ النَّقيضانِ.

فإن قيل: لا نُسلِّمُ العَجزَ عن القَدحِ فيهما فإن ذلك لا يَدومُ، ويحِقُّ الحَقُّ ويَبطُلُ الباطِلُ عن كَثَبٍ[6].

قلنا: فحين العَجزِ ولو أنَّا نَجزِمُ بما لا يَجوزُ الجَزمُ به وأنَّه كافٍ في رفعِ الثِّقةِ.

والجوابُ: أن البَديهيَّ ما يُجزَمُ به بتَصوُّرِ الطَّرفَينِ فيُتوقَّفُ على تَجريدِهما، فلعلَّ فيه خللًا.

---

(١) (خ): «فإنا نجزم».

(٢) ورد ذلك في عدَّة أحاديث، منها: ما أخرجه البخاريُّ (٣٦٣٤) ومسلم (٢٤٥١) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

(٣) (خ): «الوجه».

(٤) (خ): «وإن».

(٥) (أ): «إحداهما». (٦) كتب تحته في (أ): «أي: قرب».

الخامِسةُ: أنَّا نَجزِمُ بصِحَّةِ دَليلٍ آونةً، وبما يَلزَمُه من النَّتيجةِ، ثم يَظهَرُ خَطؤُه؛ ولذلك نَنقلُ[١] المَذاهبَ، فجازَ مِثلُه في الكُلِّ.

السَّادسةُ: أن في كُلِّ مَذهبٍ قضايا يَدَّعي صاحبُه فيها البَداهةَ ومُخالِفوه يُنكِرونها، وهو يُوجِبُ الاشتِباهَ ورَفعَ الأمانِ فلنَعُدَّ عِدَّةً منها:

الأول للمُعتزِلةِ: الصِّدقُ النافِعُ حَسنٌ، والكَذبُ الضَّارُّ قَبيحٌ، وأنكَره الأشاعِرةُ والحُكماءُ.

الثَّاني لهم: العبدُ مُوجِدٌ لأفعالِه، وهما منَعاه وعارَضاه بضَرورةٍ أُخرَى في أنَّه لا بُدَّ له من مُرجِّحٍ، فهو من خارِجٍ وإلَّا تَسلسَلَ.

الثَّالثُ للحُكماءِ: يَمتنِعُ رُؤيةُ أعمَى الصِّينِ بَقَّةَ أندلسَ، ورُؤيةُ ما لا يَكونُ مُقابلًا أو في حُكمِه، وجَوَّزه الأشعريَّةُ.

الرَّابع للكُلِّ: الأعراضُ باقيةٌ، وأنكَره الأشعريَّةُ وكَثيرٌ مِنَ المُعتزِلةِ.

الخامِس للمُجسِّمةِ: كُلُّ مَوجودٍ إمَّا مُقارِنٌ للعالَمِ أو مُبايِنٌ له، وأنكَره المُوحِّدونَ عن آخرِهم.

السَّادس للمُتكلِّمينَ: يَجِبُ انتِهاءُ الأجسامِ إلى خلاءٍ أو ملاءٍ[٢]، وأنكَره[٣] الحُكماءُ.

السَّابع للحُكماءِ[٤]: لا يُعقَلُ تَقدُّمُ عَدمِ الزَّمانِ عليه إلَّا بزَمانٍ[٥]، والقائلون بالحُدوثِ يُكذِّبونهم.

الثَّامِن للحُكماءِ: لا حدوثَ إلَّا عن شيءٍ، والمُسلمون[٦] يُنكِرونَه[٧].

التَّاسِع لهم: المُمكِنُ لا يَترجَّحُ[٨] إلَّا لمُرجِّحٍ[٩]، ويُجوِّزُه المُسلمون من القادرِ.

العاشِر للمُتكلِّمين: الإنسانُ محلٌّ لألمِه ولذَّتِه، والحُكماء: بل الجِسمُ، وهو آلةٌ له.

الحادِي عشر للأشعرية: يَمتنِعُ فعلٌ عن نائمٍ أو معدومٍ، وجَوَّزَه المُعتزِلةُ تولُّدًا[١٠].

وجوابُ الاثنين يُعلَمُ من جوابِ[١١] الرَّابعةِ.

وقد أُجيبَ عنها بأنَّ الجازِمَ بها بَديهةُ الوهمِ، وهي كاذِبةٌ؛ إذ تَحكمُ بما يُنتِجُ نَقائضَها.

---

(١) (أ)، (ت): «ينقل». (٢) (خ): «ملاء أو خلاء».

(٣) في (خ): «وينكره». (٤) «للحكماء» ليس في: (خ).

(٥) (أ): «بالزمان». (٦) (خ): «والمتكلمون».

(٧) (ص): «ينكرونهم».

(٨) (ت): «يُرَجَّحُ». (٩) (ت): «بمرجح».

(١٠) (ص) و(ت) و(خ): «توليدًا».

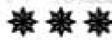
(١١) «وجواب الاثنين يعلم من جواب» في (خ): «وجوابهما يعلم من».

قلنا: فيتوقَّفُ الجزمُ بها على هذا الدَّليلِ فيدورُ، وأيضًا فلا يَحصُلُ الجزمُ ما لم يُتيقَّن أنَّه لا يُتيَجُ نَقيضَه، ولا يُتيقَّن، بل غايتُه عدمُ الوجدانِ.

ثم إنَّهم بعد تَقريرِ الشُّبَهِ قالوا: إن أجبتُم عنها فقد التزمتُم[1] أن البَديهيَّاتِ لا تَصفُو عن الشَّوائبِ إلَّا بالجَوابِ عنها، وأنَّه بالنَّظرِ الدَّقيقِ فلا تَبقَى ضَروريَّةً، وهو المُرادُ، وأيضًا فيَلزَمُ الدَّورُ، وإن لم تُجيبوا عنها تَمَّت ونفَتِ الجَزمَ.

الفِرقةُ الرَّابعةُ، المُنكِرون لهما جميعًا، وهم[2] السُّوفسطائيَّةُ، قالوا: دَليلُ الفَريقَين يُبطِلُهما، والنَّظرُ فَرعُهما، ولا طريقَ غيرُهما[3]، وأمثلُهم اللاأدريَّةُ، قالوا: كَلامُنا لا يُفيدُ قطعًا فيَتناقَضُ، بل شكًّا فأنا شاكٌّ، وشاكٌّ في أنِّي شاكٌّ.. وهلُم جرًّا.

والمُناظرةُ معهم قد منَعها المُحقِّقون؛ لأنَّها لإفادةِ المجهولِ بالمعلومِ، ولا يُتصوَّرُ في الضَّروريَّاتِ كونُها مَجهولةً، والخَصمُ لا يَعترفُ بمَعلومٍ حتى يَثبُتَ به مَجهولٌ، فالاشتِغالُ به[4] التزامٌ لمذهبِهم، بل الطَّريقُ معهم أن تُعَدَّ عليهم أمورٌ لا بُدَّ لهم[5] من الاعترافِ بثُبوتِها حتى يَظهَرَ عِنادُهم، مثل: أنَّك هل تُميِّزُ بين الألمِ واللَّذَّةِ، أو بين دُخولِ النَّارِ والماءِ، أو بين[6] مَذهبِك وما يُناقِضُه، فإن أبَوا إلَّا الإصرارَ أُوجِعوا ضَربًا، وأُصْلُوا نارًا، أو يَعترِفوا[7] بالألمِ وهو من الحِسِّياتِ، وبالفَرقِ بينه وبين اللَّذَّةِ وهو من البَديهيَّاتِ.



(١) (ص): «ألزمتم».
(٢) «وهم» ليس في: (خ).
(٣) (ت): «غيرها».
(٤) «به» ليس في: (خ).
(٥) «لهم» ليس في: (أ).
(٦) (خ): «وبين».
(٧) (ت): «يعرفوا».

المَرصدُ الخامِسُ

في النَّظرِ

إذ به يَحصلُ المَطلوبُ، وفيه مَقاصِدُ:

المقصد الأوَّلُ: في تَعريفِه:

قال القاضي[(١)]: هو الفِكرُ الذي يُطلَبُ به عِلمٌ أو غَلبةُ ظَنٍّ.

وأُورِدَ عليه أَسْوِلَةٌ:

الأوَّلُ: الظَّنُّ الغيرُ المطابقِ جهلٌ، ولا يَطلُبُه عاقِلٌ، فإذًا المَطلوبُ ما يُعلمُ مُطابقتُه فيكونُ عِلْمًا.

قلنا: بل يُطلَبُ من حيث هو ظَنٌّ من غيرِ مُلاحظةِ المُطابقةِ وعَدمِها، ولا يَلزَمُ من طَلبِ الأعمِّ طَلبُ الأخصِّ.

الثَّاني: غَلبةُ الظَّنِّ غيرُ أصلِ الظَّنِّ فيَخرُجُ عنه ما يُطلَبُ به أصلُ الظَّنِّ.

قلنا: الظَّنُّ هو المُعبَّرُ عنه بغَلبةِ الظَّنِّ؛ لأنَّ الرُّجحانَ مَأخوذٌ في حَقيقتِه، فإنَّ ماهيَّتَه هو[(٢)] الاعتِقادُ الرَّاجِحُ.

وقد أجابَ عنه الآمديُّ[(٣)] بأنَّ له خاصيتين[(٤)]؛ إفادةَ الظَّنِّ وإفادةَ رُجحانِه، وقد اكتُفِيَ بذِكرِ إحداهما، ولا يَجِبُ ذِكرُ الكُلِّ.

وفيه نَظرٌ؛ إذ يُوجِبُ جوازَ القَناعةِ بقولِه: «يُطلَبُ به عِلمٌ»، ولأنَّ هذه الخاصَّةَ غيرُ شامِلةٍ لأفرادِه فلا يكونُ جامِعًا.

الثَّالثُ: التَّحديدُ إنَّما يَكونُ للماهيَّةِ من حيث هي هي، وهذا تَعديدٌ لأقسامِه.

قلنا: الانقِسامُ إليهما خاصَّةٌ له مُميِّزة.

وقد يُقرَّرُ هذا السُّؤالُ في هذا الموضعِ وغيرِه من الحُدودِ المُشتمِلةِ على التَّرديدِ بعبارةٍ أخرى، فيُقالُ: «أو» للتَّرديدِ وهو للإبهامِ[(٥)] فيُنافي التَّحديدَ الذي يُقصَدُ به البيانُ.

---

(١) انظر: «التقريب والإرشاد الصغير»: ١/ ٢١٠.

(٢) «هو» ليس في: (خ).

(٣) في: «أبكار الأفكار»: ١/ ١٢٦.

(٤) (ص) و(ت): «خاصتين».

(٥) (خ): «الإبهام».

والجوابُ: منعُ كونِه للتَّرديدِ، بل للتَّقسيمِ، أي: أيًا كان من القِسمين فهو من المحدودِ.

الرَّابعُ: لَفظُ الفِكرِ زائدٌ؛ إذ باقي الحَدِّ مُغنٍ عنه.

والجوابُ: أن المُرادَ من الفكر[1] الحَركاتُ التَّخيليَّةُ[2] كيف كانت، فهو جِنسٌ للنَّظرِ، والباقي فَصلٌ.

ولا يُقالُ: إن الفَصلَ كافٍ في[3] التَّمييزِ[4]، والجِنسَ[5] مُستَغنًى عنه.

قال الآمدي[6]: لم يَذكُره جزءًا من التَّعريفِ، بل قال: النَّظرُ هو الفِكرُ، وما بعده هو الحَدُّ لهما.

وفيه تَمحُّلٌ لا يخفى.

فهذا تَعريفُه الشَّاملُ، وله تعريفاتٌ بحسَبِ المذاهبِ[7].

فمن يرى أنَّه اكتسابُ المجهولِ بالمعلوماتِ السَّابقةِ، وهم أربابُ التَّعاليمِ، قالوا: ترتيبُ أمورٍ معلومةٍ أو مظنونةٍ للتَّأدِّي إلى آخرَ[8].

وعليه إشكالانِ:

أحدُهما: أنَّه غيرُ جامعٍ لخروجِ التَّعريفِ بالفَصلِ والخاصَّةِ وحدهما، وكَونُه نَزْرًا خِداجًا كما قال[9] ابنُ سينا، لا يَشفِي غَليلًا[10].

وثانيهما: أنَّه تعريفٌ لمُطلقِ النَّظرِ، لا للصَّحيح منه، وإلَّا وجَب تَقييدُ الظَّنِّ بـ«المُطابقةِ»، ومكان قولِه: «للتَّأدِّي به»: «بحيث يُؤدِّي[11]»، فمُقدِّماتُه قد لا تكونُ معلومةً، بل مجهولة.

---

(١) قوله: «من الفكر» ليس في: (أ)، و(ت). وفي (خ): «بالفكر»، وأثبته في حاشية (ت)، ونسبه لنسخة.

(٢) (ت): «التخيلية».

(٣) أثبته في (ت) فوق كلمة: «كاف» ونسبه لنسخة.

(٤) (ت): «للتمييز».

(٥) (خ): «فالجنس».

(٦) راجع: «أبكار الأفكار»: ١/ ١٢٧.

(٧) (ص): «مذاهب».

(٨) راجع: «طوالع الأنوار» للبيضاوي: ١٢٠.

(٩) (أ) و(خ) و(ت) وحاشية (ص): «قاله».

(١٠) في: «الشفاء - المنطق - المدخل»: ٢١.

(١١) (ص): «تؤدي».

فنقولُ: هو مُلاحَظةُ العَقلِ ما هو حاصِلٌ عنده؛ لتَحصيلِ[١] غيرِه.

وأمّا مَن يراه مُجرَّدَ التَّوجُّهِ؛ فمنهم مَن جعَله عدميًّا، فقال: هو تجريدُ الذِّهنِ عن الغَفلاتِ[٢].

ومنهم مَن جعَله وُجوديًّا، فقال[٣]: هو تَحديقُ العَقلِ نحو المعقولاتِ، وشَبَّهوه بتَحديقِ النَّظرِ نحو المُبصَراتِ.

❋❋❋

المقصد الثَّاني: أنَّه ينقسِمُ إلى صحيحٍ يُؤدِّي إلى المطلوبِ، وفاسِدٍ يُقابِلُه، ولمَّا كان المُختارُ: أنَّه تَرتيبُ العُلومِ[٤]، ولكُلِّ ترتيبٍ مادَّةٌ وصُورةٌ فتكونُ صِحَّتُه بصِحَّةِ المادَّةِ والصُّورةِ معًا[٥]، وفَسادُه بفَسادِهما أو فسادِ أحدِهما.

ومنهم مَن قسَّمه[٦] إلى الجَليِّ والخَفيِّ[٧]، وتَحقيقُه: أن الدَّليلَ قد يَعرِضُ له الكيفيَّتانِ بوجهَين:

أحدُهما: بحسَبِ الصُّورةِ؛ فإنَّ الأشكالَ مُتفاوِتةٌ في الجلاءِ والخَفاءِ.

وثانيهما: بحسبِ المادَّةِ، فإنه[٨] قد يَتوقَّفُ على مُقدِّماتٍ كَثيرةٍ وأكثَرَ، وقَليلةٍ وأقلَّ، مع تَفاوتِها باعتبارِ تفاوتٍ في تجريدِ الطَّرفينِ، فإن أُريدَ ذلك فهو لا يَعرِضُ للنَّظرِ، والتَّجوُّزُ لا نَمْنَعُه، وإن أُريدَ غيرُه فلا ثبْتَ له.

❋❋❋

المَقصدُ الثَّالثُ: النَّظرُ الصَّحيحُ يُفيدُ العِلمَ عند الجُمهورِ، ولا بُدَّ من تَحريرِ مَحلِّ النِّزاعِ:

فقال الإمامُ الرَّازيُّ[٩]: قد[١٠] يُفيدُ العِلمَ، وهو وإن سَهُل بيانُه يَقِلُّ جَدواه، إذِ الجُزئيُّ لا يَثبُتُ إلَّا بالكُلِّيِّ.

---

(١) (ت): «ليحصل».

(٢) (خ): «من الغفلات» هذا، وقد نسب ابن بزيزة في «الإسعاد في شرح الإرشاد»: ٧٠ هذا القول إلى الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني.

(٣) راجع: «المحصل»: ١٢٢.

(٤) (ص): «الأمور».

(٥) «معًا» ليس في (أ).

(٦) (خ): «يقسمه».

(٧) راجع: «الشامل»: ١٠١، و«أبكار الأفكار»: ١/ ١٥٤.

(٨) (خ): «فإن المطلوب».

(٩) في «المعالم في أصول الدين»: ٦.

(١٠) (خ): «وقد».

وقال الآمديُّ(١): كُلُّ نظرٍ صحيحٍ في القطعياتِ لا يَعقبُه ضِدٌّ للإدراكِ(٢)؛ كالموتِ والنَّومِ مُفيدٌ له(٣).

ثم قال المُنكِرون(٤): هذا إن كان مَعلومًا كان ضَروريًّا أو نظريًّا، وهما باطِلانِ:

أمَّا الأوَّلُ: فلأنَّ الضَّروريَّ لا يَختلِفُ فيه العُقلاءُ، وهذا مُختلَفٌ فيه، ولأنَّا نَجِدُ بينه وبين قولنا: «الواحِدُ نِصفُ الاثنَينِ» تفاوتًا ضَروريًّا، ونَجزِمُ بأنَّه(٥) دون ذلك في القُوَّةِ، ولا يُتصوَّرُ ذلك إلَّا باحتِمالِه للنَّقيضِ(٦) ولو بأبعدِ وَجهٍ، وأنَّه يَنفِي بَداهتَه.

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّه إثباتٌ للنَّظرِ(٧) بالنَّظرِ، وإنَّه تَناقُضٌ.

فاختارَ(٨) طائفةٌ -منهم الإمامُ الرَّازِيُّ(٩) رَحِمَهُ اللهُ- أنَّه ضَروريٌّ.

قَولُكم: لو كان ضَروريًّا، لم يُختلَف فيه.

قلنا: لا نُسلِّم، بل قد يَختلِفُ فيه قَومٌ قليلٌ، كيف وقومٌ قد أنكروا(١٠) البَديهيَّاتِ رَأسًا، وذلك لخفاءٍ في تصوُّرِ الطَّرفَينِ، ولعُسرٍ(١١) في تَجريدِهما كما مرَّ.

قَولُكم(١٢): التَّفاوتُ بينه وبين قولِنا(١٣): الواحِدُ نِصفُ الاثنَين؛ لاحتمالِ النَّقيضِ(١٤).

قلنا: ممنوعٌ، بل إمَّا للإلفِ أو لتَفاوتٍ في تجريدِ الطَّرفَين.

وقال طائفةٌ؛ منهم إمامُ الحَرمَين(١٥) رَحِمَهُ اللهُ: إنَّه نَظريٌّ، ولا تَناقُضَ في إثباتِ النَّظرِ بالنَّظرِ.

---

(١) في «أبكار الأفكار»: ١/ ١٣٦.
(٢) (ص) و(خ): «للعلم»، وكتب مقابله في حاشية (ص): «للإدراك»، كما كتب تحته في (أ): «العلم».
(٣) «مفيد له» ليس في: (خ).
(٤) راجع: «نهاية العقول»: ١/ ١٨١، «أبكار الأفكار»: ١/ ١٣٩.
(٥) (ص) و(ت): «أنه».
(٦) (خ): «النقيض».
(٧) (خ): «النظر».
(٨) (خ): «واختار».
(٩) في: «المعالم»: ٦، وراجع: «نهاية العقول»: ١/ ١٧٩، ١٨٩.
(١٠) «وقوم قد أنكروا» في (خ): «وقد أنكر قوم».
(١١) (خ): «وتقصير».
(١٢) (ص): «قوله». (خ): «وقوله».
(١٣) (ص): «قوله» و«قولنا» ليس في: (خ).
(١٤) قوله: «لاحتمال النقيض» في (ت) و(ص): «لاحتماله للنقيض» وفي (خ): «لاحتماله النقيض».
(١٥) في «الإرشاد»: ٤.

وأنكَر عليه الإمامُ الرَّازيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال[١]: إثباتُ الشَّيءِ بنفسِه يقتضِي أن يُعلمَ قبل[٢] نَفسِه، وذلك يَستلزِمُ أن يُعلمَ حينما لا يُعلمُ، وهو تَناقضٌ.

والجوابُ: أنَّه إنَّما يَمنَعُ كونَ إثباتِ النَّظرِ بالنَّظرِ إثباتَ الشَّيءِ[٣] بنفسِه، لا أنَّه يُسلِّمُ ذلك، ويَمنَعُ كَونَه تَناقضًا.

وتَحقيقُه: أنَّا نُثبتُ القَضيَّةَ الكُليَّةَ أو المُهمَلةَ على اختلافِ التَّحريرَينِ بمُشخَّصةٍ، وقد تكونُ المُشخَّصةُ ضَروريَّةً دون الكُليَّةِ أو المُهمَلةِ لاختلافِ العنوانِ، فإنَّ البَديهيَّ مَشروطٌ بتَصوُّرِ الطَّرفَينِ، وتَصوُّرُ الشَّيءِ بكونِه نَظرًا ما غيرُ تَصوُّرِه باعتبارِ ذاتِه المخصوصةِ.

ثم عُورِضَ هذه الشُّبهةُ فقيل[٤]: قَولُكم: لا شَيءَ من النَّظرِ بمُفيدٍ[٥] للعِلمِ، إن كان ضَروريًّا لم يُخالِف[٦] فيه أكثرُ العُقلاءِ، وهذا لا يُمنعُ، وإن كان نَظريًّا لَزِمَ إثباتُه بنَظرٍ خاصٍّ يُفيدُ العِلمَ به، وإنَّه تَناقضٌ صَريحٌ.

والمُنكِرونَ طوائفُ:

• **الأولى**: مَن أنكَر إفادتَه للعِلمِ مُطلقًا، وهم السُّمَنيَّةُ، ولهم شُبَهٌ:

- **الأُولى**: العلمُ بأنَّ الاعتقادَ الحاصلَ بعد النَّظرِ علمٌ إن كان ضروريًّا لم يَظهَر خطؤُه، والتَّالي باطِلٌ، ولذلك تُنقلُ المَذاهبُ، وإن كان نَظريًّا احتاجَ إلى نَظرٍ آخرَ، وتَسلسَلَ.

قلنا: الذي يَظهَرُ خَطؤُه لا يَكونُ نَظرًا صَحيحًا، والنِّزاعُ إنَّما وقَع فيه.

- **الثَّانيةُ**: المُقدِّمتانِ لا تَجتمِعانِ في الذِّهنِ؛ لأنَّا متى تَوجَّهنا نحو مَقصودٍ[٧] امتنَع منَّا في تلك الحالِ التَّوجُّهُ إلى آخرَ بالوجدانِ.

قلنا: لا نُسلِّمُ أنَّه لا تَجتمِعُ مُقدِّمتانِ، وذلك كطَرفي الشَّرطيَّةِ، ولولا اجتماعُهما لامتنع[٨] الحُكمُ بينهما[٩] بالتَّلازُمِ والعنادِ، والتَّوجُّهُ غيرُ العِلْمِ، بل هو النَّظرُ، ولا يَلزَمُ من عدمِ اجتماعِ النَّظرَين عدمُ اجتماعِ العِلْمَين.

---

(١) في «نهاية العقول»: ١/ ١٩٠، وراجع: «المحصل»: ١٢٩.

(٢) (خ): «به».

(٣) (خ): «إثباتا للشيء».

(٤) راجع: «الإرشاد»: ٣، ٤، و«نهاية العقول»: ١/ ١٨٩.

(٥) (خ): «مفيدًا».

(٦) (خ): «يختلف».

(٧) قوله: «نحو مقصود» في (خ): «إلى شيء».

(٨) (ص) و(ت) و(خ): «امتنع».

(٩) (ص): «عنهما».

- الثَّالثـةُ: النَّظـرُ لو أفادَ العِلْمَ، فمع العِلْـمِ بعدمِ المُعارِضِ؛ إذ معه يَحصُـلُ التَّوقُّفُ، وعدمُه ليس ضَروريًّـا، وإلَّا لـم يَقـعْ فهو نَظـريٌّ، ويَحتـاجُ إلى نظرٍ آخـرَ، وهو أيضًـا مُحتمِلٌ لقيـامِ المُعارِضِ، ويَتسلسَلُ.

قلنـا: النَّظـرُ الصَّحيـحُ في المُقدِّمـاتِ القَطعيَّةِ كما يُفيـدُ العِلْمَ بحقِّيـةِ النَّتيجةِ يُفيـدُ العِلْمَ بعدمِ المُعارِضِ، فعدمُ المُعارِضِ في نفسِ الأمرِ ضروريٌّ.

- الرَّابِعـةُ: النَّظرُ إمَّا أن يَسـتلزِمَ العِلْـمَ أو لا، والأوَّلُ يُنافي كونَ عدمِ العِلْمِ شَـرطًا له، والثَّاني هو المَطلوبُ.

قلنا: يسـتلزِمُه بمعنى أنَّه يَسـتعقِبُه عادةً[١]، لا بمعنَى أنَّه عِلَّةٌ مُوجِبةٌ له، وذلك لا يُنافي كَونَ عدمِ العِلْمِ شَرطًا له.

- الخامِسة: المَطلوبُ إمَّا مَعلومٌ فلا يُطلبُ أو لا، فإذا حصَل لم يُعرَف أنَّه المَطلوبُ.

قلنا: مَعلومٌ تَصوُّرًا غيرُ مَعلومٍ تَصديقًا، فيَتميَّزُ بتَصوُّرِ طَرفَيه.

-السَّادسـةُ[٢]: دَلالةُ الدَّليـلِ إن تَوقَّفَ على العِلْمِ بدَلالتِه عليه لزِمَ الـدَّورُ، وإلَّا لزِمَ كونُ الدَّليلِ دليلًا، وإن لم يُعتبَر وَجهُ دَلالتِه، وإنَّه باطِلٌ.

قلنا: لا يتوقَّفُ، ووجهُ الدَّلالةِ غيرُ كونِه دليلًا؛ لأنه[٣] الأمرُ الذي بحَسبِه يَنتقِلُ الذِّهنُ من الدَّليلِ إلى المدلولِ، وهو مُتحقِّقٌ في الدَّليلِ، نَظَرَ فيه ناظِرٌ أم لا، وكَونُه دالًّا أمرٌ إضافيٌّ يَعرِضُ له بعد النَّظرِ فيه وإفادتِه للعِلمِ.

- السَّابِعةُ: العِلمُ بعده إمَّا واجبٌ فيَقبُحُ التَّكليفُ به؛ لكونه[٤] غيرُ مَقدورٍ، وإنَّه خِلافُ الإجماعِ أو لا، فيَجوزُ انفِكاكُه عنه، وهو المَطلوبُ.

قلنا: التَّكليفُ بالنَّظرِ، وأيضًا فهذا إنَّما يَلزَمُ المُعتزِلةَ النَّافِينَ للجبرِ[٥]، القائِلينَ بحُكمِ العَقلِ.

- الثَّامِنـةُ: لو أفادَ العلـمَ فإمَّا معه أو بعده، والأوَّلُ باطِلٌ؛ إذ لا يجتمِعانِ، وكذا الثَّاني لجوازِ طُروءِ ضِدٍّ للعِلمِ بعده، كنومٍ أو موتٍ.

---

(١) «عادة» ليس في: (أ).

(٢) بعده في (خ): «أن».

(٣) (خ): «فإنه».

(٤) (أ): «لأنه».

(٥) (أ): «الجبر».

قلنا: يُفيدُه بعده بشَرطِ عَدمِ طروءِ الضِّدِّ، كما أومَأنا إليه عند تحريرِ المبحثِ.

- التَّاسِعةُ: إذا استَدللنا بدليلِ على وُجودِ الصَّانعِ فمُوجَبُه إمَّا ثُبوتُ الصَّانعِ أو العِلْمُ به، وكلاهما باطِلٌ:

أمَّا الأوَّلُ: فلأنَّه يَلزمُ حينئذٍ من عدمِ الدَّليلِ ألَّا يَثبُتَ الصَّانعُ في الواقعِ.

وأما الثَّاني: فلأنَّه يَلزمُ ألَّا يَبقَى الدَّليلُ بتَقديرِ عدمِ النَّظرِ فيه وإفادتِه للعِلْمِ[1] دليلًا.

قلنا: إنَّه يُوجِبُ وجودَ الصَّانعِ أي يَستلزِمُه، ولا يَلزمُ من نفيِ الملزومِ نَفيُ اللَّازمِ، أو يُوجِبُ العِلمَ به أي متى عُلِم عُلِم، وهذه الحيثيَّةُ لا تُفارقُ الدَّليلَ على حالٍ، نُظِرَ فيه أم لا.

- العاشِرةُ: الاعتقادُ الجازمُ قد يكونُ عِلمًا وقد يكونُ جَهلًا، ولا يُمكنُ التَّمييزُ بينهما، سيَّما عند مَن يَقولُ: الجَهلُ مُماثِلٌ للعِلْمِ، فإذًا ماذا يُؤمِّنُنا أن يَكونَ الحاصِلُ عقيبَ النَّظرِ جهلًا لا عِلمًا؟

قلنا: هذا إنَّما يَلزمُ المُعتزِلةَ، ولا يُمكِنُهم التَّخلُّصُ بتَميُّزِ[2] العلمِ برُكونِ النَّفسِ إليه، فإن ذلك مع التَّماثُلِ مُشكِلٌ، وأيضًا فيَلزمُهم الكفرةُ المُصِرُّونَ.

• الثَّانيةُ: المهندِسون قالوا: إنه[3] يُفيدُ العِلمَ في الهندسياتِ دون الإلهيَّاتِ، والغايةُ فيها الظَّنُّ والأخذُ بالأحرَى والأخلَقِ، واحتجُّوا بوجهَين:

الأوَّلُ: أنَّ الحَقائقَ الإلهيَّةَ لا تُتصَوَّرُ، والتَّصديقُ بها فَرعُ التَّصوُّرِ.

قلنا: لا نُسلِّمُ أنَّها لا تُتصَوَّرُ بحقائقِها قطعًا، وإن سُلِّم فيكفِي تَصوُّرُها بعارِضٍ ما، ثم هذا يَلزمُكم في الظَّنِّ فما هو جَوابُكم فهو جوابُنا.

الثَّاني: أقرَبُ الأشياءِ إلى الإنسانِ هُويَّتُه، وإنَّها غيرُ مَعلومةٍ؛ إذ قد كثُر الخلافُ فيها كثرةً لا يُمكنُ الجَزمُ معها[4] بشيءٍ من الأقوالِ المُختلِفةِ التي ذُكِرت فيها[5] كما ستَقِفُ عليها، وإذا كان أقرَبُ الأشياءِ إليه كذلك فما ظَنُّك بأبعدِها؟!

قلنا: لا نُسلِّمُ أن هُوِيَّةَ الإنسانِ غيرُ مَعلومةٍ له، وكثرةُ الخلافِ فيها لا تَدلُّ إلَّا على العُسرِ، وأمَّا الامتناعُ فلا.

---

(١) (ص): «العلم».

(٢) (ص): «بتمييز».

(٣) «إنه» ليس في: (أ).

(٤) (خ): «معها الجزم».

(٥) (خ): «فيه».

• الثَّالثةُ: المَلاحِدةُ قالوا: النَّظرُ لا يُفيدُ العِلمَ بمَعرفةِ اللهِ تعالى بلا مُعلِّمٍ، وقد رُدَّ عليهم بوجهَين:

الأوَّلُ: صِدقُ المُعلِّمِ إن عُلِم بقَولِه لزِمَ الدَّورُ، وإن عُلِم بالعَقلِ ففيه كفايةٌ.

وأُجيبَ: بأنَّه يُشارِكُ العَقلُ قولَه بأن يَضَعَ مُقدِّماتٍ يُعلَمُ[1] منها صِدقُه.

الثَّاني: لو لم يَكفِ العَقلُ لاحتاجَ المُعلِّمُ إلى مُعلِّمٍ[2] وتَسلسَل.

وأُجيبَ: بأنَّه قد يَكفِي عَقلُه دون عَقلِ غيرِه، أو يَنتهِي إلى الوحيِ.

والمُعتمَدُ: دعوَى الضَّرورةِ؛ فإنَّ مَن علِمَ المُقدِّماتِ الصَّحيحةَ المُناسِبةَ لمَعرِفةِ اللهِ تعالى على صورةٍ مُستلزِمةٍ استلزامًا ضَروريًّا حصَل له المَعرِفةُ قطعًا.

وهذا إنَّما يَصيرُ حُجَّةً على مَن قال: النَّظرُ لا يُفيدُ العِلمَ[3].

وأمَّا مَن قال: العِلمُ الحاصِلُ بالنَّظرِ وحدَه لا يُفيدُ النَّجاةَ، كالمأخوذِ من غيرِ النَّبيِّ ﷺ، فإنه لا يَتِمُّ به الإيمانُ، لم يَرِد عليه ذلك.

وطَريقُ الرَّدِّ عليه[4]: إجماعُ مَن قبلَهم على النَّجاةِ، والآياتُ الآمِرةُ بالنَّظرِ مُتكرِّرةٌ مُتكثِّرةٌ في مَعرِضِ الهِدايةِ إلى سبيلِ[5] النَّجاةِ من غيرِ إيجابِ التَّعلمِ[6].

لهم وجهانِ:

الأوَّلُ: أنَّه كثُرَ الخِلافُ في المَعرفةِ كثرةً لا تُحصَى، ولو كان العَقلُ كافيًا لما كان كذلك.

قلنا: الخِلافُ لكونِ بَعضِ تلك الأنظارِ فاسِدةً، فإنَّ المُفيدَ للعلمِ إنَّما هو النَّظرُ الصَّحيحُ.

الثَّاني: نَرَى النَّاسَ مُحتاجِين في العلومِ الضَّعيفةِ؛ كالنَّحوِ والصَّرفِ لا يَستغنون فيها عن المُعلِّمِ، فكيف في[7] العُلومِ العَويصةِ التي هي أبعدُ العُلومِ عن الحِسِّ والطَّبعِ؟!

قلنا: الاحتياجُ بمعنَى العُسرِ مُسلَّمٌ، وأمَّا بمعنى الامتناعِ فلا.

***

(١) (خ): «فيعلم».

(٢) بعده في (خ): «آخر».

(٣) بعده في (ص): «بلا معلِّم».

(٤) (خ): «عليهم».

(٥) (خ): «طريق» وكتب فوقها: «سبيل».

(٦) (خ): «التعليم».

(٧) «في» ليس في: (خ).

المقصد الرَّابعُ: في كيفيةِ إفادةِ النَّظرِ للعلمِ[١]، والمَذاهبُ التي يُعتَدُّ بها ثلاثةٌ مَبنيَّةٌ على أُصولٍ مُختلِفةٍ:

الأوَّلُ: مَذهبُ الشَّيخِ[٢] رَحِمَهُ اللهُ: أنَّه بالعادةِ؛ بناءً على أن جميعَ المُمكناتِ مُستنِدةٌ إلى اللهِ تعالى ابتداءً، وأنَّه تعالى قادرٌ مختارٌ، ولا عَلاقةَ بين الحوادثِ إلَّا بإجراءِ العادةِ بخلقِ بعضِها عقيبَ بعضٍ؛ كالإحراقِ عقيبَ مُماسَّةِ[٣] النَّارِ، والرِّيِّ بعد شُربِ الماءِ.

الثَّاني[٤]: مَذهبُ المُعتزلةِ أنَّه بالتَّوليدِ، ومعنى التَّوليدِ عندهم -كما سيأتي- أنْ يُوجِبَ فِعلٌ لفاعِلِه فعلًا آخرَ؛ كحركةِ اليدِ والمِفتاحِ، والنَّظرُ فِعلُ العبدِ[٥] واقِعٌ بمُباشرتِه يَتولَّدُ منه فِعلٌ آخرُ هو العِلمُ.

واعلَمْ أن تَذكُّرَ النَّظرِ لا يُولِّدُ العِلمَ عندهم، فقاسَ الأصحابُ ابتداءَ النَّظرِ بالتَّذكُّرِ إلزامًا لهم؛ إذ لا فرقَ بينهما فيما يَعودُ إلى استلزامِ العِلمِ.

وأجابُوا: بأنَّا إنَّما قلنا بعَدمِ تَوليدِ التَّذكُّرِ لعِلَّةٍ فارِقةٍ هي عدمُ مَقدوريَّةِ التَّذكُّرِ، فإنْ صحَّ بطَلَ القِياسُ، وإلَّا منَعنا الحُكمَ والتزَمنا التَّوليدَ ثَمَّ.

والحاصِلُ: أنَّه قِياسٌ مُركَّبٌ، والخَصمُ فيه بين منعِ الجامعِ ومنعِ الحُكمِ، وأيضًا التَّذكُّرُ بعد حُصولِ النَّظرِ وابتداءِ النَّظرِ قبلَه[٦].

الثَّالثُ: مَذهبُ الحُكماءِ[٧] أنَّه بسبيلِ الإعدادِ، فإنَّ المبدأَ عامُّ الفَيضِ، ويَتوقَّفُ حُصولُ[٨] الفَيضِ على استِعدادٍ خاصٍّ يَستدعيه[٩]، والاختلافُ بحسبِ اختِلافِ استعداداتِ القوابلِ، فالنَّظرُ يُعِدُّ الذِّهنَ، والنَّتيجةُ تَفيضُ عليه وجوبًا.

وهنا[١٠] مَذهبٌ آخرُ اختارَه الإمامُ الرَّازيُّ[١١] رَحِمَهُ اللهُ، وهو أنَّه واجِبٌ غيرُ مُتولِّدٍ؛ أمَّا وُجوبُه فلأنَّا

---

(١) (ت): «العلم».
(٢) كما في: «مجرد المقالات»: ١٩، ٣٣.
(٣) «مماسة» ليس في: (ص).
(٤) راجع: «المغني»: ٩/ ١٦١ وما بعدها، و«الفائق»: ٤٢٨-٤٣٢.
(٥) (خ): «للعبد».
(٦) «وأيضًا التذكر بعد حصول النظر وابتداء النظر قبله» ليس في: (خ).
(٧) راجع: «التلويحات»: ٢/ ٢٧٢، و«شرح التلويحات»: ٢/ ٢٧٩.
(٨) «حصول» ليس في: (خ).
(٩) «يستدعيه» ليس في: (خ).
(١٠) (خ): «وههنا».
(١١) كما في: «المعالم»: ٨، و«المحصل»: ١٣٦، ١٣٧.

نَعلـمُ ضَرورةً أن مَن علِمَ أنَّ العالَمَ مُتغيِّـرٌ، وكُلَّ مُتغيِّرٍ حادِثٌ، امتنَعَ ألَّا يَعلَمَ أن العالَمَ حادِثٌ، وأمَّا أنَّه غيرُ مُتولِّدٍ فلاستنادِ جميعِ المُمكِناتِ إلى اللهِ تعالى ابتداءً.

وهـذا لا يَصِـحُّ مع القولِ باسـتنادِ الجميعِ[١] إلى اللهِ تعالى، وكونِه تعالى قـادرًا مختارًا، وأنَّه لا يجبُ على اللهِ تعالى شيءٌ، إذ لا وُجوبَ عن اللهِ ولا عليه[٢].

***

المَقصِدُ الخامِسُ: شَرطُ النَّظرِ.

أمَّا مُطلقًا فبعد الحياةِ أمرانِ:

الأوَّلُ: وُجودُ العَقلِ وسيأتي تَفسيرُه.

الثَّانـي: هـو[٣] عـدمُ ضِدِّه؛ فمنه عـامٌّ، وهو كُلُّ مـا هو ضِدٌّ لـلإدراكِ، ومنه خاصٌّ، وهـو العِلمُ بالمطلوبِ والجَهلُ المُركَّبُ[٤]؛ إذ صاحِبُهما لا يَتمكَّنُ[٥] من النَّظرِ فيه.

فإن قلتَ: فماذا تَقولُ فيمَن يَعلمُ شيئًا[٦] بدليلٍ، ثم يَنظرُ فيه ثانيًا ويَطلبُ دَليلًا آخرَ؟

قلنـا[٧]: النَّظرُ ههنا في وجـهِ دلالةِ الدَّليلِ الثَّاني وهو غيرُ معلـومٍ، وليس لطلبِ العلمِ بالمنظورِ فيه؛ إذ هو حاصِلٌ، وتَحصيلُ الحاصِلِ مُحالٌ[٨].

وأمَّا للنَّظرِ الصَّحيحِ فأمران:

الأوَّلُ: أن يكونَ في الدَّليلِ دون الشُّبهةِ.

الثَّاني: أن يكونَ من جِهةِ دَلالتِه، فإنَّ[٩] النَّظرَ في الدَّليلِ لا من جِهةِ دَلالتِه لا يَنفعُ.

***

---

(١) (خ): «جميع الممكنات». (٢) (خ): «إذ لا وجوب إلا عن الله لا عليه».

(٣) «هو» ليس في: (خ).

(٤) قوله: «وهو العلمُ بالمطلوب والجهلُ المركَّب» في (أ): «وهو عدم العِلم بالمَطلوبِ وعدم الجَهل المركَّبِ»، ورُسِم في (أ) على كلمتي: «عدم» دائرة منقوطة.

(٥) (خ): «صاحبها لا يُمكِّن».

(٦) (خ): «الشيء». (٧) (أ): «قلت».

(٨) قوله: «وليس لطلب العلم بالمنظور فيه، إذ هو حاصل، وتحصيل الحاصل محال» من: (ص)، وهو في «ك»: «وليس النظر فيه لطلب العلم ...».

(٩) (خ): «لأن».

المقصدُ السَّادسُ: النَّظرُ في مَعرفةِ اللهِ تعالى واجِبٌ[١] إجماعًا، واختُلِف في طريقِ ثُبوتِه، فهو عند أصحابِنا السَّمعُ، وعند المُعتزلةِ العَقلُ.

أمَّا أصحابُنا فلهم مسلكانِ:

الأوَّلُ: الاستِدلالُ بالظَّواهِرِ، نحو قولِه تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [يونس: ١٠١] وقولِه تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ[٢] رَحۡمَتِ ٱللَّهِ كَيۡفَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ﴾ [الروم: ٥٠] والأمرُ للوجوبِ.

ولمَّا نزَل: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] قال ﷺ: «وَيْلٌ لِمَنْ لَاكَهَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا»[٣]، أوعَد بتَركِ التَّفكُّرِ، فهو واجِبٌ، وهذا لا يَخرجُ[٤] عن كونِه ظَنِّيًّا.

الثَّاني وهو المُعتمَدُ: أن مَعرِفةَ اللهِ تعالى واجِبةٌ إجماعًا، وهي لا تَتمُّ[٥] إلَّا بالنَّظرِ، وما لا يَتمُّ الواجِبُ إلَّا به فهو واجِبٌ.

وعليه إشكالاتٌ:

الأوَّلُ: إمكانُ مَعرِفةِ اللهِ تعالى فرعُ إفادةِ النَّظرِ العِلمَ مُطلقًا، وفي الإلهيَّاتِ وفيها بلا مُعلِّمٍ، وقد مَرَّ الإشكالُ عليه.

قلنا: وقد مَرَّ الجَوابُ عنه.

الثَّاني: إيجابُ المعرِفةِ؛ إمَّا للعارفِ وهو تَحصيلُ الحاصِلِ، أو لغيرِه وهو[٦] تكليفُ الغافِلِ.

قلنا: الثَّانيةُ مَمنوعةٌ؛ إذ شرطُ التَّكليفِ فَهمُه، لا العِلمُ به كما مَرَّ.

الثَّالثُ: لا يُمكِنُ الإجماعُ عادةً كأكلِ[٧] طَعامٍ وكلمةٍ في آنٍ.

قلنا: يجوزُ فيما يُوجَدُ أمرٌ جامِعٌ عليه من تَوفُّرِ الدَّواعي وقِيامِ الدَّليلِ، وما ذكرتُم لا جامِعَ عليه.

---

(١) (خ): «واجبة».

(٢) (أ): «أثر»، وهي قراءة نافع وابن كثير، وأبي عمرو، وشعبة عن عاصم، وأبي جعفر، ويعقوب الحضرمي، ينظر: «إتحاف فضلاء البشر»: ٤٤٥.

(٣) أخرجه ابن مردويه في تفسيره، كما في تخريج الكشاف للزيلعي: ١/ ٢٦١ من حديث عائشة رضي الله عنها، وأخرجه بنحوه ابن حبان (٦٢٠/ الإحسان).

(٤) (ت): «يخرجه».

(٥) «وهي لا تتم» في (ص): «ولا تتم»، وفي (خ): «ولا يتم».

(٦) (ص) و(خ): «وفيه».

(٧) (خ) و(ت): «كعلى أكل».

الرَّابعُ: الإجماعُ إن ثبَت امتنَعَ نَقلُه؛ لانتشارِ المُجتهِدين، وجوازِ خفاءِ واحدٍ وكَذِبِه ورُجوعِه قبل فتوَى الآخرِ.

قلنا: منقوضٌ بما عُلِم الإجماعُ عليه كالأركانِ، وتقديمِ الدَّليلِ القاطعِ[١] على الظَّنيِّ.

الخامِسُ: وإن سُلِّم نَقلُه فليس بحُجَّةٍ لجوازِ الخَطإِ على كُلٍّ، فكذا على الكُلِّ، ولأنَّ[٢] انضمامَ الخَطإِ إلى الخَطإِ لا يُوجِبُ الصَّوابَ.

قلنا: مَعلومٌ بالضَّرورةِ[٣] من الدِّينِ، ولا يَلزَمُ من جَوازِ الخَطإِ على كُلِّ واحدٍ[٤] جوازُ الخَطإِ على الكُلِّ؛ لتَغايُرِهما وتَغايُرِ حُكمِهما[٥].

السَّادسُ: مَنعُ الإجماعِ عليه، بل الإجماعُ على خِلافِه، لتَقريرِ النَّبيِّ والصَّحابةِ وأهلِ سائرِ الأعصارِ العَوامَّ -وهم الأكثرون- مع عدمِ الاستفسارِ عن الدَّلائلِ، بل العِلمُ بأنَّهم لا يعلمُونها قطعًا.

قلنا: كانُوا يعلمون أنَّهم يعلمون الأدِلَّةَ إجمالًا، كما قال الأعرابيُّ: البَعرةُ تَدُلُّ على البَعيرِ، وأثرُ الأقدامِ على المسيرِ، أفَسماءٌ ذاتُ أبراجٍ وأرضٌ ذاتُ فِجاجٍ[٦] لا تَدُلُّ على اللَّطيفِ الخَبيرِ؟!

غايتُهم أنَّهم قصَّروا عن التَّحريرِ والتَّقريرِ، وذلك لا يَضُرُّ.

أو نَدَّعي: أنَّه فَرضُ[٧] كِفايةٍ؛ فإنَّ الوجوبَ أعَمُّ من ذلك.

السَّابعُ: لا نُسلِّم أنَّها[٨] لا تتمُّ إلَّا بالنَّظرِ، بل قد تحصُلُ بالإلهامِ أو التَّعليمِ أو التَّصفيةِ.

قلنا: كُلُّ ذلك يحتاجُ إلى معونةِ النَّظرِ.

أو المُرادُ[٩]: لا مَقدورَ لنا إلَّا النَّظرُ، أو نَخُصُّه بمَن لا طَريقَ له إلَّا النَّظرُ، إذ مَن عرَف[١٠] بغيرِه لم تجِب عليه.

---

(١) (ت): «القطعي».

(٢) (ص): «لأن».

(٣) بعده في (خ): «كونه».

(٤) «واحد» ليس في: (ص) و(خ).

(٥) (خ): «حكميهما».

(٦) كتب مقابله في (ت): «وبحر ذات أمواج»، ونسبه لنسخة.

(٧) (خ): «إذ ندعي فرض».

(٨) (ص) و(خ): «أنه».

(٩) (خ): «والمراد».

(١٠) (ص): «عرفه».

الثَّامن: الدَّليلُ مَنقوضٌ بعدمِ المعرفةِ وبالشَّكِّ.

قلنا: الكَلامُ فيما يكونُ الوُجوبُ مُطلقًا والمُقدِّمةُ مقدورةً، والوُجوبُ ههنا مُقيَّدٌ بعدمِ المعرفةِ أو الشَّكِّ.

التَّاسِعُ: لا نُسلِّمُ أن ما لا يَتمُّ الواجِبُ إلَّا به فهو واجِبٌ.

قلنا: المعرِفةُ غيرُ مقدورةٍ بالذَّاتِ، بل بإيجادِ[1] السَّببِ، فإيجابُها إيجابٌ لسببِها[2] كمَن يُؤمَرُ بالقَتلِ فإنَّه أمرٌ بمَقدورِه، وهو ضَربُ السَّيفِ قَطعًا.

وقد يُجابُ عنه: بأنَّه لو كان مأمورًا بالشَّيءِ دون ما يَتوقَّفُ عليه لزِمَ تَكليفُ المُحالِ، وهو ضَعيفٌ[3]؛ إذ المُحالُ أن يَجِبَ الشَّيءُ مع عَدمِ المُقدِّمةِ لا مع عَدمِ التَّكليفِ بها.

العاشرُ: المعارضةُ بوجوهٍ:

أحدها: أنه بدعةٌ؛ إذ لم يُنقل عنِ النبيِّ ﷺ والصحابةِ الاشتغالُ به، وكل بدعةٍ ردٌّ، قال ﷺ: «مَن أحدثَ في دينِنا[4] ما ليس منه[5] فهو رَدٌّ»[6].

قلنا: بل تواترَ أنهم كانوا يبحثون عن دلائلِ التوحيدِ والنبوةِ ويُقرِّرونها مع المنكرينَ، والقرآنُ مملوءٌ منه، وهل ما نذكرُ في كتبِ الكلامِ إلا قطرةٌ من بحرٍ ممَّا نطقَ به الكتابُ.

نعم، إنهم لم يُدوِّنوه، ولم يشتغلُوا بتحريرِ الاصطلاحاتِ وتقريرِ المذاهبِ، وتبويبِ المسائلِ، وتفصيلِ الدَّلائلِ، وتلخيصِ السؤالِ والجوابِ، ولم يبالغُوا في تطويلِ الذُّيولِ والأذنابِ؛ لاختصاصِهم بصفاءِ النفوسِ، ومشاهدةِ الوحيِ، والتمكنِ من مراجعةِ مَن يُفيدهم كلَّ حين مع قلةِ المعاندين، ولم تكثرِ الشبهاتُ كثرتَها في زمانِنا بما حدثَ في كلِّ حين، فاجتمع لنا بالتدريجِ، وذلك كما لم يُدونوا الفقهَ، ولم يُميِّزوا أقسامَه أرباعًا وأبوابًا وفصولًا، ولم يتكلموا فيها بالاصطلاحِ المتعارَفِ منَ النقضِ والقلبِ، والجمعِ والفرقِ، وتنقيحِ المناطِ وتخريجِه.

وبالجملة؛ فمِنَ البدعة ما هي حسنةٌ.

---

(١) (ت): «بإيجاب»، وكتب فوقه: «بإيجاد»، ونسبه لنسخة.

(٢) (خ): «سببها».

(٣) (ت): «ممنوع».

(٤) بعده في (خ): «هذا».

(٥) (خ): «فيه» وكتب مقابله في الحاشية: «منه» ونسبه لنسخة.

(٦) أخرجه البخاريُّ (٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وثانيها: أنّه عليه السلام نهى عن الجدلِ؛ كما في مسألةِ القَدَرِ(١).

قلنا: ذلك حيثُ كان تعنتًا ولجاجًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [غافر: ٥]. وقال تعالى: ﴿بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ [الحج: ٣].

وأمّا الجدالُ بالحقِّ فمأمورٌ به، قال تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦] ومجادلةُ الرسول عليه السلام لابنِ الزِّبَعرى(٢)، وعليٍّ كرّم الله وجهه للقدريِّ مشهورةٌ(٣).

هذا، والنَّظرُ غيرُ الجدلِ، وقد مدَحه تعالى بقولِه: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا﴾ [آل عمران: ١٩١].

وثالثُها: قولُه عليه السلام: «عَلَيكُمْ بِدِينِ العَجَائِزِ»(٤).

---

(١) روي أنه خرج على أصحابه فرآهم يتكلمون في القدر، فغضب حتى احمرت وجنتاه، وقال: «إنما هلك من كان قبلكم لخوضهم في هذا، عزمت عليكم أن لا تخوضوا فيه أبدًا».

أخرجه التِّرمذيُّ (٢١٣٣) وأبو يعلى (٦٠٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بنحوه، وقال التِّرمذيُّ: «حديث غريب».

وقال ﷺ: إذا ذكر القدر فأمسكوا- أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» [كما في «بغية الباحث» (٧٤٢)] والخرائطيُّ في «مساوئ الأخلاق» (٧٤٠) والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٠٤٤٨) والبيهقيُّ في «القضاء والقدر» (٤٤٤) وغيرهم؛ من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقال البيهقيُّ: «في أسانيده ضعف».

وقال العراقيُّ، وابن حجر، والسُّيوطيُّ: «إسناده حسن» زاد السُّيوطيُّ: «وللحديث طُرُق وشواهد يرتقي بها إلى الصِّحَّة».

وقال ابن رجب: «رُوي من وجوه متعدِّدة في أسانيدها مقال». راجع: «المغني عن حمل الأسفار»: ١/ ٢٥، و«فتح الباري»: ١١/ ٤٧٧، و«بيان فضل علم السَّلف على علم الخلف»: ٤٢، و«تخريج أحاديث شرح المواقف»: ١٠.

والحديث له شواهد عن عبد الله بن عمر وثوبان رضي الله عنهم، وآخر من مرسَل الحسن البصريِّ.

(٢) هو عبد الله بن الزِّبَعرى بن قيس بن عدي القرشي، كان من أشد الناس على رسول الله ﷺ، وعلى أصحابه بلسانه ونفسه، وكان من أشعر الناس وأبلغهم، ثم أسلم عام الفتح وحسن إسلامه، واعتذر إلى رسول الله ﷺ، فقبل عذره، ثم شهد ما بعد الفتح من المشاهد.

راجع: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر: ٣/ ٩٠١-٩٠٤، «أسد الغابة» لابن الأثير: ٣/ ١٣٥، ١٣٦.

وقد أخرج قصَّته الطَّحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (٩٨٦، ٩٨٨) والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٢٧٣٩) وغيرهما؛ من حديث عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما.

وأخرجه أحمد (٢٩١٨) بسياق آخر، دون ذِكر ابن الزِّبَعرى.

(٣) روى قصَّة هذه المجادلة الآجرِّيُّ في «الشَّريعة» (٤٢٢، ٥٤٧)، ولها سياق آخر رواه المعافى بن زكريَّا في «الجليس الصَّالح الكافي»: ٦٠٠، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: ٤٢/ ٥١١، وفي إسناده كذابان؛ كما ذكر السيوطي في «الجامع الكبير»: ١٨/ ٣٥٠، وراجع: «الكواشف» للكرمانيِّ: ل٢٦أ.

(٤) ليس لهذا الحديث بهذا اللَّفظ أصل؛ كما ذكر ابن طاهر في «تذكرة الحفَّاظ»: ٢١٩، والسَّخاويُّ في «المقاصد

قلنا: إن صحَّ، فالمرادُ: التفويضُ والانقيادُ، ثم إنَّه خبرُ آحادٍ لا يُعارِضُ القواطِعَ.

وأمَّا المعتزلةُ[١]، فهذه طريقتُهم إلَّا أنَّهم يقولون: المعرفةُ واجبةٌ عقلًا؛ لأنَّها دافعةٌ للخوفِ الحاصلِ منَ الاختلافِ وغيرِه، وهو ضررٌ، ودفعُ الضَّررِ عن النَّفسِ واجبٌ عقلًا.

وبعد تسليمِ حُكمِ العقلِ نَمنعُ حصولَ الخوفِ لعدمِ الشُّعورِ، ودعوَى ضَرورةِ الشُّعورِ ممنوعةٌ لعَدمِ الخطورِ في الأكثرِ، وإن سُلِّمَ فلا نُسلِّمُ أنَّه يَدفعُه؛ إذ قد يُخطِئُ.

لا يُقال: النَّاظرُ فيه أحسنُ حالًا قطعًا منَ المُعرِضِ.

لأنَّا نقولُ: ممنوعٌ، والبلاهةُ أدنَى إلى الخَلاصِ من فَطانةٍ بتراءَ.

ثم لنا في أنَّه لا يجبُ عقلًا بل سمعًا قولُه تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] نفى التَّعذيبَ قبل البَعثةِ، وهو من لوازِمِ الوُجوبِ عندَهم، فيَنتفِي الوجوبُ قبلَ البعثةِ وهو يَنفِي كونَه بالعقلِ.

لا يقالُ: المرادُ بالرَّسولِ: العقلُ أو المراد: وما[٢] كنَّا مُعذِّبين بتركِ الواجباتِ الشرعيَّةِ.

لأنَّا نقولُ: خلافُ الوضعِ لا يجوزُ صرفُ الكَلامِ إليه إلَّا لدَليلٍ.

احتجَّ المعتزلةُ: بأنَّه لو لم يجبْ إلا بالشَّرعِ لَزِم إفحامُ الأنبياءِ ﷺ؛ إذ يقولُ المكلَّفُ: لا أنظرُ ما لم يَجب، ولا يجبُ ما لم يَثبُتِ الشَّرعُ، ولا يَثبُتُ الشَّرعُ ما لم أنظُرْ.

وأُجيبَ عنه بوَجهينِ:

الأوَّلُ: أنَّه مُشتركٌ؛ إذ لو وجَبَ بالعقلِ فبالنَّظرِ اتِّفاقًا، فيقولُ: لا أنظرُ ما لم يجب، ولا يجبُ ما لم أنظُر.

لا يقالُ: قد يكونُ فِطريَّ القياسِ، فيضعُ له مُقدِّماتٍ تُفيدُه العلمَ بذلك ضَرورةً.

الحسنة»: ٤٦٤، وقال الآمديُّ في «الإحكام في أصول الأحكام»: ٤/ ٢٢٦: «لم يثبُت، ولم يصحَّ» وذكره الصَّغانيُّ في «الموضوعات»: ٧٦، والفَتَّنيُّ في «تذكرة الموضوعات»: ١٦.

وقد روى ابن حبَّان في «المجروحين»: ٢/ ٢٧٤، والدَّيلميُّ في «مسند الفردوس» -كما في «الغرائب الملتقطة» (٣٧٣)- من طريق محمَّد بن عبد الرَّحمن بن البَيْلَمانيِّ، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعًا: «إذا كانَ في آخِرِ الزَّمانِ، واختلفتِ الأهواءُ؛ فعليكُم بِدِينِ أهلِ الباديةِ والنِّساءِ».

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فابن البَيْلَمانيِّ منكر الحديث، ونسختُه الَّتي يرويها عن أبيه ذكر ابن حبَّان أنَّ أكثرها موضوع أو مقلوب. وراجع: «المجروحين»: ٢/ ٢٧٥، و«ميزان الاعتدال»: ٤/ ١٧٨.

(١) راجع: «شرح الأصول الخمسة»: ٦٤، و«الفائق»: ٣٨-٤٠.

(٢) «المراد» ليس في: (أ)، وقوله: «وما» في (أ) و(خ): «ما».

لأنَّا نقولُ: له ألَّا يسمعَ[1] إليه ولا يأثم بتركِه، فلا يُمكِنُ الدَّعوةُ، وهو المرادُ بالإفحامِ.

الثاني: أن قولَك: لا يجبُ عليَّ[2] ما لم يَثبُتِ الشرعُ.

قلنا: هذا إنَّما يصِحُّ لو كان الوجوبُ عليه موقوفًا على العلمِ بالوجوبِ، لكنَّه لا يتوقَّفُ؛ إذِ العلمُ بالوجوبِ موقوفٌ على الوجوبِ، فلو توقَّفَ الوُجوبُ على العلمِ بالوجوبِ لَزِمَ الدَّورُ.

***

المقصدُ السَّابعُ: قدِ اختُلفَ في أولِ واجبٍ على الُمكلَّفِ؛ فالأكثرُ على أنَّه معرفةُ اللهِ تعالى؛ إذ هو أصلُ المعارفِ الدينيَّةِ، وعليه يتفرَّعُ وجوبُ كلِّ واجبٍ.

وقيل: هو النَّظرُ فيها؛ لأنَّه واجبٌ وهو قبلها.

وقيل: أوَّلُ جزءٍ من النَّظرِ.

وقال القاضي، واختارَه ابنُ فورك[3]: إنه[4] القصدُ إلى النَّظرِ.

والنِّزاعُ لَفظيٌّ؛ إذ لو أُريدَ الواجبُ بالقصدِ الأوَّل فهو المعرفةُ، وإلَّا فإنْ شرَطْنا كونَه مقدورًا[5] فالنَّظرُ، وإلَّا فالقصدُ[6] إلى النَّظرِ.

وقال أبو هاشمٍ: هو الشَّكُّ[7].

ورُدَّ بوَجهَين:

الأوَّل: أنَّ الشكَّ[8] غيرُ مقدورٍ.

وفيه نظرٌ؛ إذ لو لم يكن مقدورًا لم يكن العلمُ مقدورًا؛ لأنَّ القدرةَ نسبتُها إلى الضِّدينِ سواءٌ، والحقُّ: أن دوامَه مقدورٌ؛ إذ له أن يتركَ النَّظرَ فيدومَ، أو أن ينظرَ فيزولَ.

---

(١) (ت): «يستمع».

(٢) (خ): «عليه».

(٣) راجع: «الشامل»: ١٢١، و«الإنصاف»: ١٣، وقارن رأي الباقلاني بما ذكره الآمدي في: «أبكار الأفكار»: ١/ ١٧٠.

(٤) «إنه» ليس في: (أ).

(٥) «شرطنا كونه مقدورا» في (خ): «شرط القدرة».

(٦) «وإلا فإن شرطنا كونه مقدورًا فالنظر، وإلا فالقصد» ليس في: (ت). وما أثبت موافق لما في بعض النسخ المقروءة على المصنِّف كما أفاده الكرماني؛ فقال: «إذ لو أريد الواجب بالقصد الأول فهو المعرفة وإلا فالقصد، وفي بعض النسخ المقروءة أيضًا على المصنِّف: وإلا فإن شرطنا كونه مقدورًا فالنظر، وإلا فالقصد».

(٧) راجع: «المغني»: ١٢/ ٥٠٠، و«الشامل»: ١٢١.

(٨) قوله: «أن الشك» في (ت): «أنه».

الثاني، وهو الصَّوابُ: أنَّ وجوبَ المَعرِفةِ مقيَّدٌ بالشَّكِّ، فلا يكونُ إيجابُها إيجابًا له؛ كإيجابِ الزَّكاةِ لمَّا كان مَشروطًا بحُصولِ النِّصابِ لم يكُنْ إيجابًا لتَحصيلِ النِّصابِ.

❋❋❋

فرعٌ: إن قلنا: الواجبُ النَّظرُ؛ فمَن أمكنَه زمانٌ يَسعُ النَّظرَ[1] التامَّ ولم يَنظُرْ فهو عاصٍ، ومَن لم يُمكِنْه أصلًا فهو كالصَّبيِّ، ومَن أمكنَه ما يَسعُ بعض[2] النَّظرِ دون تمامِه ففيه احتمالٌ، والأظهرُ عصيانُه؛ كالمرأةِ تُصبِح طاهِرةً فتُفطِرُ ثم تَحيضُ فإنَّها عاصِيةٌ، وإن ظهَرَ أنَّها لم يُمكِنها إتمامُ الصَّومِ.

❋❋❋

المقصدُ الثامنُ: الذين قالوا: النَّظرُ[3] الصَّحيحُ يَستلزِمُ العلمَ، فقدِ اختلفُوا في الفاسِدِ: «هل يَستلزِمُ الجهلَ؟» على مذاهبَ:

أحدُها -واختاره الإمامُ الرازيُّ رَحِمَهُ اللهُ[4]-: أنَّه يُفيدُه مُطلقًا؛ لأنَّ منِ اعتقدَ[5] أن العالمَ قديمٌ، وكلّ قديمٍ غنيٌّ عن العلةِ امتنعَ ألَّا يَعتقِدَ أنَّ العالمَ غنيٌّ عن العلَّةِ ضَرورةً.

وثانيها: أنَّه لا يُفيدُه مُطلقًا، وقد احتُجَّ عليه بأنَّه: لو أفادَه لكان نظرُ المُحِقِّ في شُبهةِ المُبطِلِ[6] يفيدُه الجهلَ.

والجوابُ: لو صحَّ هذا لم يكُنِ الصَّحيحُ مفيدًا للعلمِ، وإلَّا لكان نظرُ المُبطِلِ في حُجَّةِ المُحِقِّ يفيدُه العلمَ.

فإن قلت: شرطُ إفادةِ العلم اعتقاد المقدمات، والمبطِلُ لا يَعتقدُها.

قلنا: هو مُشترَكٌ؛ إذ شرطُ إفادته الجهل[7] اعتقادُها، وأثبتَه المحقِّقون بأنَّ النظرَ الفاسدَ ليس له وجهُ استلزامٍ للجهلِ، وإن كان قد يَجلبُه.

بيانُه: أن النَّظرَ الصحيحَ إنَّما هو في مقدماتٍ، لها في نفسِ الأمرِ إلى المطلوبِ نسبةٌ، بسببها يستلزِمُ العلمَ بالمطلوبِ، وليس للفاسدِ ذلك.

---

(١) (خ): «أن يسع للنظر» و(ت): «فيه النظر».

(٢) (ص) و(خ): «البعض».

(٣) (ص): «إن النظر».

(٤) في: «المعالم»: ٦، وراجع: «المحصل»: ١٣٧.

(٥) (خ): «يعتقد».

(٦) كتب مقابله في (ت): «في حجة المحق»، ونسبه لنسخة.

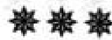
(٧) (خ): «للجهل أيضًا».

فالنَّظرُ الصَّحيحُ(١) يوقفُ على وجهِ دلالةِ الدليلِ لرابطةٍ بينهما في نفسِ الأمرِ، بخلافِ الفاسدِ مع الجهلِ، ولا خفاءَ به بعد التحريرِ.

قول(٢) الإمام(٣): منِ اعتقدَ اعتقدَ.

قلنا(٤): حقٌّ، ولكن ليس مَن أتى بالنظرِ الفاسدِ فيه(٥) اعتقدَها(٦) كذلك.

وثالثها(٧): أنَّ الفسادَ إن كان من المادة استلزمَه لما مرَّ، وإلَّا فلا؛ إذِ الضروبُ الغيرُ المنتجةِ لا تستلزمُ اعتقادًا أصلًا.



المقصد التاسع: قال ابنُ سينا(٨): شرطُ إفادةِ النَّظرِ للعلم(٩) التَّفطُّنُ لكيفيةِ الاندراجِ، فإنَّ مَن يعلم أن هذه بغلةٌ، وكلُّ بغلةٍ عاقرٌ، قد يراها منتفخةَ البطنِ، فيظنُّ أنها حاملٌ، وما هو إلا لذهولِه عن ارتباطِ الصُّغرى بالكبرى، واندراجِ هذا الجزئيِّ تحت ذلك الكليِّ.

ومنعَه الإمامُ الرازيُّ(١٠)؛ لأنَّ العلمَ بأن هذا مندرجٌ في ذاك(١١) تصديقٌ آخرُ، فلو وجبَ العلمُ به كانت مقدمةً أخرى منضمَّةً إليها(١٢)، ويجبُ ملاحظةُ الترتيب مرَّةً أخرى، ويلزم التَّسلسلُ.

والجواب(١٣): لا نُسلِّمُ أن ذلك مقدمةٌ أخرى، بل ذلك هو ملاحظةٌ لنسبةِ المُقدِّمتين إلى النتيجةِ.

وقد احتجَّ البعضُ على رأيِ ابن سينا باختلافِ الأشكالِ في الجلاءِ والخفاءِ(١٤).

---

(١) بعده في (خ): «ما».

(٢) (أ): «وقول».

(٣) راجع: «المعالم»: ٦، و«المحصل»: ١٣٧.

(٤) ليس في: (ت) و(ص)، وقال الكرماني: «قوله: قلنا حق؛ وفي بعض النسخ ضرب القلم على كلمة: قلنا».

(٥) (ص) و(ت): «فيها»، وفي (ص) نسب المثبت لنسخة.

(٦) (خ): «اعتقده»، وفي هامش (ص) منسوبة لنسخة.

(٧) هذا قول صاحب الطوالع. راجع: «طوالع الأنوار»: ١٤٢.

(٨) انظر: «الشفاء -المنطق- القياس»: ٥٤٤.

(٩) (أ): «العلم».

(١٠) راجع: «المحصل»: ١٣٨، ١٣٩.

(١١) (خ): «ذلك».

(١٢) (ص): «إليهما».

(١٣) راجع: «تلخيص المحصل»: ٦٣، ٦٤.

(١٤) المقصود بالبعض: البيضاوي. راجع: «طوالع الأنوار»: ١٤٢.

وفيه نظرٌ؛ لاختلافِ اللوازمِ؛ فقد يكونُ إنتاجُها لبعضٍ أظهرَ.

والحقُّ: أنه إن أرادَ اجتماعَ المقدِّمتينِ معًا في الذِّهنِ فمُسلَّمٌ، وإن أراد أمرًا وراءَه فممنوعٌ، وما ذكرَه منَ المثالِ إنَّما يصحُّ عند الذهولِ عن إحدى المقدمتينِ، وأمَّا عند ملاحظتِهما فلَا.

❋❋❋

المقصدُ العاشرُ: قدِ اختُلفَ في أن العِلْمَ بدلالةِ الدليلِ هل يُغايرُ العلمَ بالمدلولِ؟

قال الإمامُ الرازيُّ[1]: هنا دليلٌ مُستلزِمٌ، ومدلولٌ لازمٌ، ودلالةٌ هي نسبةٌ بينهما متأخِّرةٌ عنهما، ولا شكَّ أنَّها متغايرةٌ، فتكونُ العلومُ المتعلِّقةُ بها[2] متغايرةً.

ثم قال قومٌ: وجهُ الدلالةِ غيرُ الدليلِ، كما نقول: العالَمُ يدلُّ على وجودِ الصَّانعِ لحدوثِه؛ فالدليلُ هو العالَمُ، ووجهُ دلالتِه الحدوثُ، وهو مغايرٌ له عارضٌ.

وقال آخرونَ: لا يجبُ ذلك، بل قد يدلُّ الشيءُ على غيرِه نظرًا إلى ذاتِه، وإلا لَزِمَ التَّسلسلُ.

والحدوثُ ليس غيرَ العالمِ؛ إذ لا واسطةَ بين العالَمِ والصانعِ[3]، وليس[4] ثمة أمرٌ ثالثٌ هو غيرُ الدليلِ والمدلولِ.

وهذا قريبٌ ممَّا قال مشايخُنا: صفةُ الشيءِ لا هو ولا غيرُه، بل يُشبهُ أن يكونَ فرعًا لذلك، فإن وجهَ الدَّلالةِ صِفةٌ للدَّليلِ، وستُوقفُ عليه.

❋❋❋

(١) راجع: «المحصل»: ١٣٩، ١٤٠.

(٢) كتب مقابله في (ت): «وكذا قال قوم»، ونسبه لنسخة.

(٣) (خ): «الصانع والعالم».

(٤) (خ): «فليس».

المرصدُ السَّادسُ
في الطَّريق

وهو الموصِلُ إلى المقصودِ، وفيه مقاصدُ:

المقصد الأوَّل: هو ما يُمكنُ التوصلُ بصحيحِ النظرِ فيه إلى مطلوبٍ، ولما كان الإدراكُ إما تصوُّرًا وإما تصديقًا؛ فكذا[1] المطلوبُ؛ فإن كان تصوُّرًا سُمِّيَ طريقُه: **معرِّفًا**، وإن كان تصديقًا سُمِّيَ: **دليلًا**، وهو يشمَلُ الظنيَّ والقطعيَّ، وقد يُخصُّ بالقطعيِّ، ويسمَّى الظني: **أمارةً**، وقد يُخصُّ بما يكون من المعلولِ على العلَّةِ، ويُسمَّى عكسُه: **تعليلًا**.

***

المقصد الثَّاني: المعرِّفُ تجبُ معرفتُه قبلَ المعرَّفِ، فيكونُ غيرَه وأجلَى منه، فلا يُعرَّفُ بما لا يُعرَفُ إلا به بمرتبةٍ أو أكثرَ، ولا بُدَّ أن يساويَه في العموم والخصوص[2]؛ ليحصل التَّمييزُ؛ إذ لولاه لدخلَ فيه غيرُ المُعرَّفِ، فلم يكن مانعًا ومطردًا، أو خرجَ عنه بعضُ أفرادِه، فلم يكن جامعًا ومنعكسًا.

ولا بُدَّ فيه من مميِّزٍ؛ فإن كان ذاتيًا سُمِّيَ حدًّا، وإلا سُمِّيَ رسمًا، وعلى التَّقديرينِ؛ فإن ذُكرَ فيه تمامُ الذاتيِّ المشتركِ بينه وبين غيرِه المُسمَّى بالجنس القريبِ فتامٌّ، وإلا فناقصٌ.

والمركَّب يُحدُّ دون البسيطِ؛ فإن تركَّبَ عنهما غيرُهما حُدَّ بهما، وإلَّا فلا.

وكلُّ كسبيٍّ له خاصةٌ بيِّنةٌ يُرسم، وإلَّا فلا؛ فإن كان مركَّبًا أمكنَ رسمُه التامُّ، وإلا فالنَّاقصُ.

وههنا نوعانِ آخرانِ من التعريفِ:

الأول: بالمثالِ؛ وهو بالحقيقةِ تعريفٌ بالمشابهةِ؛ فإن كانت مُفيدةً للتَّمييزِ[3] فهي خاصَّةٌ، فيكون رسمًا ناقصًا، وإلا لم يصلُح للتعريفِ.

الثاني: التعريفُ اللفظيُّ؛ وهو ألَّا يكونَ اللفظُ واضحَ الدلالةِ، فيُفسَّرَ بلفظٍ[4] أوضحَ دلالةً.

ثم إنه يُقدَّمُ في التعريفِ: الأعمُّ.

---

(١) (خ): «وكذا».

(٢) «الخصوص» من: (ت).

(٣) (خ): «للتميز».

(٤) (خ): «بلفظة» وبعده في (ص) و(ت): «آخر».

ويُحترزُ عن: الألفاظِ الغريبةِ الوحشيَّةِ، وعنِ المشترَكِ والمجازِ بلا قرينةٍ.

وبالجملةِ: فعن[1] كلِّ لفظٍ غيرِ ظاهرِ الدلالةِ على المقصودِ.

***

المقصد الثالثُ: الاستدلالُ:

- إمَّا بالكليِّ على الجزئيِّ؛ وهو القياسُ، وعُرِّفَ: بأنَّه قولٌ مؤلَّفٌ من قضايا، متى سُلِّمَت لَزِمَ عنه لذاتِه قولٌ آخرُ.

- وإمَّا بالجزئيِّ على الكليِّ؛ وهو الاستقراءُ، وهو: إثباتُ الحكمِ لكليٍّ لثبوتِه في جزئياتِه.

= إما كلِّها؛ فيُفيدُ اليقينَ.

= أو بعضِها؛ ولا[2] يُفيدُ إلا الظنَّ؛ لجوازِ أن يكونَ ما لم يُستقرأ على خلافِ ما استُقرِئَ؛ كما يقالُ: كلُّ حيوانٍ يُحرِّكُ عندَ المضغِ فكَّه الأسفلَ؛ لأنَّ الإنسانَ والفرسَ وغيرَهما[3] ممَّا نشاهِدُه كذلك، مع أنَّ التِّمساحَ بخلافِه.

- وإمَّا بجزئيٍّ على جزئيٍّ؛ وهو التَّمثيلُ، ويُسمِّيه[4] الفقهاءُ: قياسًا، وهُو: مشاركةُ أمرٍ لأمرٍ في علَّةِ الحكمِ.

فإن قلت: هنا قِسمٌ آخرُ؛ وهو الاستدلالُ بكليٍّ على كليٍّ.

قلنا: إنْ دَخَلا تحتَ ثالثٍ مُشتركٍ يقتضِي الحكمَ فهما جُزئيانِ له؛ لأنَّ المرادَ بالجزئيِّ هنا المندرجُ تحتَ الغيرِ، وهو المُسمَّى بالإضافيِّ، لا ما يمنعُ نفسُ تصوُّرِه الشركةَ فيه؛ المسمَّى بالحقيقيِّ، وإلا فلا تعلُّقَ بينهما، فلا يتعدَّى حُكمُ أحدِهما إلى الآخرِ[5] أصلًا.

فإن قيلَ[6]: إذا قلتَ: كلُّ إنسانٍ ناطقٌ، وكلُّ ناطقٍ حيوانٌ، فقد استدللتَ بأحدِ المتساويينِ على الآخرِ، لا بالكليِّ على الجزئيِّ.

قلتُ: المقصودُ أنَّا إذا[7] أثبَتنا لكلِّ واحدٍ واحدٍ من أفرادِ الإنسانِ الحيوانيةَ لاتصافِه بمفهومِ الناطقِ، فإنَّ ملاحظةَ مفهومِ الناطقِ هو الذي يُفيدُنا الحكمَ بها[8].

***

(١) (خ): «عن».
(٢) (ص): «فلا».
(٣) (خ): «وغيره».
(٤) (ص): «ويسمي».
(٥) (خ): «آخر».
(٦) إشارة إلى قول الإمام البيضاوي. راجع: «طوالع الأنوار»: ١٢٧.
(٧) «إذا» ليس في: (خ).
(٨) «بها» ليس في: (ت)، وأثبته في الحاشية، ونسبه لنسخة.

المقصد الرابعُ: القياسُ -وهو العمدةُ- صورُه(١) خمسٌ:

الأولى: أن يُعلمَ حكمٌ إيجابيٌّ أو سلبيٌّ لكلِّ أفرادِ شيءٍ، ثم يُعلمَ ثبوتُه لآخرَ؛ كلِّه أو بعضِه، فيُعلمَ ثبوتُ ذلك الحكمِ للآخرِ كذلك قطعًا.

الثانية: أن يُعلمَ حكمٌ لكلِّ أفرادِ شيءٍ، ومقابلُه لآخرَ؛ كلِّه أو بعضِه، فيعلمَ سلبُ ذلك الشيءِ عن الآخرِ.

الثالثةُ: أن يُعلمَ ثبوتُ أمرينِ لثالثٍ، فيُعلمَ التقاؤُهما فيه، ولا يُعلمُ فيما عداه، لا جَرَمَ يكون اللّازمُ جزئيًّا.

الرابعةُ: أن تَثبُتَ ملازمةٌ بين شيئينِ، فيلزمُ من وجودِ الملزومِ وجودُ اللازمِ، ومن عدمِ اللازمِ عدمُ الملزومِ، وإلَّا فلا لزومَ من غير عكسٍ؛ لجوازِ أن يكونَ اللازمُ أعمَّ.

الخامسة: أن تَثبُتَ المنافاةُ بين أمرينِ، فيلزمُ من ثبوتِ أيِّهما عدمُ الآخرِ قطعًا.

ولهذه تفاصيلُ أُفرِدَ لها فنٌّ.



المقصد الخامسُ، وههنا طريقانِ ضعيفانِ:

الأول: لا دليلَ عليه، فيجبُ نفيُه.

أما الأولُ: فيَثبُتُ تارةً بنقلِ أدلةِ المثبتين وبيانِ ضعفِها، وأخرى بحصرِ وجوهِ الأدلةِ ثم نفيِها بالاستقراءِ، وهو عائدٌ إلى الأولِ مع مزيدِ مُؤْنَةٍ.

وأمّا الثّاني: فإذ لولاه انتفَتِ الضَّرورياتُ؛ لجوازِ جبالٍ بحضرتِنا لا نراها؛ لعدمِ الدَّالِّ على وجودِها، والنظرياتُ؛ لجوازِ مُعارِضٍ للدَّليلِ لا نعلمُه، أو غلطٍ لا دليلَ عليه، وأيضًا فإن ما لا دليلَ عليه غيرُ متناهٍ، وإثباتُه محالٌ.

والجواب: عدمُ الدَّليلِ في نفسِ الأمر ممنوعٌ، وعندكم لا يُفيدُ، وإلا لَزِمَ علمُ العوامِّ والكفارِ، وكونُ الأجهلِ بالدلائلِ أكثرَ علمًا، مع أنه قد يحدُثُ، والعلمُ بعدمِ الجبلِ لا يتوقَّفُ على هذه المقدمةِ، وإلا كان نظريًّا.

وعدمُ المعارِضِ والغلطِ في المقدِّماتِ القطعيَّةِ ضروريٌّ، ووجودُ ما لا نهايةَ له إنِ امتنعَ لقاطعٍ امتنعَ القياسُ عليه، وإلا مُنِعَ الحكمُ فيه، وأيضًا فيلزمُ من عدمِ دليلِ الطرفينِ الجزمُ بهما.

(١) (خ): «وصوره».

لا يقال: عدمُ دليلِ النبوَّةِ يدلُّ على عدمِها قطعًا، بخلافِ عدمِ دليلِ عدمِها، وأيضًا يلزمُ هنا إثباتُ ما لا يتناهَى، وثمَّةَ نفيُه، ولا يمتنعُ.

لأنَّا نقولُ: الجزمُ بعدمِ نبوَّتِه ليس لذلك المَدرَكِ، بل للدَّليلِ القاطِعِ على أن لا نبيَّ بعد محمدٍ ﷺ.

وأما الثاني؛ فالغرضُ أنه لا فارقَ بينهما في العقلِ.

وإنما يتمشَّى لو أثبتَ الملازمةَ.

الثَّاني: قياسُ الغائبِ على الشاهِدِ، ولا بُدَّ من إثباتِ علةٍ مشتركةٍ؛ وهو مُشكِلٌ لجوازِ كونِ خصوصيَّةِ الأصلِ شرطًا، أو خصوصية الفرعِ مانعًا.

ولهم فيه طُرُقٌ؛ أشهرُها أمورٌ:

أحدُها: الطَّردُ والعكسُ؛ ولو صحَّ دلَّ على علِّيَّةِ المعلولِ، وأيضًا فيجوزُ أن يكون المؤثِّرُ أمرًا مقارنًا، وقد يُنفَى هذا الاحتمالُ بوجوهٍ:

- الأول: الرجوعُ إلى أنه[1] لا دليلَ عليه، فيجب نفيُه.

- الثَّاني: أنهما متلازمانِ عِلمًا.

قلنا: فيَنتقِضُ بالمُضافينِ؛ كيف، ولا كلُّ ما يُعلمُ به غيرُه علةٌ، ولا العلمُ بالعلةِ يُوجِبُ العلمَ بالمعلولِ.

- الثالث: الدَّورانُ لو لم يُفِدْ لجازَ استنادُ المتحركيَّةِ إلى غيرِ الحركةِ.

قلنا: إن سُلِّمَ التغايرُ فلا نريدُ بالحركة إلا ما يُوجِبُ المتحركيَّةَ.

- الرابع: المُقارنُ إنْ لازمَ المدارَ حصَلَ المطلوبُ، وإلَّا لم يكن هذا مدارًا.

قلنا: لعلَّ المدارَ لازمٌ أعمُّ، فيوجَدُ دونه في صورةِ النزاعِ.

وثانيها: السَّبرُ، وهو قِسمةٌ غيرُ منحصرةٍ.

فإذا قيل: العلة قد تكونُ[2] أمرًا آخرَ.

---

(١) (أ): «أن».

(٢) (خ): «قد تكون العلة».

قيل: لا دليلَ فيُنفى[١].

وثالثهـا: الإلزامـاتُ؛ وهو القياسُ على ما يقولُ به[٢] الخصمُ لعلةٍ فارِقَةٍ، وهو لا يُفيد اليقينَ ولا الإلزامَ؛ لأن الخصمَ بين مَنع علةِ الأصلِ وحُكمه.

***

المقصد السَّادس: في المقدماتِ.

فالقطعيةُ سبعٌ:

الأول: الأوليَّات؛ ما لا تخلو النفسُ عنها بعد تصوُّرِ الطرفينِ.

الثاني: قضايا قياساتُها معها؛ نحو: الأربعةُ منقسمة بمتساويين فهي زَوجٌ[٣].

الثالث: المشاهداتُ؛ ما يَحكمُ به[٤] العقلُ بمجرَّدِ الحسِّ.

الرابع: المُجرَّباتُ: ما يَحكمُ به[٥] العقلُ بواسطةِ الحِسِّ مع التكررِ[٦].

الخامسُ: الحَدْسيَّاتُ؛ كعِلْمِ الصانعِ لإتقانِ فعلِه.

السَّادس: المتواتراتُ: ما يُحكمُ بها بمجرَّدِ خبرِ جماعةٍ يمتنعُ تواطؤُهم على الكذبِ.

السَّابع: الوهميَّاتُ في المحسوساتِ؛ نحو: كلُّ جسمٍ في جهةٍ.

والظَّنيةُ أربعٌ:

الأولُ: مُسلَّماتٌ تُقبلُ على أنَّها مُبرهنةٌ في موضعٍ آخرَ.

الثَّاني: مشهوراتٌ اتَّفقَ عليها الجمُّ الغفيرُ.

الثالثُ: مقبولاتٌ تُؤخذُ ممن حَسُنَ الظنُّ فيه أنه لا يَكذبُ.

الرابعُ: المقرونةُ بالقرائنِ؛ كنزولِ المطرِ لوجودِ السحابِ.

---

(١) (ص): «فينتفي» و(خ): «فنفي».

(٢) قوله: «يقول به» في (أ): «يقوله».

(٣) قال الكرماني: «وما وقع في جل النسخ نحو: «الأربعة منقسمة بمتساويين فهي زوج» يخالف النظم الطبيعي، وكأنه زائد صدر من طغيان القلم، اللهم إلا أن يحمل على تقديم القضية».

(٤) (خ): «بها».

(٥) (خ): «بها».

(٦) (خ): «التكرار».

ولنتكلَّم الآن في مقدماتٍ مشهورةٍ بين القومِ ذواتِ فروعٍ:

الأولى: ليـس عددٌ أولَى من عـددٍ، فيُنفَى العددُ؛ كفي مسـألةِ الوَحدةِ، وتعلُّـقِ علمٍ بمعلومينِ، وقـدرةٍ بمقدوريـنِ، أو يَثبتُ عددٌ غيـرُ متناهٍ؛ نحو: إن اللـهَ تعالى عالمٌ بكلِّ معلـومٍ، وقادرعلى كلِّ مقدورٍ ممكنٍ[1].

فنقولُ: عدمُ الأولويَّةِ في نفسِ الأمر ممنوعٌ، وفي ذِهنك لا يُفيدُ.

فإن قال: حكمُ الشـيءِ حكـمُ مثلِه؛ لَزِمَه نفي الواحـد، وإذ يلزمُهم صحَّةُ قِـدَمِ العالمِ، ويخصُّ جانبَ النفي سؤالٌ؛ وهو: أن ما لا يتناهَى إنِ امتنع لدليلٍ لم يُقَسْ عليه ما لا يَمْتَنِعُ، وإلا لم يمكنْ نَفيُه.

الثانيـةُ: أنَّهـم يحكُمونَ على المُتشـاركين في صفةٍ بالمسـاواةِ؛ كنفيِ[2] المعتزلـةِ قِدمَ الصفاتِ وإلَّا ساوتِ[3] الـذَّاتَ، وكونَـه عالمًا بعلمٍ وإلَّا فهو مسـاوٍ لعِلْمِنا، والمتكلميـن[4] المجرداتِ وإلَّا تماثلُ اللهِ، وضعفُه ظاهرٌ.

الثالثة: هذه صفةُ كمالٍ، فتثبتُ للهِ، وهذه صفةُ نقصٍ فتُنفَى[5] عنه.

وقد تُعتبرُ في الأفعالِ وهو الحُسنُ والقبحُ، وفي الذاتِ، والصفاتِ، وإنما تثبتُ لو قَبِلَها الذاتُ، وحُصِّلَ معنى الكمالِ فكانت[6] كمالًا لها، ووجبَ لها كلُّ ما هو كمالٌ بالبرهانِ.

***

المقصدُ السَّابعُ: الدَّليلُ إما عقليٌّ بجميعِ مقدماتِه، أو نقليٌّ بجميعِها، أو مركَّبٌ منهما؛ والأولُ هو العقليُّ، والثاني لا يُتصوَّرُ؛ إذ صِدقُ المُخبِرِ لا بدَّ منه، وإنه لا يثبتُ إلا بالعقلِ، والثالثُ هو الذي نُسميه بالنقليِّ، ثم مقدِّماتُه القريبةُ قد يكونُ بعضُها مأخوذةً مِن النَّقلِ، وبعضُها من العقلِ، فلا بأس أن نُسمِّي هذا القسمَ بالمركَّبِ.

والمطالبُ ثلاثةُ أقسامٍ:

أحدُها: هو ما يُمكنُ، أي لا يَمْتَنِعُ[7] إثباتُه عقلًا[8] ولا نفيُه؛ نحو: جلوسُ غرابٍ الآن على منارةِ الإسكندريةِ، فهذا لا يُمكنُ إثباتُه إلا بالنقلِ.

---

(١) «ممكن» ليس في: (أ).
(٢) (أ): «فنفي».
(٣) (ت): «الساوت».
(٤) (أ): «والمتكلمون».
(٥) (ص): «فتنتفي».
(٦) (خ): «وكانت».
(٧) (ص): «يمكن».
(٨) قوله: «إثباته عقلاً» في (خ): «عقلاً إثباته».

الثانـي: ما يتوقَّفُ عليه النقلُ؛ مثل: وجودِ الصانعِ، ونبـوَّةِ محمدٍ ﷺ، فهذا لا يَثبتُ إلا بالعقلِ؛ إذ لو أُثبتَ بالنقلِ لَزِمَ[١] الدورُ.

والثالـثُ[٢]: مـا عداهُما، نحو: الحـدوثِ؛ إذ يُمكنُ إثباتُ الصانعِ دونَـه، والوَحدةِ؛ فهذا يمكنُ إثباتُه بالعقلِ؛ إذ يَمتنعُ خلافُه عقلًا بالدليلِ الدالِّ عليه، وبالنقلِ لعدمِ توقُّفِه عليه.

❋❋❋

المقصد الثامن: الدلائلُ النقليةُ هل تُفيدُ اليقينَ؟

قيل[٣]: لا؛ لتوقُّفِه على العلمِ بالوضعِ والإرادةِ.

والأولُ: إنما يَثبتُ بنقلِ أهلِ[٤] اللغةِ والنحوِ والصرفِ، وأصولُها تثبُتُ بروايةِ الآحادِ، وفروعُها بالأقيسةِ، وكلاهما ظنيَّانِ.

والثانـي: يتوقَّـفُ على عـدمِ النقلِ، والاشـتراكِ والمجـازِ، والإضمارِ والتخصيـصِ، والتقديمِ والتأخيرِ، والكلُّ بجوازِه[٥] لا نَجزمُ بانتفائِه، بل غايتُه الظنُّ.

ثـم بعـد الأمرينِ لا بدَّ منَ العلـمِ بعدمِ المُعارِضِ العقلـيِّ؛ إذ لو وُجِدَ لقُدِّمَ علـى الدليلِ النقليِّ قطعًـا؛ إذ لا يمكنُ العملُ بهما ولا بنقيضِهما، وتقديمُ النقـلِ على العقلِ إبطالٌ للأصلِ بالفرعِ، وفيه إبطـالُ للفـرعِ[٦]، وإذا أدَّى إثباتُ الشـيءِ إلى إبطالِه كان مُناقضًا لنفسِـه، وكان[٧] باطـلًا، لكنَّ عدمَ المُعـارِضِ العقلـيِّ غيرُ يقينيٍّ؛ إذِ الغايةُ عدمُ الوجدانِ، وهـو لا يُفيدُ القطعَ بعدمِ الوُجودِ، فقد تحقَّقَ أن دلالتَها تتوقَّفُ على أمورٍ ظنيةٍ فتكونُ ظنيةً؛ لأنَّ الفرعَ لا يزيدُ على الأصلِ في القوَّةِ.

والحقُّ أنَّها قد تفيدُ القطعَ[٨] بقرائنَ مشـاهَدةٍ أو متواتـرةٍ تَدُلُّ على انتفاءِ الاحتمالاتِ، فإنَّا نعلمُ

---

(١) (ت): «يلزم».

(٢) (خ): «الثالث»، و(ت): «وثالثها».

(٣) القائل: الإمام الرازي. انظر: «نهاية العقول»: ١/ ١٤٢-١٤٦.

(٤) «أهل» من: (ص).

(٥) (خ): «الجوازه».

(٦) (أ) و(ت): «الفرع».

(٧) (ص): «فكان».

(٨) بعده في (ص): «في الشرعيات»، قال الكرماني: «قوله: «والحق أنها قد تفيد القطع»، وفي بعض النسخ زيد بعده لفظ: «فـي الشـرعيات» وقيل: لا بد منه؛ لأنه هو المراد، ويؤيده ما قال في كتـاب: «الجواهر»: ٢٧-٢٨: «واللفظية قد تفيد القطع في الشرعيات، وإن توقف على ظنيات لقرينة مشاهدة أو متواترة».

استعمالَ لفظِ الأرضِ والسماءِ ونحوِهما في زمنِ الرَّسولِ في معانيها التي تُرادُ منها الآنَ، والتَّشكيكُ فيه سَفسطةٌ.

نعم؛ في إفادتِها اليقينَ في العقلياتِ نظرٌ؛ لأنه مبنيٌّ على أنَّه؛ هل يحصُلُ بمجردِها الجزمُ بعدمِ المُعارضِ العقليِّ؟ وهل للقرينةِ مدخَلٌ في ذلك؟ وهما ممَّا لا يمكنُ الجزمُ بأحدِ طرفَيه.

***